

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



الموضوع:

دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية
بالاعتماد على مؤشر البنك الدولي -دراسة مقارنة-الفترة (2010-2021)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

الأستاذ (ة) المشرف (ة)

- لبيبة جوامع

من إعداد الطالبتين:

- شيماء بلحاج
- إكرام قليش

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ التعليم العالي	- فلة عاشور
بسكرة	مقرا	- أستاذ محاضر "ب"	- لبيبة جوامع
بسكرة	مناقشا	- أستاذ التعليم العالي	- عيسى خليفي

الموسم الجامعي: 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



الموضوع:

دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية
بالاعتماد على مؤشر البنك الدولي -دراسة مقارنة-الفترة (2010-2021)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- لبيبة جوامع

من إعداد الطالبتين:

- شيماء بلحاج
- إكرام قليلش

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ التعليم العالي.	- فلة عاشور
بسكرة	مقرا	- أستاذ محاضر "ب"	- لبيبة جوامع
بسكرة	مناقشا	- أستاذ التعليم العالي	- عيسى خليفي

الموسم الجامعي: 2021-2022

شكر وعرفان

الحمد لله ربي العالمين

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد:

نشكر الله القدير ونحمده حمدا كثيرا على توفيقه لنا بإتمام هذه المذكرة،

وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم:

"فمن لا يشكر الله لا يشر الناس".

فإننا نتوجه بأسمى معاني الشكر والتقدير

إلى أستاذتنا المشرفة الدكتورة

"جوامع لبيبة"

على قبولها الإشراف على هذه المذكرة

والتي لم تبخل علينا بالتوجيهات والنصائح

فبفضل الله ثم توجيهاتها

تم والحمد لله هذا العمل المتواضع

كما نتوجه بالشكر إلى اللجنة الموقرة على قبول مناقشة هذا العمل

وإلى كل أساتذتنا على مستوى الكلية

فلهم منا كل الاحترام والتقدير.

وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد

لإنجاز هذه المذكرة

إهداء

الحمد لله رب العالمين
الذي بيده الأمر وهو على كل شيء قدير له الحمد ملء السماوات والأرض وملء ما بينهما، وأفضل الصلاة
والسلام على عبدك ونبيك وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أتقدم بإهداء هذا العمل المتواضع:
إلى معنى الحنان والتفاني إلى بسملة الحياة وسر الوجود... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي... إلى بلسم
جروحي... إلى أغلى الحبايب...
"أمي" الغالية رحمها الله.
إلى من علمني العطاء بدون إنتظار... إلى من أجمل إسمه بكل إفتخار...
إلى "أبي" العزيز رحمه الله.
إلى أولئك الذين أرسلوا الطاقة والذين شاركوني طعم الحياة في داخلي وساعدوني في الحصول على آمالي
إلى زهور حياتي أخواتي العزيزات:
"حنيفة"، "سميرة"، "عواطف"، "رزيقة"، "أحلام".
إلى أمراء وأميرات قلبي مفاتيح السعادة أبناء أخواتي:
"ضياء الدين"، "عبد الحق"، "درصاف"، "أسمهان"، "رؤيا".
إلى الذين شاركوني طعم الحياة بكل حب وعطاء صديقاتي العزيزات ورفيقات قلبي،
وإلى سندي في الحياة:
"يمينة"، "هبة الله".
إلى كل من سعتهم ذاكرتي وأحبهم قلبي ولم تسعهم ورقتي ولم يذكرهم قلبي،
إلى كل من إتخذ الجامعة قاربا والقلم مجدافا والورقة راية والعلم محبطا.

بقلم: شيماء بلحاج.

إهداء

أهدي هذا العمل

إلى من كل حين تدعي لي بكل حنان

ولولا دعائها لما وصلت

"أمي" الحنون

وإلى سندي "أبي" الغالي

إلى أحبة روحي وبهجة فؤادي إخوتي وأخواتي

وعلى رأسهم أختي الكبرى التي دعمتني طيلة مشواري الدراسي

إلى صديقتي وزميلتي شيماء في هذا العمل

إلى صديقاتي وبهجة روحي

وصاحبات القلب الطيب

والنوايا الصادقة.

بقلم: إكرام قليش.

ملخص الدراسة:

تعتبر اليوم دول العالم الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر تمويلها نظراً لأهميته وعوائده على الاقتصاد الوطني، حيث تعمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم لأجل الحصول على أكبر قدر من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وتتحكم في مدى فاعلية هذا المناخ بجملة من المحددات التي تؤثر في قرار المستثمر بالاستثمار من عدمه، وبالتالي فإن هذه المحددات إما أن تكون محفزاً على الاستثمار وإما منفرًا.

وتقاس قدرة المناخ الاستثماري على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بجملة من المؤشرات العالمية المخصصة لذلك وتلجأ إلى استخدامها الدولة المتقدمة كأداة فعالة لتحليل طبيعة بيئة الأعمال لديها وتحديد مختلف الاختلالات لتحسين مناخها الاستثماري، أما في دول المقارنة لهذه الدراسة (الجزائر والمملكة العربية السعودية) نجد بأن مكانة مناخهما ضمن هاتئ المؤشرات تتسم بالضعف بالنسبة للجزائر، والاضطراب بالنسبة للسعودية، على الرغم من جهودهما المبذولة لتحسين مناخهما الاستثماري وهذا ما يفسره كذلك حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لكلاهما، حيث لا تصل إلى المستوى المطلوب للمساهمة في تنمية اقتصاد هاتين الدولتين.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، محددات الاستثمار، مناخ الاستثمار، مؤشرات قياس المناخ الاستثماري، الدول المضيفة للاستثمار.

Summary:

Today, the countries of the world consider direct foreign investment the most important source of its financing because of its importance and its returns on the national economy, as they work to provide the suitable investment climate in order to obtain the largest possible flow of direct foreign investment to them. The effectiveness of this climate is governed by a set of determinants that affect the investor's decision to invest or not, and therefore these determinants are either investment-stimulating or repulent.

The ability of the investment climate to attract FDI is measured by a set of dedicated global indicators, which the developed country uses as an effective tool to analyze the nature of its business environment and identify various imbalances to improve its investment climate, and in the comparison countries for this study (Algeria and Saudi Arabia). We find that their climate status among these indicators is characterized by weakness for Algeria and confusion for Saudi Arabia, despite their efforts to improve their investment climate, which is also explain by the volume of direct foreign investments coming to both countries, as they do not reach the level required to contribute to the development of the economy of these two countries.

Keywords:

FDI, determinants of investment, investment climate, investment climate indicators, investment host countries.

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
36	مؤشرات الإقتصاد الكلي لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية	01
44	تدفقات الإستثمار الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2010-2021	02
46	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2020	03
48	الجدول (4): تكاليف الإستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2015-2019	04
49	الاستثمار حسب أنشطة الأعمال الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2019	05
50	تكاليف الإستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2015-2019	06
51	الاستثمار حسب أنشطة الأعمال الواردة إلى المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2015-2019	07
53	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019	08
55	أهم الدول المستثمرة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2015-2019	09
57	تطور مؤشر الحرية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2022	10
59	تطور مؤشر الحرية الإقتصادية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2022	11
62	تطور مؤشر التنافسية العالمية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019	12
63	تطور التنافسية العالمية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2019	13
70	حالة الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2010-2020	14
70	حالة المملكة العربية السعودية في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2010-2020	15

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	فهرس المحتويات
	الفهرس
	قائمة الجداول
أ-ت	مقدمة
04	الفصل الأول: المفاهيم الأساسية للمناخ الإستثماري
05	تمهيد
06	المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر
07	المطلب الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر
07	المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر
08	الفرع الأول: المشروع المشترك أو الشراكة
09	الفرع الثاني: الإستثمار المملوك بالكامل
10	الفرع الثالث: الإستثمار في المناطق الحرة
10	الفرع الرابع: الإندماج والإستحواذ
10	الفرع السادس: التحالف الإستراتيجي
10	الفرع السابع: الأشكال الجديدة للإستثمار الأجنبي المباشر
10	أولاً: عقود التصنيع وعقود الإدارة
11	ثانياً: عقود التراخيص والإمتياز
11	ثالثاً: عقود المفتاح باليد
11	المطلب الثالث: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر
13	المبحث الثاني: ماهية المناخ الإستثماري
13	المطلب الأول: مفهوم المناخ الإستثماري

13	الفرع الأول: المحددات السياسية والاجتماعية للمناخ الإستثماري
13	الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية للمناخ الإستثماري
13	الفرع الثالث: المحددات القانونية والإدارية للمناخ الإستثماري
13	المطلب الثالث: سياسات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر
14	الفرع الأول: الحوافز والضمانات
16	أولاً: الحوافز المالية والتمويلية
16	ثانياً: الضمانات القانونية
16	ثالثاً: الضمانات القضائية
16	الفرع الثاني: إجراءات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر
17	أولاً: إنشاء هيئات وأجهزة الإستثمار الأجنبي المباشر
17	ثانياً: إجراءات القبول والإعتماد
18	ثالثاً: شروط وضوابط الإستثمار الأجنبي في الدول المضيفة
18	المبحث الثالث: مؤشرات قياس المناخ الإستثماري
18	المطلب الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر التنافسية العالمية
19	الفرع الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية
20	الفرع الثاني: مؤشر التنافسية العالمي
20	أولاً: مجموعة متطلبات الأساسية
20	ثانياً: مؤشر تعزيز الكفاءة
22	ثالثاً: مؤشر الابتكار وعوامل الرفاهية
23	المطلب الثاني: مؤشر المخاطر القطرية
23	الفرع الأول: المؤشر المركب للمخاطر القطرية
24	أولاً: مؤشر تقويم المخاطر السياسية
24	ثانياً: مؤشر تقويم المخاطر المالية
24	ثالثاً: مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية

24	الفرع الثاني: مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري
24	الفرع الثالث: مؤشر "كوفاس" للمخاطر القطرية
25	الفرع الرابع: مؤشر اليوروموني للمخاطر القطرية
25	الفرع الخامس: مؤشر وكالة دان براد ستريت
25	أولاً: المخاطر السياسية
26	ثانياً: المخاطر الاقتصادية الكلية
26	ثالثاً: المخاطر الخارجية
26	رابعاً: المخاطر التجارية
26	المطلب الثالث: مؤشر سهولة الأداء والإمكانيات للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد
26	الفرع الأول: مؤشر سهولة الأداء
27	الفرع الثاني: مؤشر الإمكانيات
27	أولاً: الإطار السياسي للإستثمار
27	ثانياً: تسهيل الأعمال
27	ثالثاً: محددات إقتصادية
28	المطلب الرابع: مؤشر الحكومة الإلكترونية
31	خلاصة الفصل الأول
32	الفصل الثاني: دراسة مناخ الإستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية
33	تمهيد
34	المبحث الأول: محددات المناخ الإستثماري في الجزائر والمملكة العربية السعودية
35	المطلب الأول: المحددات السياسية والاجتماعية للمناخ الإستثماري في الجزائر والمملكة العربية السعودية
36	المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية للمناخ الإستثماري في الجزائر والمملكة العربية السعودية
38	الفرع الأول: بعض مؤشرات الإقتصاد الكلي في الجزائر والمملكة العربية السعودية
38	أولاً: معدل التضخم
39	ثانياً: سعر الصرف

39	ثالثا: عجز أو فائض في الموازنة
40	رابعا: الناتج المحلي الإجمالي
44	خامسا: معدل البطالة
44	المطلب الثالث: المحددات القانونية للمناخ الإستثماري في الجزائر والمملكة العربية السعودية
47	المبحث الثاني: تحليل حركة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية
47	المطلب الأول: رصد تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية
49	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة
52	الفرع الأول: حالة الجزائر
53	الفرع الثاني: حالة المملكة العربية السعودية
54	المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة
55	المبحث الثالث: تقييم المناخ الإستثماري للجزائر والمملكة العربية السعودية وفق مؤشر البنك الدولي
55	المطلب الأول: تقييم المناخ الإستثماري لدول المقارنة وفق مؤشر الحرية الاقتصادية
59	المطلب الثاني: تقييم المناخ الإستثماري لدول المقارنة وفق مؤشر التنافسية العالمية
64	المطلب الثالث: مؤشر سهولة أداء الأعمال
76	خلاصة الفصل الثاني
77	الخاتمة
81	قائمة المراجع

مقدمة

يعتبر الاستثمار من أهم الآليات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول لذلك أولته اهتماما خاصا، من خلال عملها على توفير مناخ استثماري ملائم وبيئة مشجعة بهدف استقطاب مختلف رؤوس الأموال لا سيما الأجنبية منها، ذلك لأن الاستثمارات الأجنبية تعتبر أحد أهم المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية.

وقد أدركت الدول الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي، الذي يرتبط ارتباطا مباشرا بمحددات المناخ الاستثماري لتلك الدول، والتي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي بالسلب أو بالإيجاب، ويقاس هذا المناخ الاستثماري بعدة مؤشرات عالمية التي تهتم ببيئة الأعمال ودرجة التنافسية، التي تستعين بها الدول المتقدمة لتحسين مناخها الاستثماري، أما الدول النامية فهي متأخرة في استعمال هذه المؤشرات كالجائر والسعودية، لذلك أصبح لزاما عليها اليوم تحسين بيئة أداء الأعمال لديها من أجل تحسين درجة تنافسيتها، وتحسين مواقعها وترتيبها ضمن هذه المؤشرات الدولية.

وانطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية الأساسية التالية:

هل نجح المناخ الاستثماري لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليهما؟

ولإبراز ملاح هذه الإشكالية بشكل أوضح وضعنا الأسئلة الفرعية التالية:

1. فيما تتمثل محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
 2. ما هي أهم المؤشرات العالمية لتقييم المناخ الاستثماري للدول المضيفة؟
 3. ماهي محددات بيئة الاستثمار في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية وأي ترتيب تُكسبها بين دول العالم؟
- وللإجابة على الإشكالية الأساسية اقترحنا الفرضيات التالية:

1. يرتبط الاستثمار الأجنبي بمجموعة من المحددات التي تؤثر بشكل سلبي على تدفقه إلى الدولة المضيفة.
2. يتم تقييم المناخ الاستثماري للدول بمؤشرات عالمية تحدد ما إذا كان هذا المناخ الاستثماري جاذب أم منفر. (نفس الملاحظة أعلاه)
3. أهم المتغيرات الجاذبة وذات التأثير الإيجابي على حجم الاستثمار المباشر المتدفق إلى الجزائر والسعودية متمثلة في وفرة الموارد الطبيعية والانفتاح الاقتصادي وكذلك البنية التحتية.
4. تملك الجزائر والسعودية مناخ استثمار جاذب لمختلف الاستثمارات الأجنبية وبيئة استثمارية مستقرة.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية البحث من الدور الهام لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أحد مؤشرات التنمية، حيث نحاول من خلال هذا البحث الوصول إلى أهم العوامل المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر والسعودية، خاصة في ظل الانخفاض النسبي لهذه الاستثمارات في الدول النامية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع ومنها:

- الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بالاستثمار.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الراهن، تعتبر من الوسائل المرغوبة في تمويل وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء ما تعانيه الجزائر من قصور في رأس المال المحلي والذي يعد نقصه قيدا أساسيا يحول دون انطلاق الجزائر إلى مرحلة النمو الذاتي، وأيضا إن ما يشهده الاقتصاد العالمي الآن من أزمة مالية واقتصادية وأزمة ديون أوربية أثر بشكل مباشر على الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تهيئة مناخ جاذب للاستثمارات.

أهداف الدراسة:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تبيان أثر محددات بيئة الأعمال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية، خاصة وأن سياسات الدولتين في الوقت الحالي تهدف إلى استقطاب أكبر قدر من هذه الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من الاقتصاد الاستهلاكي نحو اقتصاد إنتاجي، والاقتصاد الريعي.
- الوصول إلى رؤية تشريعية متكاملة ناتجة عن المقارنة بين أنظمة الاستثمار الأجنبي في الجزائر والمملكة العربية السعودية وفق مؤشر البنك الدولي.

منهج البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء ما ورد في الأدبيات الاقتصادية حول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وكذلك محددات المناخ الاستثمار الجاذبة له. كما اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن لوصف كيفية قياس المناخ الاستثماري وأهم المؤشرات المعتمدة في ذلك، بالإضافة إلى تحليل وتقييم دراسة حالة مناخ الاستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية بالاعتماد على مؤشر البنك الدولي وتحليل اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي إليهما ومقارنتهما مع بعض.

الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع دراستنا موضوع متجدد كل سنة، وقد تم دراسته من قبل العديد من الباحثين سواء بنفس العنوان الذي تطرقنا إليه أو بدراسة جزئية من جزئيات موضوعنا، ونذكر من بين هذه الدراسات ما يلي:

الدراسة الأولى: أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والسعودية في الفترة الممتدة من 2000-2012، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، بجامعة محمد خيضر بسكرة، للباحثة لبيبة جوامع، حيث ركزت الباحثة في دراستها هذه على دراسة تدفق الاستثمار الأجنبي في الدول العربية من سنة 2000 إلى 2012 والوقوف على أهم معطياته، وإبراز سياسة جذبه في كل من الجزائر ومصر والسعودية، ومدى فعالية السياسة الاستثمارية لهذه الدول، وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا من حيث الاعتماد على مؤشر البنك

الدولي ومختلف المؤشرات العالمية لقياس مناخ الاستثمار، ومن حيث فترة تدفق الاستثمار والمحددة من 2000 إلى 2012، بينما قمنا في دراستنا بالتطرق للفترة من 2010 إلى 2021.

الدراسة الثانية: محددات المناخ الاستثماري وتأثيرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، وهي عبارة عم مقال علمي منشور في مجلة الاقتصاد الصناعي في العدد 15 في سنة 2018، من إعداد الباحثين منصف شرفي وعبد الملك تويي، حيث تم التركيز في هذا المقال على أهم المعوقات التي تحول دون زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بالرغم من انتعاج العديد من السياسات والتشريعات الاقتصادية لجذب هذا النمط من الاستثمارات، تختلف دراستنا عن هذه الدراسة تناولت دراسة الحالة متعلقة بالجزائر فقط دون تحديد لفترة زمنية معينة، كما تناولت المحددات دون الإشارة إلى المؤشرات العالمية لقياس المناخ الاستثماري كمتغير ضمن العنوان.

الدراسة الثالثة: مكانة الجزائر ضمن المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار، وهي عبارة عن مقال علمي منشور بمجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ضمن المجلد 15 في العدد الأول لسنة 2021، للباحثتين أميرة مجري وإكرام مرعوش، حيث تم التركيز في هذا المقال على أهم المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار، وأيضا مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية لمناخ الاستثمار في الجزائر وصولا إلى مكانة الجزائر ضمن أهم المؤشرات العالمية.

الدراسة الرابعة: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشرة في السعودية، دراسة قياسية للفترة (1995-2020)، وهي عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ضمن المجلد 10، العدد 1 لسنة 2021، من إعداد الباحث عبد الحق طير، حيث ركز من خلاله على قياس محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية خلال الفترة (1995-2020)، وذلك من خلا بناء نموذج قياسي يشمل أهم المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية ذات العلاقة والتأثير المباشر على سلوك المستثمر الأجنبي، وتم تقديره باستخدام العديد من البرامج نذكر منها البرنامج الإحصائي (Eviews10)، وبناءا على نتائج تقديره تبين أن المتغير الأقوى تأثيرا في المدى الطويل هو العب الضريبي، يليه الاستقرار السياسي والأمني، ثم يليه متغير الانفتاح الاقتصادي.

تقسيمات البحث:

في إطار البحث في هذا الموضوع قسمنا الدراسة إلى فصلين اثنين، حاولنا من خلال الفصل الأول عرض الجانب النظري للموضوع من خلال التطرق إلى تحديد الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي، بالتعرض إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر في المبحث الأول، من خلال تعريفه وبيان أشكال وأهميته وعرض مختلف آثاره، ثم تناولنا في المبحث الثاني ماهية المناخ الاستثماري، من خلال تحديد مفهومه وعرض مختلف محدداته وسياسات الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية، ثم قمنا في المبحث الثالث بعرض مؤشرات قياس المناخ الاستثماري.

أما الفصل الثاني فخصصناه للجانب التطبيقي، حيث تناولنا فيه فعالية المناخ الاستثماري دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية خلال الفترة (2010-2021)، من خلال التطرق محددات المناخ الاستثماري في الجزائر والسعودية في المبحث الأول، ثم دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر والسعودية في المبحث الثاني.

الفصل الأول

"الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري"

تمهيد:

يأخذ مناخ الاستثمار حيزا كبيرا من اهتمام الدول والحكومات، عند تطبيق وتجسيد سياساتها الاقتصادية، وتوفير بيئة أداء الأعمال، كونه المسؤول عن معدل تراكم رأس المال، ومن ثم فهو يلعب دورا هاما في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد. إضافة إلى كونه وسيلة تمويل دولية مغرية جدا للدول المضيفة له، سواء كانت دول نامية أو متقدمة. ولكي تضمن هذه الأخيرة جذبها لأكثر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتوجب عليها تحضير مناخها الاستثماري ليكون جاذبا ومستقطبا للاستثمار والذي يعتبر نتاج تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، التي تؤثر على ثقة المستثمر بحيث تعمل على تشجيعه وتحفيزه على استثمار أمواله في دولة ما دون أخرى.

ولتتمكن من دراسة المناخ الاستثماري يتوجب علينا التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم ننتقل إلى دراسة المناخ الاستثماري وأهم مؤشرات قياسه وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: ماهية المناخ الاستثماري

المبحث الثالث: مؤشرات قياس المناخ الاستثماري

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أنواع تدفقات رؤوس الأموال، كونه يشكل البوابة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية بين الدول في الوقت الراهن، وهذا نتيجة لما عرفه من اهتمام كبير من طرف الدول والشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تجرّه حول أقطار العالم، تحت هدف وهو إنشاء اقتصاد عالمي جديد، لأن هذه الشركات تلعب دور كبير في الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة لما تمتلكه من إمكانيات وبراءات اختراع.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تعريف الاستثمار على أنه توظيف الأموال في الموجودات المادية والمالية مثل السلع الرأسمالية الثابتة كالمصانع والآلات والسلع الإنتاجية كالمواد الأولية ومواد البناء والسلع وذلك بهدف تحقيق عوائد ربحية من الثروات الوطنية، وفي هذا الصدد نميز بين نوعين من الاستثمار هما: (حسين الشمري، د.ت، صفحة 2)

1. الاستثمارات المحلية

والتي تعني تشغيل الأموال في الأسواق المحلية أي حدود البلد، وذلك لتشجيع الادخار ويتم هذا تحت إشراف مستثمرين محليين بحيث أن الفوائد تعود عليهم وعلى بلدهم. (حسين الشمري، د.ت، صفحة 2)

2. الاستثمارات الأجنبية

وهي مهاجرة رؤوس الأموال من بلد إلى آخر بقصد الإستثمار في موقع جغرافي مغاير وذلك بهدف تحقيق الأرباح وينتج عن هذا الاستثمار زيادة الإنتاج في الدولة المضيفة، ويمكن أن يكون المستثمر دولة أو شركة أو مجموعة من الشركات أو الأفراد. (حسن التميمي، 1436هـ/2015م، صفحة 28)

وتبعا لهذا فإن الإستثمار الأجنبي يأخذ أحد الشكلين التاليين:

أ. إستثمار أجنبي غير مباشر

والذي يعني شراء الأوراق المالية التي تعتبر أسهم وسندات تصدر عن الهيئات العامة والخاصة قصد المضاربة وذلك للإستفادة من فرق الأسعار للحصول على أرباح. (حسن التميمي، 1436هـ/2015م، صفحة 28)

ب. الإستثمار الأجنبي المباشر

وهو محور مذكرتنا، حيث "يقصد بالإستثمار الأجنبي المباشر، إنتقال رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الإستثمارات الأجنبية المباشرة. (الأسرج، 2006، صفحة 142)

كما "يقصد به تملك المستثمر الأجنبي لكامل المشروع الإستثماري أو لجزء منه، أو أنه قيام المستثمر الأجنبي سواء أكان شخصا طبيعيا أم معنويا بإستثمار أمواله داخل الدولة المضيفة وذلك بإنشاء مشروع يحفظ فيه لنفسه حق السيطرة والإدارة واتخاذ القرار". (عبد الله، 1429هـ-2008م، صفحة 20)

وعرف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والإقتصاد والتنمية الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه: هو الإستثمار في مشروعات داخل الدولة المضيفة بواسطة مقيمين من دولة أخرى، " بحيث تزيد حصة هؤلاء المستثمرين الأجانب على 50% من رأس المال أو

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

يتركز 25% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد أو جماعة منظمة من المستثمرين حتى تكون لهم السيطرة على السياسات والقرارات في المشروع". (حسن المغربي، 2015، صفحة 147)

"يقصد بالاستثمار المباشر قيام إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية (آلات، معدات، أراضي... الخ) أو المشاركة في تأسيس الإستثمارات الرأسمالية كالشركات المساهمة أو ضمن شركات التضامن، وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله المشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها، ومعنى آخر شراء شيء ملموس." (علي ع.، 2016م-1437هـ، صفحة 37)

"ويعرف صندوق النقد الدولي Fmi الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه "مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخافة لدولة المؤسسة الأم". (حروش، د.ت، صفحة 101)

ومنه نستنتج أن الإستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن حركة رأس المال الخاصة بالدولة على المدى الطويل بهدف السيطرة على المشروع من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو الغير متساوية وذلك حسب الاتفاق المبرم.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر من عدة أشكال نذكر منها:

الفرع الأول: المشروع المشترك أو الشراكة

" هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيات معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية... الخ". (أبو قحف، 2003، صفحة 481)

فالمشروع المشترك إذن يعد شكل من أشكال التحالف الإستراتيجي، (بن سميعة، 2012-2013، صفحة 6)، حيث يشترك فيه طرفان أو أكثر في دولتين مختلفتين (أحدهم أجنبي والأخر محلي بحيث وقد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص)، (هوام و لمزاودة، 2014، صفحة 411)، بغرض إنتاج سلع و خدمات، ويعتبر هذا الشكل الأكثر انتشارا لأنه يقوم على اتفاق طويل الأجل، لأسباب سياسية واجتماعية، وإقتصادية، ومن هنا تقوم الأطراف المشاركة في هذا الاتفاق على أن يمتلك المستثمر الأجنبي جزء من المشروع، أو تكون حصته في المشاركة عبارة عن: رأس مال، المواد الخام، تقديم الخبرة والمعرفة، تقديم مهارات تنظيمية وتسويقية وتسييرية أو فنون الإنتاج أو أسواق جديدة، (بن سميعة، 2012-2013، صفحة 6) بحيث في جميع الحالات يكون للأطراف المشاركة في هذا المشروع الحق في الإدارة وذلك حسب مساهمته في المشروع، وهذا ما يتميز به الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من الاستثمارات وذلك عند حسن تنظيمه و توجيهه و إدارته في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و التنمية التكنولوجية التي تساعد في تكوين الرأس المال البشري و خلق فرص عمل جديدة و تحسين ميزان المدفوعات، وتنمية القدرات الإدارية للمدراء المحليين، وتنمية الإنتاج المحلي وتزويد الصادرات والسعي وراء تدنية قيمة الواردات، إلا أنه ورغم مزاياه العديدة قد يتعرض لبعض العيوب والمشاكل المتمثلة في عدم رضا وإصرار المستثمر الأجنبي برفض مشاركته لطرف وطني في الإستثمار، (حسين الشمري، د.ت، صفحة 6)، وذلك خوفا من تقييده في أن يضع له شروطا وقيودا على عمليات التوظيف، والتصدير، وتحويل أرباح إلى بلده الأم، وهذا ما ينتج عنه خلفات ومشاكل إدارية تؤثر سلبا على سير المشروع، وتخوفا من سعي الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة من فصل الشراكة معه، مما يهدد بقاء واستقرار المستثمر الأجنبي في السوق المحلية لدول المضيفة. (سي عفيف، 2015-2016، صفحة 28)

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

ويلقى هذا النوع من الاستثمارات قبولا من طرف الدول المضيضة والمستثمر الأجنبي، كونه يحقق عدة مزايا لأطرافه نذكر منها:
(غردي ، 2011-2012، الصفحات 68-69)

- قدرة الدولة المضيضة على فرض رقابة وسيطرة فعلية على الإستثمار الأجنبي من خلال مشاركة ممثليها في إدارة المشروع، كما تضمن الدولة المضيضة عدم إتخاذ الشركة قرارات سرية تضر بمصالحها الإقتصادية بفضل مشاركة العنصر الوطني في الإدارة ويتضمن عدم قيام المستثمر بإتخاذ هذه الشركات مركزا للتجسس وتجميع المعلومات السرية.
- المساهمة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشغيل اليد العاملة الوطنية، ودعم ميزان المدفوعات من خلال تصدير فائض الإنتاج وتقليل الواردات.
- جذب المهارات الإدارية والفنية والتقنية ونقل الخبرات للدولة المضيضة للإستثمار.
- تخفيض الأخطار التي قد تلحق بالمشروع بالنسبة للمستثمر الأجنبي خاصة تلك الغير تجارية مثل: التأميم والمصادرة، فضلا عن تخفيض الخسائر الناجمة من التعرض لأي خطر تجاري.
- تمكين المستثمر الأجنبي من الإستفادة من مختلف المزايا والحوافز التي تمنحها القوانين المحلية بصفته مشروع وطني وبالأخص القانون التجاري، إلى جانب التقليل من الصدمات العنيفة التي قد تنشأ جراء السياسات المالية. (الياس، 2020، صفحة 43)

- سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف، ومن ثم إنشاء قنوات التوزيع. (لعلمي و كرومي ، 2012، صفحة 86)

الفرع الثاني: الاستثمار المملوك بالكامل

حيث تعد مشروعات الاستثمار المملوكة للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية إنتشارا، لأنه في الأونة الأخيرة سمحت الدول النامية للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها بالكامل، أي تكون إدارة المشروع بالكامل تحت تصرف المستثمر الأجنبي دون تدخل الدولة المضيضة بشؤون المشروع القائم، وبهذا يمكنها إنشاء فروع للإنتاج أو التسويق. (قادي، 2014-2015، صفحة 105)

فوفق هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية نجد أن المستثمر الأجنبي هو من يقوم بإحضار كل ما يحتاجه المشروع من تكنولوجيا و تصاميم و خبراء و إداريين و معدات و أدوات من بلده الأصلي، و بعد ذلك يقوم بإنشاء المشروع والإشراف على الإنتاج والتسويق لوحده دون مشاركة الدولة المضيضة، وهذا هو السبب الراجع لتجنب الدول النامية من إستقبال مثل هذه الإستثمارات تحوفا من التبعية الاقتصادية و سيادة الإحتكار لأسواقها، ولكن نتيجة لوجود الدلائل العلمية وتطور التكنولوجيا وعجز الموارد المحلية للدول النامية من إحداث تنمية حقيقية جديدة، إضطرت هذه الأخيرة لإستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية خاصة في مجال إستخراج مواد الخام والطاقة لتسويقها. (حسين الشمري، د.ت، صفحة 7).

غير أنها عملت على معالجة هذه الآثار السلبية على المستوى المحلي والعالمي والتي قد تؤثر على البنية السياسية والاقتصادية حيث قامت بوضع قوانين وضوابط واتفاقيات بينها وبين المستثمر الأجنبي بهدف التخفيف من مخاطر هذه الآثار السلبية المتوقعة. (حسين الشمري، د.ت، صفحة 7)

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

ويعطي هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية العديد من المزايا لأطرافه، كما يؤخذ عليه وجود بعض النقائص والعيوب، فيمكن تقييمه وفق العناصر التالية:

- تؤدي زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي إلى زيادة حجم المشروع مما يساعد في إشباع حاجة السوق المحلي ووجود فائض للتصدير مما ينتج عنه تحسن في ميزان المدفوعات للدول النامية المضيفة والمساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال وخلق فرص للعمالة المباشرة والغير مباشرة.
- أخطار الإحتكار والتبعية الاقتصادية يترتب عليها آثار سياسية وإقتصادية سلبية والتي تخشاهها الدول المضيفة في حال ما إذا تعارضت المصالح بينهما وبين الشركات الأجنبية. (حسين الشمري، د.ت، الصفحات 7-8)

الفرع الثالث: الإستثمار في المناطق الحرة

تعد المناطق الحرة جزءا من إقليم الدولة، لكن من وجهة نظر أخرى فهي في الحقيقة منطقة خارجة عن الدولة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك، لأنها تقع قرب الحدود البرية أو البحرية، (بن سميعة ، 2012-2013، صفحة 8)، وتعتبر من أنجح سياسات تشجيع الإستثمارات الأجنبية، بحيث أن بعض الدول قامت بفرض قوانين خاصة بها، مما يسمح بإنشاء مشاريع خاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة، (طير، قويدري، و بولرباح، 2017، صفحة 148)، ويتم فيها تداول البضائع المحلية والأجنبية، وكذلك إنشاء مشروعات إقتصادية إنتاجية أو تسويقية أو توزيعية أو خدمية في المنطقة الحرة. (بن سميعة ، 2012-2013، صفحة 8)

ومن أهم مميزات هذا النوع من الإستثمارات، نذكر ما يلي:

- أهم آلية من آليات زيادة الصادرات وزيادة الناتج القومي، وخلق فرص عمل جديدة.
- الإرتباط المباشر بالعالم الخارجي وتوافر أراضي مكتملة المرافق والبنى الأساسية.
- خصوصية التعامل فيها لاسيما فيما يتعلق بالنواحي الجمركية والإستراتيجية والنقدية وغيرها والذي يختص بحركة البضائع دخولا وخروجها مما يسمح بقدر كبير من الحرية في المعاملات التي من شأنها جذب الإستثمارات.
- يتمتع الإستثمار في المناطق الحرة بالعديد من المزايا والحوافز الأخرى أهمها عدم وجود قيود على جنسية رأس المال، وحرية إختيار الشكل القانوني للمشروع، وكذلك حرية تحديد أسعار المنتجات ونسبة الأرباح. (عاشور ، 2013-2014، صفحة 65)

- إعفاء الأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج والصادرات والواردات من الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم، كما تمنح المشروعات القائمة بالمناطق الحرة عدد من الضمانات من أبرزها عدم جواز تأميمها أو مصادرتها أو التحفظ عليها أو نزع ملكية عقاراتها من غير الطريق القضائي.
- الهدف الأساسي وراء إنشاء منطقة حرة هو إعفاء البضائع من الرسوم الجمركية مثل مواد الخام المستوردة طالما أنها ستصدر للخارج، وتخفيض تكاليف النقل لأنها تقع على حدود وقريبة من المواصلات، وحرية بيع المنتجات في أسواق التصدير الخارجية أو المحلية بأي كمية كانت. (حسين الشمري، د.ت، صفحة 8)

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

لكن هناك الكثير من الإنتقادات التي تعرضت لها هذه المناطق بسبب تفاوت في نسب نمو التنمية الإقتصادية داخل الدولة الواحدة، وذلك راجع لإنتشار التهريب الغير قانوني، وإنتشار البضائع المقلدة التي وضع عليها علامات تجارية دون موافقة صاحبها. (حسين الشمري، د.ت، صفحة 8)

الفرع الرابع: الاندماج والاستحواذ

يعد الاندماج عملية قانونية تقوم على إتفاق بين شركتين أو أكثر بغرض إنشاء كيان قانوني عملاق، وذلك بدمج شركتين في شركة واحدة تسمى بالشركة الداخلة، (هوام و لمزاودة ، 2014، صفحة 412)، أما الإستحواذ فهو شراء شركة قائمة لكن أغلب عمليات الإستحواذ بائت بالفشل، في حين تعتبر إستراتيجية للتوسع الدولي وذلك في حالة عدم تملك الموارد الموجودة الكافية للإنتشار في الأسواق الجديدة. (دبوش و بيري، 2017، صفحة 346)

وتعتبر عمليات الاندماج والإستحواذ خيارات إستراتيجية لتنفيذ خطط أكبر وهي التوسع أو النمو الخارجي، وفي هذا الإطار يمكن تصنيف المستثمرين فيها إلى باحثين عن الأسواق، وباحثين عن المواد الأولية، وباحثين عن الكفاءة. (جيبالي، 2014، صفحة 367)

وتجدر بنا الإشارة إلى أن هذا التصنيف سالف الذكر يساهم في مساعدة البلدان على إتباع إستراتيجيات مناسبة تجذب وتوطن الإستثمارات عبر تحديد العوامل المؤثرة لإستقطاب كل صنف من المستثمرين. (أحمد عمر ، 2008، صفحة 135).

الفرع الخامس: مشروعات أو عمليات التجميع

"تتم هذه المشروعات عن طريق إتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول الأجنبي بتزويد الطرف الثاني الوطني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، كما يقوم أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وعمليات التشغيل والصيانة، وغيرها، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل ذلك يقوم الطرف الوطني بتقديم للطرف الأجنبي عائد مادي يتفق عليه. وقد تأخذ المشروعات شكل الإستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي". (طير، قويدري، و بولرياح، 2017، صفحة 148)، أي إنشاء وحدات في البلد المضيف تقوم بتكيب وتجميع منتج سبق صنعه في البلد الأم. (عبد الكريم و قاسمي، 2016، صفحة 208)

الفرع السادس: التحالف الإستراتيجي

يقوم هذا الشكل من الإستثمارات الأجنبية على تحالف مفاده موافقة الشركات متعددة الجنسيات على نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية وبراءات الإختراع والأبحاث الإدارية، (حسين الشمري، د.ت، صفحة 9) إلى شركة محلية أي تقوم بين مستثمر محلي وآخر أجنبي وذلك بغية الإنتاج والتسويق للسوق المحلية وهذا ما يعود بالفائدة على المستثمر الأجنبي من أجل التعاون في إستغلال مواد خام أو السيطرة على أسواق أخرى. (عبد الكريم و قاسمي، 2016، صفحة 208)

الفرع السابع: الأشكال الجديدة للإستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

ظهرت صيغ وأشكال جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، تركز على أنه لا يمكن للمستثمر الأجنبي امتلاك المشروع ككل أو جزء منه ولا يمكنه التحكم فيه بأي طريقة كانت، لأن هذا النوع من الاستثمارات يستخدم لقياس مدى ربحية السوق واستقراره، ومن هذه الأشكال الجديدة نذكر أهمها:

أولاً: عقود التصنيع وعقود الإدارة

عقود التصنيع هي عبارة عن إتفاقية بين شركات متعددة الجنسيات وشركة وطنية سواء كانت عامة أو خاصة تتواجد بالدولة المضيفة، بحيث يقوم الطرف الثاني بدل الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة، وتسمى تدفقات إنتاج بالوكالة، أما عقود الإدارة فهي إتفاقية أو مجموعة من القوانين التنظيمية، وذلك بقيام الطرف الأول بإدارة كامل أو جزء من العمليات الخاصة بالمشروع الاستثماري بغية المشاركة في الأرباح أو العائد المادي. (عبيد و تلالوة، 2019، صفحة 51)

ثانياً: عقود التراخيص والإمتياز

هو إتفاق تقوم بمقتضاها الشركات الأجنبية بالتصريح للمستثمر المحلي سواء كان خاص أو عام بإستعمال التكنولوجيا وبراءة الإختراع والخبرات الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية وذلك مقابل عائد مالي متفق عليه مسبقاً. (عبيد و تلالوة، 2019، صفحة 51)

ثالثاً: عقود المفتاح باليد

عقود المفتاح باليد أو ما يسمى بعقود تسليم المفتاح، هي عبارة عن إتفاق يبرم بين طرفين الأجنبي والوطني، حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الإستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني.

ويعتبر هذا النوع من العقود من العقود الدولية المعتمدة في مجال الإستثمار الصناعي، ولاسيما إنشاء المصانع بإعتباره وسيلة من وسائل التنمية المتطورة، نظر لما يوفره للدول والمجتمعات من خدمات. (عبيد و تلالوة، 2019، صفحة 51)

المطلب الثالث: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر

تتزايد أهمية الأستثمار الأجنبي المباشر بمرور السنوات كأحد أهم مكونات تدفقات رؤوس الأموال للدولة المضيفة، لكونه يحظى بعدة مزايا محفزة للتنمية الاقتصادية وداعمة للتنمية المستدامة، وتظهر أهميته فيما يلي:

- الإستثمار الأجنبي المباشر مصدراً مهماً من مصادر التمويل لأن أي نشاط إقتصادي أو تنموي يحتاج إلى رؤوس أموال وذلك لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، (طالبي، د.ت، صفحة 315)، وهذا بسبب عجز المدخرات المحلية عن سد هذه الفجوة، فيعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة أفضل وأكثر أماناً للتمويل بدلا من اللجوء للإقتراض من العالم الخارجي خصوصا في ظل تقليص المساعدات الإنمائية الرسمية للدول النامية، وتقليص إعتداد الدول النامية على المديونية الخارجية. (كاكي، 2013م-1434هـ، الصفحات 43-44)
- الإستقرار في الأزمات المالية، ذلك لأن مصادر تمويله من خارج الإقتصاد الوطني، وبهذا فإن أموال هذه المشروعات لا تشكل جزءاً من الناتج المحلي الصافي، بحيث ينتج عن تدفق مثل هذه الإستثمارات الأجنبية إنتقال القدرات التكنولوجية

الفصل الأول.....الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

والإنتاجية والخبرات الإدارية والتسويقية وتحسين قدرات التسيير المحلية وذلك نتيجة ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجر وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة. (طالبي، د.ت، صفحة 315)

- المساهمة في التكوين الرأسمالي حيث تكون هذه المساهمة إيجابية عندما يكون حجم التدفقات الرأسمالية الداخلة للدولة المضيفة للاستثمار أكبر من حجم التدفقات الرأسمالية الخارجة. (البسام، 2011-1432هـ، صفحة 9)
- تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة عنصر تكميلي للموارد المحلية، وعماملا لتحسين الاستثمار المحلي، وذلك بتدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل، والتي تسمح بتكملة الموارد المحلية، ومن ثم تغطية النقائص التي يمكن أن تواجه الدول المضيفة عند قيامها بتمويل البرامج التنموية، إلى جانب أنها تساهم في تمويلها وتحسين استثمارها المحلي.
- نقل التكنولوجيا، من خلال إيصال أحدث التقنيات في مجالات الاستثمار، والتي يمكن من خلالها الاستفادة القصوى من ثروات البلد وزيادة المردود الاقتصادي خاصة عن تقليل تصدير المواد الخام وتصنيعها محليا. (لوعيل، د.ت، صفحة 35)
- تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة، عن طريق تدريب للموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة، ويعمل على زيادة إيرادات ضرائب البلد المضيف.
- يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة، كما يساعد على الإستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة تحقيقا للتنمية المستدامة. (بوعزيز و زاوي، 2017، الصفحات 29-30)
- دعم وتعزيز إيرادات من خلال فرض الرسوم والضرائب، كما يتيح الإستثمار الأجنبي أيضا إمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية من خلال زيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية وبالتالي زيادة قدرة البلد التصديرية. (ميرك و مكيد، 2021، صفحة 204)

المبحث الثاني: ماهية المناخ الاستثماري

يعتبر المناخ الاستثماري أهم العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تسعى من خلالها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات.

المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري

تعددت تعريفات المناخ الاستثماري وإختلفت فيما بينها، غير أن مقصدها كان واحد، ونذكر منها ما يلي:
"يعرف المناخ الاستثماري على أنه مجمل الأوضاع الاقتصادية والظروف المؤثرة في إتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، أو أنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل والتوسع". (الوزني، 2009، صفحة 107)

"أو كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية بأن المناخ الإستثماري هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الإستثمارية التي تتيح للمؤسسات الإستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل، وتخفض تكاليف مزاوله الأعمال". (العباشي، 2016، صفحة 472)

ويعرف أيضا بأنه البيئة التي يمكن للقطاع الخاص سواء كان وطني وأجنبي، أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة من خلال تهيئة الشروط الضرورية لجذب الإستثمارات. (علي، 2009، صفحة 17)

وعليه يمكننا أن نستنتج بأن المناخ الإستثماري هو المناخ الملائم الذي لا يعتمد على قانون محدد بعينه وإنما يعتمد على الشروط والمقومات الاقتصادية التي تخلق أرضية يمكن أن ينمو فيها أي مشروع إستثماري. كما انه يمثل مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في إتجاه رأس المال والأوضاع السياسية التي يجب على الدولة ان تتصف فيها بالإستقرار.

المطلب الثاني: محددات المناخ الإستثماري

هي مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي يمكن أن تؤثر في نجاح المشروع الإستثماري في الدولة المضيفة، والتي تؤثر بالدرجة الأولى على قرار المستثمر الأجنبي بالإستثمار من عدمه، وتختلف هذه المحددات من دولة لأخرى. (روشو، 2019، صفحة 60)

الفرع الأول: المحددات السياسية والاجتماعية للمناخ الإستثماري

أولاً: المحددات السياسية

حيث يعد توفر إستقرار النظام السياسي شرط أساسي لا يستغنى عنه ويتوقف عليه الإستثمار حتى إذا كانت المردودية المتوقعة للإستثمار كبيرة فلا يمكن الإستثمار في ظل غياب الإستقرار السياسي. (بونوة و عراب، 2016، صفحة 136)، فكلما كان الواقع السياسي مستقر كلما كانت فرص إنتقال رؤوس الأموال بين الدول كبيرة وسهلة. (قرني، 2007-2008، صفحة 51)

ثانياً: المحددات الاجتماعية والثقافية

المحددات الاجتماعية والثقافية أو ما يعرف بالمواءمة الاجتماعية والثقافية وفق نظرية المواءمة المؤسسية للإستثمار الأجنبي، حيث يمثل النظام الثقافي والاجتماعي المصدر الذي تستمد منه جميع المؤسسات الأخرى، نظرا لكونه أقدم هذه المؤسسات وأوسعها انتشارا وبالتالي يصعب أو يطول وقت تغييرها لأنها شاملة ومعقدة، والمقصود بمواءمة الثقافة الاجتماعية درجة تقبل مواطني دولة ما

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

لأنماط اجتماعية وثقافية أجنبية، وأنماط العمل الأجنبية، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى مستوى التحصيل العلمي، ودرجة التعرض للثقافات الأجنبية، والاندماج والانفتاح على الاقتصاد العالمي، حيث أن الدرجة العالية من التقبل وفق هذه النظرية تعزز من قدرة الدولة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ناحية أخرى غالبا ما يتخذ المستثمرون الأجانب قرارات تخصيص الموارد على أساس القرب الثقافي المتصور، فمثلا يمكن اعتبار بلد معين كموقع استثماري مناسب للاستثمار الأجنبي المباشر، إذا كان أعداد المستثمرين من ذلك البلد، في حين يمكن اعتبار بلد آخر غير مقبول نظرا لعدم وجود روابط ثقافية والعكس بالعكس)، كما يمكن أخذ العوامل الثقافية والاجتماعية بعين الاعتبار عند تخطيط الأعمال، وكذا التنبؤ بالعمليات التجارية. (دحو و بن مسعود، 2018، صفحة 84، 85)

بالإضافة إلى ذلك نجد ما يعرف بالمواءمة التعليمية، حيث يعتبر التعليم المؤسسة الثانية في هرم المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو المفتاح لثقافة اجتماعية مرنة في التعامل مع أنماط مختلفة من التفكير والعمل، حيث يبني التعليم رأس المال البشري ويهيئه للتعامل بنجاح والاندماج في الاقتصاد العالمي المتغير بسرعة، فالمواءمة التعليمية وفق هذه النظرية تخلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تحسن من القدرة على معالجة المعلومات، وتعزز الإبداع في البحوث والتطوير والتكنولوجيا، وبالتالي تعتمد درجة تأثير النظام التعليمي على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على درجة كثافة اليد العاملة الماهرة، كما أن لها تأثير غير مباشر على الأقل على الإنتاجية والكفاءة في عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر. (دحو و بن مسعود، 2018، صفحة 85).

كما أن كفاءة رأس المال البشري التي تشترط معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار 15 سنة فأكثر، جاءت علاقته غير معنوية وعكسية مع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما لا يتوافق مع المنطق الاقتصادي، وقد يفسر ذلك بأن المستثمر الأجنبي لا يعتمد بشكل كبير على العمالة المحلية. (طير، 2021، صفحة 49)

وعليه نستنتج أن العوامل الاجتماعية أو ما يسمى بعامل نوعية الحياة في الدول المضيفة و التي تعتبر أحد العوامل التي يأخذها المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار قبل أن يتخذ قراره بالإستثمار، إذ تعد الظروف الاجتماعية والأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع كعادات وتقاليد الدولة، إضافة إلى التجانس الديني أو اللغوي بين فئات المجتمع، وما توليه الدولة من أهمية مستوى الخدمات الصحية لأفرادها، ودرجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تقييم تعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية، ودور الجمعيات و النقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة، ودرجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة في الدولة المضيفة. (قري، 2007-2008، صفحة 52)

الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية للمناخ الإستثماري

يحتل عامل الإستقرار الاقتصادي أهمية كبيرة في المحددات الاقتصادية ويعتبر أحد أهم العوامل التي يأخذها المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار قبل أن يتخذ قراره بالإستثمار، حيث ينظر إلى مدى تحقق توازنات الاقتصاد الكلي، وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الإستثمار. (بونوة و عراب، 2016، صفحة 136)

ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الإقتصادي للإستثمار ما يلي:

1. عناصر الاقتصاد الكلي

توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم، إستقرار سعر الصرف، معدل الفائدة... الخ.

2. السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة

السياسات الإستثمارية، سياسة التجارة الخارجية، السياسة الضريبية، سياسة الخوصصة، السياسة التمويلية. (مفتاح و بن سميحة ، 2008، صفحة 110)

3. حجم السوق

كلما كان حجم السوق لدري الدولة المضيفة كبير كلما كانت تتدفق بإتجاهه الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بغية تحقيق عائد والعكس صحيح. (كاكي، 2013م-1434هـ، صفحة 70)

4. أسعار الصرف

إن سعر الصرف يؤثر بإرتفاعه أو إنخفاضه على تكاليف عناصر الإنتاج واليد العاملة والموارد أي رأس المال وغيرها. (قريد، الفساد و اثاره على المناخ الاستثمار الأجنبي -حالة الجزائر-، 2012)

5. الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر حجم الناتج المحلي الإجمالي أهم الأسباب التي تقوم بتوجيه الشركات الأجنبية المباشرة للإستثمار، وذلك لارتباطه بعلاقة طردية مع حجم السوق المحلي، وإمكانية إنشاء إقتصاديات الحجم، حيث أن ارتفاع هذا الأخير مع معدلات نموه، يؤدي إلى تحسين مستوى دخل الفرد، مما يحفزهم على زيادة حجم إستهلاكهم، بحيث يخلق فرص إنتاجية لمنتجات جديدة. (سي عفيف ، 2015-2016، صفحة 65)

6. الدخل القومي الإجمالي

ويتمثل في المجموع النهائي لقيم السلع والخدمات المنتجة من قبل الدولة والتي تقوم بتقديمها خلال سنة، ويستخدم لقياس الحجم الاقتصادي للدولة ومستوى تطورها من خلال معدل نموه السنوي المحقق. (لخضر ، 2007، صفحة 100)

7. معدل التضخم والبطالة

ذلك لأن ارتفاع معدلات التضخم وإزدياد نسبة البطالة تؤثر كثيرا على القدرة الشرائية للأفراد وتخفيض القيمة الحقيقية للنقود، وتؤدي إلى تدني مداخيل الأفراد الصافية والفائضة، لذلك فإن إدارات شركات الأعمال الدولية تهتم كثيرا بمسألة دخول الأسواق الأجنبية التي تكون فيها معدلات التضخم ونسب البطالة في حدودها الدنيا. (لخضر ، 2007، الصفحات 102-103)

8. درجة الإنفتاح على الإقتصاد العالمي

يميل الإستثمار الى التوجه إلى الإقتصاديات المفتوحة التي لا تفرض فيها قيودا كبيرة على حركة التبادل التجاري او عناصر الإنتاج، والذي ينتج عنه تحسن في الكفاءة الاقتصادية، لان المستثمر يسعى لتحقيق الأرباح بحيث يهتم بالكفاءة الاقتصادية، بعيدا عن فرض القيود. (كاكي، 2013م-1434هـ، صفحة 72)

9. تنافسية الاقتصاد الوطني

إن القوة التنافسية للإقتصاد الوطني تعد من أهم المحددات التي تستقطب الإستثمار، بحيث أنه كلما زاد المركز التنافسي في تحسنه كلما كان جاذب للمزيد من الإستثمارات الأجنبية، ويمكن الإستدلال على القوة التنافسية للإقتصاد من خلال نمو الصادرات وحصتها في الأسواق الدولية والرقم القياسي لأسعار الصادرات، فكلما إتجه إلى الإنخفاض كلما دل على قوة المركز التنافسي للإقتصاد الوطني في مجال جذب الإستثمار الأجنبي. (قريد، الفساد و اثاره على المناخ الاستثمار الأجنبي -حالة الجزائر-، 2012)

10. معدل الإستثمار العام

حيث تؤثر نسبة المصروفات الإستثمارية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي على نشاط الإستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، فقد يكون نشاط الإستثمار العام مكتملا للإستثمار الخاص ومن ثم دعمه وتشجيعه إذا شملت تلك الإستثمارات إنفاقا على البنية الأساسية مثل شبكات النقل والمطارات والطاقة... إلخ. (قريد، 2014-2015، صفحة 130)

11. مدى كفاءة الجهاز المصرفي

حيث يعتبر التمويل من المحددات الهامة لعمليات التجارة الدولية والإستثمار الدولي ويتمثل في مدى توافر بنوك كافية ذات قدرة على تمويل المشروعات الكفاءة في تلك. (قريد، الفساد و اثاره على المناخ الاستثمار الأجنبي -حالة الجزائر-، 2012)

الفرع الثالث: المحددات القانونية والإدارية للمناخ الاستثماري

فمن العوامل المهمة التي تجذب الاستثمارات الأجنبية هي الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد قواعد دخول الإستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة، والشكل القانوني الذي تتخذه من حيث طبيعة القطاعات الإقتصادية التي يسمح لها الإستثمار فيها، وإضافة إلى حجم وأنواع الضرائب التي تخضع لها، وكذلك توفير الأمان والحماية لتشجيع المستثمر الأجنبي للإستثمار خارج حدود دولته الأصلية. (نومي، 2021، صفحة 199)

المطلب الثالث: سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

نقصد بسياسة جذب الاستثمار مجموع المزايا والحوافز التي تسخرها الدولة لاستضافة المشاريع الأجنبية، بهدف تحسين المناخ الاستثماري.

الفرع الأول: الحوافز والضمانات

ما يوفره من مزايا تسعى الدول جاهدة وخاصة النامية منها إلى جلب الاستثمار لتطوير الإقتصاد الوطني ومواكبة الدول في العولمة الإقتصادية، بالمقابل يسعى المستثمر الأجنبي إلى الإستثمار في الدول التي توفر بيئة مناخية ملائمة تساعده على تحقيق الربح، ولهذا نجد أن الدول تحاول تكريس في قوانينها الداخلية والإتفاقيات الدولية الحوافز والضمانات لحماية المستثمر وتشجيعه لجلب الاستثمارات الأجنبية. (كاكي، 2013م-1434هـ، صفحة 54)

أولا: الحوافز المالية والتمويلية

حيث يشمل هذا النوع من الحوافز التخفيضات المختلفة والإعفاءات الضريبية والجمركية المتنوعة، فالتحفيز الجبائي هو إحدى الأساليب المستعملة من طرف الدولة من خلال تحقيق التنمية الإقتصادية، وذلك من خلال المزايا الضريبية والتسهيلات والضمانات ذات الطابع التحفيزي التي تعمل على حث المؤسسة من أجل المبادرة على الإستثمار وتشجيعه، لذا تلجأ معظم الدول إلى سياسة

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

التحفيز الضريبي، قصد التأثير على المؤسسة وتوجيه نشاطها وفق الأهداف المسيطرة ضمن السياسة التنموية المنتهجة. (بورنان، 2018، صفحة 77).

ومن هذه الحوافز الجبائية نذكر على سبيل المثال الإعفاءات الضريبية والإستثناءات من رسوم الإستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية، وإعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات، وكذلك إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب لمدة قد تصل إلى 15 عاما ما بعد مرحلة تشغيل المشروع. (زيدان، د.ت، صفحة 120)

أما من جانب الحوافز التمويلية تقوم الدول المضيفة بتشجيع المستثمر الأجنبي بتزويده برأس المال وذلك بطريقة مباشرة، بحيث يكون على شكل منح إستثمارية أو تسهيلات ائتمانية مدعمة وإعفاءات جمركية في الإستيراد والتصدير وكذلك زيادة الإعانات الحكومية المباشرة. (زيدان، د.ت، صفحة 120)

كما تضمن الدول المستضيفة للإستثمار الأجنبي حرية التحويل، أي تحويل رأس المال وعوائد المشروع الإستثماري، أو أية مدفوعات أخرى متعلقة بالإستثمار، وتم تكريس هذه الضمانات في العديد من الإتفاقيات الدولية بحيث إتفقت فيما بينها على ضمان حرية التحويل غير أنها لم تحدد كلها العملة التي يتم بها التحويل. (قويدري و بلغيث ، 2021، الصفحات 535-536)

إضافة إلى ذلك نجد التسهيلات الإئتمانية والقروض المقدمة للإستثمارات الأجنبية وبشروط ميسرة، وتعد الحوافز المالية والتمويلية من أهم العوامل التي تؤثر على جذب الإستثمارات الأجنبية نظر لتأثيرها المباشر على معدل العائد من النشاط الإستثماري، والحوافز المالية تكون لمدة محددة متوسطة أو طويلة تتفاوت حسب القطاع الذي توجه له الإستثمارات. (قويدري و بلغيث ، 2021، صفحة 535)

بالإضافة إلى أن هذه الإمتيازات قد تستمر طوال مدة تواجد الإستثمار، كما يكون الحافز التمويلي بتوفير الأموال مباشرة للمشروع الإستثماري، وذلك في شكل إعانة حكومية أو قروض بفوائد منخفضة أو المشاركة في المشروع، حيث إهتمت الدول الصناعية بتوفير هذه الحوافز للإستثمارات الأجنبية المباشرة في حين تجد الدول النامية صعوبة في تقديم الحافز التمويلي لإفتقار مواردها لتقديم مثل هذا الحافز. (قويدري و بلغيث ، 2021، صفحة 536)

كما تلجأ بعض الدول للقيام بتخفيض نسبة الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار، والإعفاءات من دفع رسم نفس الملكية فيما يخص المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعنوي وكذا تقديم إمتيازات خاصة بالنسبة للإستثمارات التي تنجز في المناطق التي يتطلب تنميتها خاصة. (قويدري و بلغيث ، 2021، الصفحات 535-536)

ثانيا: الضمانات القانونية

سعى من الدول المضيفة للإستثمارات الأجنبية ورغبة منها في بعث الطمأنينة والأمان في نفس المستثمر الأجنبي يكرس ضمانات أكثر فعالية من خلال منحه نفس المعاملة التي يعامل بها المستثمر المحلي أو الوطني، كما يضمن عدم تعرض إستثماراته لأن تكون موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به. (سلامي ، 2015، صفحة 72)

كما يضمن له في التعويض عن التأميم أو نزع الملكية، ويكون هذا التعويض عاجل وعادل وفعلي خلال مدة معقولة. (قويدري و بلغيث ، 2021، صفحة 536)

ثالثا: الضمانات القضائية

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

حيث تحاول الدول في قوانينها الداخلية والاتفاقيات الدولية تكريس الحوافز والضمانات القانونية لحماية المستثمر وتشجيعه لجلب الاستثمارات الأجنبية، ومنها النص على الضمانات القضائية لتسوية منازعات الإستثمار الأجنبي، لأنه من بين المخاوف التي تشغل المستثمر عند الإستثمار في بلد معين، هي مدى توفر الوسائل الفعالة لتسوية النزاعات و ضماناتها لتفادي العقاب والحوافز التي تواجهه أثناء نشوء نزاع بينه وبين الدولة المضيفة وفي هذا الإطار تركز التشريعات التحكيم كضمانه قضائية لجذب المستثمرين من خلال تضمين هذا الشرط في عقود الإستثمار وتضمنه الإتفاقيات الدولية. (فتيشي، 2018، صفحة 332)

الفرع الثاني: إجراءات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

نقصد هنا مجمل الإجراءات الإدارية التي تسنها الدولة المضيفة لتوجيه المستثمرين الأجانب وتنظيم عمليات ترخيصهم ومزاولة نشاطهم في ظروف مناسبة وبأقل عراقيل ممكنة.

أولاً: إنشاء هيئات وأجهزة الإستثمار الأجنبي المباشر

حيث تعمل الدول المضيفة على إنشاء أجهزة حكومية مختصة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه للإستثمار الأجنبي المباشر مع إستخدام طرق عديدة لتسويق والترويج لهذا المشروع الإستثماري وبالتحديد في الأسواق الخارجية بصفة خاصة، وتقوم الدول المضيفة بإختيار نوع من أنواع التكنولوجيا التي تلائم مناخها ومتطلبات التنمية المحلية، ويتطلب من الدول أن تتشارك مع الأجهزة الحكومية في إتخاذ القرار الخاص بنوع التكنولوجيا.

ويمكن تلخيص أنشطة الدول المضيفة فيما يلي:

- تخطيط الإستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة.
- تنظيم وتوجيه مشروعات الإستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة.
- متابعة الإنجازات والممارسات للشركات المتعددة الجنسيات.
- حل المشكلات التي تواجه المستثمرين الأجانب.
- تصميم السياسات الخاصة بتحفيز وجذب المستثمرين الأجانب وتطويرها.
- توفير المعلومات والبيانات للمستثمرين الأجانب.
- القيام بإجراءات القبول والإعتماد بمنح الموافقات على المقترحات الخاصة بمشروعات الإستثمار بعد الدراسة.
- التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية وبين المستثمرين الأجانب.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن هناك إختلاف كبير بين الهيئات الخاصة بالإستثمارات الأجنبية من دولة إلى أخرى وذلك يبدأ من الهيكل التنظيمي والإستراتيجي والإداري ودرجة المركزية في إتخاذ قرار الإستثمار الأجنبي المباشر. (جوامع ، 2014-2015، الصفحات 52-53)

ثانياً: إجراءات القبول والإعتماد

تتعد مراحل هذه الإجراءات، بحيث أن لها أشكال متعددة حسب طبيعة الإستثمار، وذلك من خلال تقديم ملفات الإستثمار إلى الهيئات المعنية هو بمثابة تصريح بالإستثمار. ويمكننا أن نتطرق لهذه المراحل فيما يلي:

1. تكوين الملف

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

يحمل العديد من المعلومات الخاصة بقطاع النشاط والموقع الجغرافي ومناصب الشغل المستحدثة ومستوى التكنولوجيا المستخدم والمخطط المالي للمشروع.

2. التصريح بالإستثمار

هو دفع الملفات على الهيئات المختصة والمكلفة بتحليل ودراسة ملفات المشاريع الإستثمارية عند الدولة المستضيفة التي سيقوم المستثمر بالإستثمار فيها.

3. الإعتماد

بعد القيام بدراسة الملف يتم قبوله أو رفضه من طرف الهيئات المكلفة وتختلف مدة دراسة الملف من دولة إلى أخرى، كما يمكن للمستثمر الطعن في حالة رفض المشروع، ومنه نجد أنه كلما كانت مدة دراسة الملف قصيرة كلما كانت التكاليف الناتجة لها أقل والعكس صحيح. (جوامع ، 2014-2015، صفحة 53)

ثالثا: شروط وضوابط الإستثمار الأجنبي في الدول المضيفة

حيث تلجأ الدول المضيفة للإستثمار إلى فرض نوع آخر من الشروط على المستثمر الأجنبي بعض الشروط والسياسات والضوابط قامت الدول المضيفة بفرضهم على المستثمر الأجنبي وهي:

1. ضرورة تشغيل عدد معين من العمالة الوطنية في كل المستويات التنظيمية.
2. ضرورة إستخدام الموارد المادية المحلية طالما أنها متوفرة بالكم والجودة اللازمين.
3. تحديد نسبة معينة من الإنتاج لأغراض التصدير.
4. تحديد حجم وطاقة الإنتاج بالمشروع سنويا.
5. حظر الدخول أو الإستثمار في بعض أنواع معينة من النشاطات مثل إنتاج الأسلحة والخدمات أو المرافق العامة.
6. كما يجب أن تساهم مشروعات الإستثمار الأجنبي في مساعدة الموردين ورجال الأعمال الوطنيين، وتنمية المناطق الفقيرة، وتحسن جودة المنتجات والسلع وبيعها بأسعار مقبولة أو منخفضة، والعمل على تطوير البحوث العلمية، بالإضافة إلى تحسن ميزان المدفوعات بشكل إيجابي. (أبو قحف، 2003، الصفحات 530-532)

كما تلجأ أيضا الدولة المستضيفة للإستثمار إلى فرض بعض القيود التي تلتخص فيما يلي:

1. عدم السماح للمستثمر الأجنبي بتملك الأراضي أو المباني.
2. قلة عدد أشكال الإستثمار الأجنبي المسموح بها بصفة عامة.
3. قصر الملكية المطلقة لمشروعات الإستثمار على المواطنين دون الشركات الأجنبية.
4. القيود المفروضة على تحويل الأرباح والمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب.
5. عدم توافر التسهيلات الجمركية الخاصة بالإستيراد والتصدير.
6. غياب الضمانات اللازمة لتأمين الإستثمارات الأجنبية ضد الأخطار غير التجارية.
7. إصرار الحكومة المضيفة على شرط المشاركة في مشروعات الإستثمار. (أبو قحف، 2003، الصفحات 373-374)

المبحث الثالث: مؤشرات قياس المناخ الاستثماري

نظرا للدور الرئيسي الذي يلعبه المناخ الاستثماري في تحديد حجم الإستثمارات، و الذي ينعكس على حجم المشروعات الإستثمارية التي ستجد طريقها إلى الواقع، إزدادت أهمية و دور المؤشرات الدولية و الإقليمية في الكشف عن مدى و حاذية البيئة الإستثمارية في الدولة المضيفة، حيث أثبت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات و بين مقدار ما يستقطبه من إستثمار أجنبي مباشر إليها، و أصبح رجال الأعمال من المستثمرين و صانعي القرار يسترشدون بالمدلولات التأشيرية لهذه المؤشرات، و التي سنحاول التعارض إليها فيما يلي.

المطلب الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر التنافسية العالمية

سنحاول فيما يلي شرح هذين المؤشرين وكيفية عملها.

الفرع الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية

يعد مؤشر الحرية الاقتصادية من أبرز المؤشرات إستخداما وإهتماما من العاملين في قطاع الإنتاج الإستثمار ولا سيما الشركات دولية النشاط ومؤسسات التنمية والتمويل الدولية كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، نظرا لأهمية قضية الحرية الاقتصادية.

ويصدر مؤشر الحرية الاقتصادية منذ 1995 عن معهد هيرتاج، وهو مؤسسة أميركية بحثية تدرج ضمن مراكز الأبحاث وتعمل في مجال إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية، وتمثل مهمتها في وضع وتعزيز السياسات العامة المحافظة على أساس مبادئ التجارة الحرة، والحرية الفردية، والقيم الأميركية التقليدية. (حليمي و حليمي، 2019، صفحة 230)

وذلك بالتعاون مع صحيفة وول ستريت (Wall Street Journal)، حيث يهدف إلى قياس درجة التدخل الحكومي في الإقتصاد وأثره على الحرية الاقتصادية. ويأخذ بعين الإعتبار كل ما هو متعلق بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة والعوائق التجارية وغيرها من المعوقات. (بن مسعود، د.ت، صفحة 265)

يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية والإنتتاح العالمي من أهم وأبرز العوامل الجاذبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، في قطاعات الإنتاج والإستثمار، وذلك نظرا للتاريخ الطويل للمؤسسة المصدرة له، (مجدي رزق و أبو العطا حليم، 2021، صفحة 700) لذا ظهرت عدة مؤسسات تعمل على قياس مؤشر الحرية الاقتصادية ومن أهم تلك المؤسسات مؤسسة هيرتاج فانديونشن و معهد فريسر الكندي و مركز دبي المالي العالمي، (كرامة، 2019/2018، صفحة 117) وهذا ما أدى إلى إكتساب العاملين فيه خبرة طويلة، و قدر كبير من المصداقية، بحيث يقوم هذا الأخير على تقييم السياسات الحكومية والأوضاع الاقتصادية سنويا في 186 دولة، يركز هذا المؤشر من منطلق الحرية الاقتصادية التي تعتبر حق من حقوق الإنسان، والمتمثلة في الحق في حماية حقوق الملكية الخاصة بالأصول وتعزيز روح المبادرة والإبداع، دون الإكراه في عمليات العمل والإنتاج والتوزيع والإستهلاك والإستثمار بحرية كاملة، وذلك دون تدخل الحكومة سواء في حركة العمالة أو رأس المال أو السلع، وتكمن فائدتها في العلاقة الإيجابية التي بينها وبين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المحققة (صحة و بيعة أنظف، ارتفاع نصيب الفرد من الثروة والتنمية البشرية، الديمقراطية، القضاء على الفقر...)، (بوضيف و براهمة،

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

2019، صفحة 789) ويساهم كذلك في إعطاء صورة لتطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والبيروقراطية، وعوائق التجارة ومدى سيادة القانون و قوانين العمالة، وذلك حول مناخ الإستثمار لهذا البلد، لذا إزدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية لدى المستثمرين بالدرجة الأولى وكذلك أصحاب القرار و المسؤولين وذلك لخلق إنطباع إيجابي لهذا البلد، بغية إستقطاب حصص متزايدة من الإستثمار الأجنبي المباشر. (العوادي ، 2019، صفحة 519/518)

يقوم بتجميع مؤشرات فرعية تدل على الإستقلالية الفردية، خاصة فيما يتعلق بحرية الإختيار التي يتمتع بها الأفراد في الإستحواذ وإستخدام السلع والموارد الاقتصادية ويتكون من: سيادة القانون (حقوق الملكية والفعالية القضائية وسلامة الحكومة)، حجم الحكومة (العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، الصحة المالية)، الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال والحرية النقدية)، إنفتاح السوق (حرية التجارة وحرية الإستثمار والحرية المالية). (قلوح و بن براهيم، 2021، صفحة 43)

ويتم إعمال هذا المؤشر بالموازنة مع عدة عوامل أو مؤشرات أخرى مساعدة له، تتمثل فيما يلي:

1. السياسة التجارية، وتشمل معدل الرسوم الجمركية ومدى الرسوم الجمركية ومدى توفر حواجز غير جمركية.
2. وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة، أي الهيكل الضريبي للأفراد والشركات.
3. حجم مساهمة القطاع العام في الإقتصاد ككل.
4. السياسة النقدية، والنظر لمؤشر التضخم.
5. تدفق الإستثمار الخاص والإستثمار الأجنبي المباشر.
6. وضع القطاع المصرفي والتمويل.
7. مستوى الأجور والأسعار.
8. حقوق الملكية الفردية.
9. التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.
10. أنشطة السوق الموازنة أو ما تسمى بالسوق السوداء. (بحري و مرعوش، 2021)

ومما سبق تنقسم هذه المجموعات العشر إلى أربعة محاور أساسية، تتمثل هذه المحاور فيما يلي:

• حكم القانون:

تتوقف الحرية الاقتصادية على تمكين الأفراد وعدم التمييز والمنافسة في الأسواق التي لن تتحقق إلا بسيادة القانون الذي يشمل الملكية والتحرر من الفساد.

• محدودية دور الحكومة:

يعكس هذا المحور مدى الإعتماد على آلية السوق وإختيار تخصيص الموارد، وتقاس محدودية دور الحكومة من خلال الحرية الجبائية والإنفاق الحكومي.

• الكفاءة التنظيمية:

تشمل الكفاءة التنظيمية كل من حرية ممارسة الأعمال، حرية العمل والحرية النقدية.

• الأسواق المفتوحة:

تشمل الأسواق المفتوحة حرية التجارة، حرية الإستثمار والحرية المالية. (بكتاش و وبوعزارة، 2020، صفحة 342)

الفرع الثاني: مؤشر التنافسية العالمي

يعتبر مؤشر التنافسية العالمي أهم مؤشر لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة إقتصاديا مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية بإستخدام أحدث التقنيات كونه أداة لتوجيه السياسات الإقتصادية للدول قصد تحسين وتهيئة مناخ الإستثمار ومكوناته، (بجري و مرعوش، 2021، صفحة 222)، كما يقيس قدرة الإقتصاديات العالمية على تحقيق معدلات نمو إقتصادية على المدى المتوسط والطويل. (بوخاري و مداح، 2019، صفحة 39)

ويصدر تقرير التنافسية العالمي بشكل سنوي يصدر عن المنتدى الإقتصادي العالمي (World Economic Forum) في جنيف، وهي مؤسسة سويسرية غير ربحية، بحيث تم تأسيس المنتدى الإقتصادي العالمي في عام 1971 بمبادرة من الإقتصادي الألماني كالوس شواب Schwab klaus لخلق فضاء للحوار يجمع بين رواد الأعمال وممثلي الشركات الكبرى في أوروبا. بدأ إهتمام المنتدى بقضايا التنافسية منذ عام 1979، وذلك بالتعاون مع أكاديميين بارزين ومعاهد بحوث عالمية، والإستطلاع بالمؤشرات المتنوعة التي تغطي العوامل الإقتصادية والمؤسسية والسياسية التي تلعب دور مهما في تحديد مستوى الإنتاجية والإزدهار في العديد من الدول الصناعية والنامية. (محمد الأزهر، 2020، صفحة 5)

تعتمد هذه المؤسسات في تمويل أنشطتها بالرسوم والتبرعات التي تقدمها لها أكبر الشركات في العالم التي يبلغ عددها 1000 شركة، وتعتبر هذه الشركات من أهم أعضاء المنتدى، كما يعقد المنتدى حوارات بين الأطراف المختلفة كالشركات والحكومات والسياسيين والمفكرين لمناقشة قضايا هامة كالعولمة والتصنيع.

إن هذا التقرير يقوم بتصنيف دول العالم حسب معيار التنافسية وذلك بالإستناد على تحليل دليل التنافسية العالمي (Gcl)، وهو عبارة عن أداة شاملة تقيس أسس الإقتصاد الجزئي والكلبي للتنافسية المحلية، ويتم تحديد مؤشر التنافسية من خلال 12 مجموعة من المؤشرات التي تشمل المتطلبات الأساسية المتمثلة في معززات الكفاءة وجاهزية التكنولوجيا والإبتكار. إلا أن المنتدى يصدر العديد من التقارير وفي مجالات عديدة مثل التقرير العالمي للتنافسية، والتقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات، وتقارير إقليمية حول القدرات التنافسية مثل تقرير القدرة التنافسية الإفريقي وتقرير القدرة التنافسية العربية. (محمدي رزق و أبو العطا حليم، 2021، صفحة 698)

لقد تم تطوير مؤشر التنافسية خلال العقود الثلاثة الماضية، بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية لتنافسية الدول، وذلك لأنه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح وتوجيه قرارات الإستثمار، وذلك لتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في الإقتصاد العالمي، إضافة على ذلك أنه إطار عام للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني، والأهم أنه يعمل كحافز على إنتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم. (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، 2010) وذلك بالتعاون مع مركز التنمية الدولية التابع لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية وبلغ عدد الدول التي يغطيها هذا المؤشر 141 دولة في آخر تقرير له لسنة. (بكتاش و وبوعزارة، 2020، صفحة 327)

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

يعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي في قياسه للقدرة التنافسية للدول على إثنا عشر عاملاً إقتصادياً أطلق عليها "الأعمدة الإثنا عشر للتنافسية" وتم تقسيم هذه الأعمدة في ثلاثة مؤشرات رئيسية هي:

أولاً: مجموعة متطلبات الأساسية

ويضم هذا المحور ما يلي:

1. محور المؤسسات

وهو عبارة عن البيئة المؤسسية التي تتفاعل فيها الشركات والمؤسسات الحكومية والأفراد من أجل إنتاج السلع والخدمات.

2. محور البنية التحتية

ويعكس هذا المحور مدى توفير البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق في الدولة والتي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق وإدماج وإيصال الأسواق العاملة بتكلفة منخفضة.

3. محور استقرار الاقتصاد الكلي

ويعكس هذا المحور أداء وسياسة الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي.

4. محور الصحة والتعليم الأساسي

إن الإستثمارات في مراحل التعليم الأساسية والخدمات الصحية تعد من أساسيات الاقتصاد النامي. (محمد الأزهر، 2020، صفحة

7)

ثانياً: مؤشر تعزيز الكفاءة

ويضم هذا المؤشر ما يلي:

1. محور التعليم العالي والتدريب: تحتاج الدول إلى قوة عاملة متعلمة ومدرّبة وقادرة على التكيف السريع مع البيئة

الاقتصادية لمتغيرة والعمولة.

2. محور كفاءة أسواق السوق: يعكس هذا المحور مدى توافر المنافسة الحرة بين الشركات المحلية، كما يعكس مقدرة

الدولة على توفير التسهيلات التي تمكن السلع والخدمات المحلية من الوصول والمنافسة في الأسواق العاملة.

3. محور كفاءة سوق العمل: يعكس هذا المحور القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة وقيم أثر هجرة

الكفاءات إلى الخارج على إقتصاد الدولة المحلي.

4. محور تطور الأسواق المالية: يعكس هذا المحور كفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية إلى الإستثمارات

الأكثر إنتاجية.

5. محور الجاهزية التكنولوجية: تعتمد قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي في

العصر الحديث على الجاهزية التكنولوجية للدولة، ومدى مقدرتها على الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة

المحلية أو المستوردة.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

6. محور حجم السوق: يؤثر حجم السوق المحلي على الإنتاجية حيث أن كبر حجم السوق يتيح ميزة وفرة الحجم

وبالتالي تقليل تكاليف الإنتاج. (محمد الأزهر، 2020، صفحة 8)

ثالثاً: مؤشر الابتكار وعوامل الرفاهية

ويضم هذا المؤشر:

7. محور تعقد وتطور بيئة الأعمال

يتضمن هذا المحور:

- نوعية بيئة الأعمال ومدى تطور سير الأعمال.
- طبيعة الإستراتيجيات لدى الشركات المحلية ومدى إستخدام تلك الشركات أساليب التسويق الحديثة التي توافق السوق العالمية.
- وقدرة الإدارة العليا فيها على تفويض السلطة.

8. محور الابتكار: هو الركيزة أو المحور الأساسي للوصول إلى إقتصاد المعرفة ولخلق إنتاجية مستدامة وكفؤة. (محمد الأزهر،

2020، صفحة 9)

المطلب الثاني: مؤشر المخاطر القطرية

يتكون مؤشر المخاطر القطرية من عدة مؤشرات تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر شهرياً عن مجموعة العلاقات العامة Prs Group الدليل الأولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، وذلك بهدف إحتساب المخاطر القطرية التي تستند على متوسط ثلاثة سيناريوهات، (الخطيب، 2009م/1443هـ، صفحة 230) بحيث تغطي هذه الأخيرة حالات الوضع المتدهور والوضع المعقول والوضع الأفضل. وبحيث يستطيع المستثمر الأجنبي بالإعتماد على هذه المؤشرات قبل إتخاذ قراره في الإستثمار، يقوم بإختيار أقل الدول مخاطرة إذا ما تساوت العوامل الأخرى. كما عرف معهد (Kof, 2009) السويسري المؤشرات على أنها عوامل محفزة أو طاردة للإستثمار الأجنبي المباشر، ويتكون المناخ الإستثماري للدولة على مدى إستقرار المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والقانوني والتنظيمي. (بن متعب العتيبي، 2019، صفحة 799، 780)

يستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية والذي يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية 25% ومؤشر تقويم المخاطر المالية 25%. (الخطيب، 2009م/1443هـ، صفحة 230)

نفصل في هذه المؤشرات الفرعية فيما يلي:

أولاً: مؤشر تقويم المخاطر السياسية

يضم 12 متغير، هي درجة إستقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الإستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور المؤسسة العسكرية في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الإضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

ثانيا: مؤشر تقييم المخاطر المالية

يتضمن 5 متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها إحتياجات الدولة، درجة إستقرار سعر الصرف.

ثالثا: مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية

تندرج فيه 5 متغيرات هي معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي. (بن سميعة ، 2012-2013، صفحة 377)

الفرع الثاني: مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري

ويصدر عن مجلة الانستيتيوشنال أنفستور منذ العام 1998 بمعدل مرتين في العام في آذار (مارس) وأيلول (سبتمبر) ويتم إحتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالإستناد إلى مسوح إستقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى.

ويغطي المؤشر 178 دولة من ضمنها 20 دولة عربية، حيث تصنف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100، وكلما إرتفع رصيد الدولة، دل ذلك على إنخفاض درجة المخاطرة. (كرامة، 2018/2019، صفحة 117)

الفرع الثالث: مؤشر "كوفاس" للمخاطر القطرية

يصدر مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية منذ عام 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس)، بحيث يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويبرز تأثير الالتزامات المالية للشركات بالإقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية. (بن طراد و شريط، 2016/2015، صفحة 207)

وبيئة أداء الأعمال والسجل التاريخي لنحو 50 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق. (معايني ، 2015، صفحة 111)

ويغطي المؤشر 165 دولة من بينها 19 دولة عربية، ويستند إلى مجموعة من المتغيرات الفرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية ومخاطر نقص العملة الصعبة وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية ومخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب هروب رؤوس أموال ضخمة للخارج ومخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي والمخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى. (كرامة، 2018/2019، صفحة 116)

ويمكننا تصنيف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1. مجموعة الدرجة الإستثمارية A: والتي بدورها تنفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4 هي:

A1: البيئة السياسية والإقتصادية مستقرة، وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة جدا.

A2: إحتمال السداد يبقى ضعيف جدا، حتى وجود بيئة سياسية و إقتصادية أقل إستقرارا، أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

A3: بروز بعض الظروف السياسية و الاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر إنخفاضاً مع الفئات السابقة مع إستبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

A4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالاً مع تدهور الأوضاع السياسية و الاقتصادية. رغم ذلك، فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جداً. (بن طراد و شريط، 2015/2016، الصفحات 207-208)

2. مجموعة درجة المضاربة: ويشار إليها بالأحرف B، C، D، وهي:

B: يرجع أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلاً.

C: يمكن للبيئة السياسية والاقتصادية أن تؤدي إلى تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلاً.

D: تتميز البيئة السياسية والاقتصادية بدرجة عالية جداً مما يؤدي إلى جعل سجل السداد السيئ جداً أكثر سوءاً. (ساطور و كبا، 2019، صفحة 54)

الفرع الرابع: مؤشر اليوروموني للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليوروموني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس والثانية في سبتمبر ويقاس المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد إستحقاقها وكذلك حرية التحويل رأس المال المستثمر وأرباحه. (عبد الهادي أحمد، 2012، صفحة 31)

ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية بالإستناد إلى نتائج عملية تنميط تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة هي: المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الإئتماني للقطر، توافر التمويل المصرفي طويل المدى، توافر التمويل قصير المدى، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل. وكلما إرتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على إنخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية. (العوادي، 2019، الصفحات 517-518)

الفرع الخامس: مؤشر وكالة دان براد ستريت

يقاس مؤشر وكالة دان أند برادستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي ويضم المؤشر تقييماً ل 132 دولة منها 17 دولة عربية وتقسم درجة المخاطر إلى ست فئات هي (منخفضة - طفيفة - معتدلة - مرتفعة - مرتفعة جداً - أعلى درجات المخاطر). (العوادي، 2019، صفحة 517)

ويقسم دليل المؤشر المخاطر إلى سبع مجموعات من 1 إلى 7 ويميز بداخل كل مجموعة بين 4 مستويات من المخاطر يشار لها بالأحرف a و b و c و d بإستثناء المستوى السابع الذي لا يحتوي على مستويات فرعية، بحيث تكون الدول الحاصلة على a1 الأقل مخاطرة والحاصلة على 7 هي الأعلى مخاطرة، ويعتمد المؤشر على 4 مجموعات من المتغيرات تغطي كلا من:

أولاً: المخاطر السياسية

من خلال البيئة المؤسسية، سياسة الدول الداخلية، إستقرار الوضع السياسي والاجتماعي، السياسة الخارجية.

ثانياً: المخاطر الاقتصادية الكلية

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

وتغطي معدل النمو الاقتصادي للمدى القصيرة، هيكل أسعار الفائدة، الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، معدل النمو الاقتصادي للمدى الطويل.

ثالثا: المخاطر الخارجية

وتغطي وضع التجارة الخارجية، وضع الحساب الجاري، وضع الحساب الرأسمالي، احتمالات العجز عن سداد الديون، سعر صرف العملة المحلية.

رابعا: المخاطر التجارية

تغطي الوضع الائتماني الإجمالي، السياسة الضريبية، إستقرار القطاع المصرفي، الفساد. (كرامة، 2019/2018، الصفحات 114-115)

المطلب الثالث: مؤشر سهولة الأداء والإمكانيات للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد

لقد أطلقت أمانة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) لأول مرة تقرير الإستثمار الدولي عام 2001 مؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لمعرفة مدى جهود القطر في إستقطاب رأس المال الأجنبي، ومدى مساهمته في النشاط المحلي والخارجي، وهل يخلق وظائف في سوق العمل، (فادري، 2015/2014، ص 122) و على هذا قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على رصد مؤشرين مهمين لمقارنة سهولة أداء وإمكانيات كل بلد في مجال إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يأخذ بعين الإعتبار التباين بين البلدين، ليس فقط من جانب الناتج المحلي فحسب، بل يأخذ بقية العوامل المؤثرة في إقبال المستثمرين الأجانب، كالإستقرار السياسي و الاقتصادي، وتوفر البنى التحتية المادية والتشريعية ووفرة الموارد البشرية والطبيعية وتنافسية الأسواق المحلية والإقليمية. (حسين الجبوري، 1435هـ-2014، صفحة 187)

الفرع الأول: مؤشر سهولة الأداء

ويقاس بقسمة (حصة البلد من تدفقات الإستثمار الأجنبي / تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عالميا) / (حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) ويؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث مرة واحدة". (بن طراد و شريط، 2015/2016، صفحة 202)

إذا تحصلت الدولة في هذا المؤشر على واحد فما فوق، فهذا يعني إنسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وفي حالة كانت أقل من الواحد فهذا يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة. وطريقة حساب هذا المؤشر هي: الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطر مقسوما على الإستثمار الوارد عالميا/ الناتج المحلي الإجمالي للقطر مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي. (كلاخي، 2017، صفحة 148)

الفرع الثاني: مؤشر الإمكانيات

هو مؤشر إمكانيات البلد لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يقيس قدرة الدولة المستقبلية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، يحتسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في البلد وأدنى قيمة له على الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة له. وذلك بالإعتماد على 13 مكونا تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، إنتشار خطوط الهاتف الثابت، إنتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط إستهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للدولة، حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة إستيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم، وحصة الدولة من الرصيد التراكمي للإستثمار الأجنبي الوارد للعالم. (كلاحي، 2017، الصفحات 147-148)

يركز على إمكانات الدولة الفعلية والتي يمكنها بمقتضاها جذب المزيد من الإستثمارات، ويستند إلى مجموعة من العوامل الإقتصادية والسياسية والاجتماعية بالدولة المضيفة، أجملها التقرير العالمي للإستثمار في محددات رئيسية هي:

أولاً: الإطار السياسي للإستثمار

والذي يشمل الإستقرار السياسي، الإقتصادي، القوانين والتشريعات المنظمة للإستثمار، التعامل مع الأجانب، سياسات المنافسة والدمج والتملك، سياسة الخصوصية.

ثانياً: تسهيل الأعمال

كالترويج للإستثمار والكفاءة الإدارية، خدمات ما بعد الإستثمار، تسهيلات تحويل الأرباح، الإستقرار التشريعي... إلخ.

ثالثاً: محددات إقتصادية

وتتوقف على الإستراتيجية الإستثمارية للشركة، فالمحددات الإقتصادية للشركات الباحثة عن الكفاءة تتقدمها عناصر مثل المهارة وتكلفة العمل في الدولة المضيفة، أما بالنسبة للشركات الدولية التي تبحث عن سوق لتخدمه، فتتركز محدداتها في كبر حجم السوق وإرتفاع معدل النمو الإقتصادي ونصيب الأفراد من الناتج القومي، توفر بنية أساسية قوية وفضاء مستقل... إلخ. (بن سمينة ، 2012-2013، صفحة 375)

وبالنظر إلى الفرعين قامت أمانة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTD بتقسيم الدول وفق المؤشرين السابقين إلى أربع مجموعات وذلك على النحو الآتي:

- مجموعة الدول السبابة (أداء مرتفع وإمكانات مرتفعة)
- مجموعة الدول دون الإمكانات (أداء منخفض وإمكانات مرتفعة)
- مجموعة الدول أعلى من الإمكانات (أداء مرتفع وإمكانات منخفضة)
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض وإمكانات منخفضة). (شريط وبن وراث، 2017، ص 367)

المطلب الرابع: مؤشر الحكومة الإلكترونية

عرف البنك الدولي الحكومة الإلكترونية بأنها تحول المؤسسات الحكومية إلى الإستخدام المتكامل والمكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في تقلص الخدمات العامة لجميع المواطنين خاصة، وقطاع رجال المال والأعمال المحلي والأجنبي بشكل عام داخل الدول، ويعتبر التحول إلى الحكومة الإلكترونية أحد أهم المتطلبات التي تؤدي إلى تحسين التفاعل مع المستثمرين من خلال توفير الشفافية في الأداء وخفض النفقات وتبسيط الإجراءات. (شريط وبن وراث، 2017، صفحة 366)

ولقد نشر تقرير لسنة 2010 تحت عنوان : "الحكومة الإلكترونية في وقت الأزمة المالية، إستعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومة الإلكترونية في معالجة الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية الراهنة من خلال قدرتها الكبيرة على المساهمة في عملية التطوير وزيادة الفعالية و تسهيل الاتصالات وتحسين التنسيق بين السلطات في مختلف مستويات الحكومة، وذلك إضافة إلى دورها على صعيد

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

المؤسسات والإدارات بتعزيز سرعة وكفاءة العمليات وتبسيطها، وتحسين قدرات البحث والتوثيق وحفظ السجلات، مما يؤدي في النهاية إلى تيسير المعاملات و تخفيض تكلفة إنجازها و بالتالي إختصار الجهد و الوقت وتوفير الأموال ومن ثم زيادة الإنتاجية ومستوى الربحية وزيادة التنافسية السعريّة للمنتجات والخدمات وما يصاحب ذلك من تسريع وتيرة النمو الاقتصادي...". (رايس و كرامة ، 2012، صفحة 90)

ولتقييم إستعمال "TIC" من طرف حكومات البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، تقوم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالمنظمة بدراسة إستقصائية تستهدف المسؤولين الحكوميين والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين بشكل عام، وتنتشر تقرير كل عامين منذ 2002 حول مؤشر "EGDI" ويعتبر التقرير الوحيد عالميا الذي يقيم حالة التنمية في هذا المجال بتغطية 193 دولة عضو في المنظمة، يقيس هذا الأخير إستعمال "TIC" سعيا لجعل الخدمات العمومية أكثر سهولة للوصول إليها من طرف مستعمليها. (بوناب و شعباي، 2018، صفحة 315، 316)

ويعمل هذا الماسح على تقديم: " نظرة موجزة وشاملة عن كل التصنيفات التي لها علاقة بتطور الحكومة الإلكترونية من خلال تصنيف أداء الدول حسب تطور استخدام تكنولوجيا الإعلام الإتصال في تقديم الخدمات الإدارية العمومية، وقيم جودة هذه الخدمات وحالة البنى التحتية الخاصة بالإتصالات وعلى رأسها شبكة الإنترنت، وهو بالتالي يسلط الضوء على قدرة الدول على تنفي مبادرات المشاركة عبر الأنترنت. (قبايلي و دغموم، 2020، صفحة 84)

ويتكون هذا المؤشر حسب نفس المصدر من ثلاث مؤشرات فرعية وهي: مؤشرات الخدمات على الويب "OSI" يعتمد على إستبيان للبحث عن تقييم وجود المواقع الحكومية مثل الوزارات عبر الأنترنت ومحتواها، مؤشر البنى التحتية للإتصالات "TII"، مؤشر الرأسمال البشري "HCI" المرتبط بمحو الأمية لدى البالغين ومعدل التمدرس في جميع الأقطار. والمؤشر النهائي هو المتوسط البسيط للمؤشرات الفرعية الثلاث، تتراوح الأرصدة المتحصل عليها من 0 (ضعف إستعمال TIC من طرف الحكومات إلى 1 (إستعمال قوي)، يعد هذا المؤشر أداة لصناع القرار لتحديد مجالات القوة والتحديات في الحكومة الإلكترونية ولتوجيه سياسات وإستراتيجيات تنميتها". (بوناب و شعباي، 2018، صفحة 316)

ولقد نشر تقرير لسنة 2010 تحت عنوان : الحكومة الإلكترونية في وقت الأزمة المالية، إستعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومة الإلكترونية في معالجة الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية الراهنة من خلال قدرتها الكبيرة على المساهمة في عملية التطوير و زيادة الفعالية و تسهيل الاتصالات و تحسين التنسيق بين السلطات في مختلف مستويات الحكومة، و ذلك إضافة إلى دورها على صعيد المؤسسات و الإدارات بتعزيز سرعة و كفاءة العمليات و تبسيطها، و تحسين قدرات البحث و التوثيق و حفظ السجلات، مما يؤدي في النهاية إلى تيسير المعاملات وتخفيض تكلفة إنجازها و بالتالي إختصار الجهد و الوقت وتوفير الأموال ومن ثم زيادة الإنتاجية ومستوى الربحية وزيادة التنافسية السعريّة للمنتجات و الخدمات و ما يصاحب ذلك من تسريع وتيرة النمو الاقتصادي. (رايس و كرامة، 2012، صفحة 90)

رغم تعدد المؤشرات إلا أن هناك إتفاقا واحدا، من الباحثين والمهتمين والجهات ذات الإختصاص على المؤشرات التالية:

1. المشاركة: وهي أن يتاح لجميع الأفراد المجتمع المشاركة في صنع وإتخاذ القرار وضمان حرية التعبير، وحق المشاركة في صيغة الأنظمة واللوائح. وهذا المؤشر يعتمد على مؤشر الشفافية، وإطلاع الأفراد على المعلومات، وحصولهم عليها.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

2. **الشفافية:** وتعني إلزام الأجهزة الحكومية بنشر معلوماتها كاملة وبطريقة منظمة حتى يسهل متابعتها ومراقبة أداء الحكومة، ويتناول البحث على الحق في الحصول على المعلومات كواحدة من تطبيقات هذا المؤشر.
3. **الرقابة والمساءلة والمحاسبة:** تعد من أهم مؤشرات الحوكمة، حيث إنه لا قيمة للشفافية إذا لم تتم محاسبة المقصرين. ويركز البحث على مؤشر ويتناوله بالتحليل من زاوية تسوية قضايا العدوان على المال العام.
4. **العدالة الاجتماعية والمساواة:** ونعني بها تكافؤ الفرص والمساواة بين الجميع وفقاً للنظام.
5. **دور القانون:** يفترض في نظام الحوكمة وجود نظام قانوني فعال وحيوي وواضح. ويجب أن يكون النظام عادلاً يضمن المساواة بين الأفراد.
6. **الرؤية الإستراتيجية:** لا بد من وجود خطط واقعية طويلة المدى تهدف إلى تطوير مختلف مناحي الحياة في الدولة. وتهدف هذه الرؤية إلى تحقيق تنمية مستدامة في القطاع العام والخاص وتحقيق الرفاهية.
7. **كفاءة وفاعلية الأداء:** ونعني بها الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتوظيف الإمكانيات لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة.
8. **التوافق وحسن التجاوب:** يجب على الإدارة الحكومية أن تحول فكرها من القرارات الفردية إلى تحقيق إنسجام بين أصحاب المصلحة ومشاركة الأفراد في القرارات التي تخصهم، وذلك لتحديد حاجاتهم وأولوياتهم التنموية. (باصم، 2019، صفحة 559، 561)

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تحديد الإطار المفاهيمي للاستثمار الإجنبي المباشر وتوصلنا إلى أن الاستثمار الأجنبي له أهمية كبيرة في سياسات الدول الاقتصادية باعتبارهم أحد أهم مصادرها التمويلية.

ويتخذ الاستثمار الأجنبي عدة أشكال من بينها الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر، غير أنه على الرغم من رغبة الدول في استقطابها للاستثمار إلا أنها لا تجشع هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية لأنه يمس بسيادتها ولا يتناسب مع استقلالية اقتصادها. كما توصلنا إلى أن استقطاب الدول للاستثمارات الأجنبية مرتبط بالمناخ الاستثماري في تلك الدول الذي يراعي فيه المستثمر مختلف المحددات التي بناء عليها يقوم باتخاذ قرار الاستثمار، فإما أن يكون المناخ الاستثمار محفزا وجاذبا للاستثمارات وإما أن يكون منفرا لها.

يقاس المناخ الاستثماري في الدول بمجموعة من المؤشرات العالمية التي تستعملها الدول المتقدمة لتقييم مناخها الاستثماري وبالتالي العمل على تحسينه وزيادة المحفزات والامتيازات التي تساهم في ذلك، وهو ما لا تأخذه بعين الاعتبار الدول النامية على الرغم من حاجتها الكبيرة لتحسين بيئة الأعمال بها. فوجود مناخ ملائم وبيئة استثمارية مستقرة ومشجعة على الاستثمار تساهم بشكل كبير في تعزيز القدرة التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الثاني

"دراسة مناخ الإستثمار في الجزائر والمملكة

العربية السعودية خلال الفترة (2010/2021)"

تمهيد:

بناء على ما سبق لنا دراسته في الفصل الأول حول المناخ الاستثماري ومختلف محدداته ومؤشرات قياسه، سنحاول في هذا الفصل إسقاط هذه المعارف على دولتي المقارنة: الجزائر والمملكة العربية السعودية، لنتمكن من تقييم مناخ الإستثمار الذي يوفرانه لجذ المستثمرين الأجانب. وسنعمل على القيام بهذا التقييم أولاً من خلال التعرف على محددات المناخ الإستثماري للدولتين وحجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، ومن ثم دراسة ترتيبها في مؤشر البنك الدولي، المخصص لتقييم المناخ الإستثماري لدول العالم، لنتمكن في الأخير من الخروج بنتيجة حول هذه المقارنة، وسيكون ذلك من خلال دراسة الباحث التالية:

المبحث الأول: محددات المناخ الإستثماري في الجزائر والمملكة العربية السعودية

المبحث الثاني: تحليل حركة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

المبحث الثالث: تقييم المناخ الإستثماري للجزائر والمملكة العربية السعودية وفق مؤشر البنك الدولي

المبحث الأول: محددات المناخ الاستثماري في الجزائر والمملكة العربية السعودية

سنحاول التطرق لدراسة المحددات الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية في البلدين لمعرفة مختلف العوامل التي تؤثر في قرارات المستثمر في البلدين.

المطلب الأول: المحددات السياسية والاجتماعية للمناخ الإستثماري في الجزائر والمملكة العربية السعودية

تتمتع كل دولة بظروف سياسية واجتماعية، تعتبر شروط أساسية لا يستغنى عنها مثل إستقرار النظام ونوعية وظروف الحياة داخل تلك الدولة. سنحاول إلقاء الضوء عليها بدراستنا للمحددات السياسية والاجتماعية لكل من دولتي الجزائر والمملكة العربية السعودية.

فبالنسبة للجزائر نجد أن المجتمع الجزائري يشكو العديد من المظالم التي كانت السبب لحدوث نوع من الإضطرابات والمشاكل مقارنة بالدول المجاورة ومن أهمها الشكوى المنبثقة من نظام الفساد الذي يعتبر عامل مهم ومؤثر في الجزائر، وهذا ما جاءت به مؤشر مدركات الفساد في عام 2012 الصادرة عن مؤسسة الشفافية العالمية، والذي يصنف الدول على أساس مدى انتشار الفساد في القطاع الحكومي خاصة من القادة المستويات العليا من الحكم مثل كبار الموظفين العموميين و الإدارة العليا في المؤسسات المملوكة للدولة وإستخدام سلطتهم كي يستفيدوا على حساب الشعب، وبهذا سجلت الجزائر المرتبة 105 من بين 176 دولة رغم انها في ذلك الوقت صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2004 وإعتمدت على قانون الوقاية من الفساد في عام 2006 وأنشأت اللجنة الوطنية لمنع ومكافحة هذه الآفة، وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات إلا أنها لازالت فارغة بشكل جوهري، ففي سنة 2010 انفجرت فضيحة الفساد سياسي بشكل رفيع المستوى وشملت شركة النفط المملوكة لدولة سونطراك، أما في سنة 2011 إندلعت إحتجاجات لكن رد الحكومة كان سريع وأكثر فعالية بإلغاء حالة الطوارئ بهدف إعادة الهدوء وإظهار إستعدادها للإصلاح. (عاشي، 25 نيسان 2013)

لم يتحسن الوضع بعد ذلك فقد نشبت إنتفاضة شعبية سنة 2019 والمعروفة باسم الحراك الوطني، وكان ابرز مطالبها إستقالة الرئيس الحاكم آنذاك عبد العزيز بوتفليقة، وتطورت مطالب الشعب بعد ذلك وشملت نداءات بتغيير شامل للنظام السياسي، بالإضافة إلى هذا فالجزائر تعرضت لصدمتين أولها جائحة كورونا التي عصفت بالوضع الصحي في البلاد مما أنتج آثار سلبية جدا وذلك بتسببها في فقدان أكثر من 500 ألف وظيفة على الأقل، وثانيها أزمة مداخيل النفط وإرتفاع أسعار المواد الغذائية التي عصفت بالمجتمع الجزائري ليعيش أوضاع معيشية صعبة. (<https://www:france24.com>)

أنا بالنسبة لحجم السكان والنمو الديمغرافي للجزائر فحسب بيانات وأرقام الديوان الوطني للإحصائيات فإن عدد السكان في الجزائر يبلغ 44.6 مليون نسمة وفي 2020 شهدت إنخفاض في حجم الولادات، إلا أنها ولأول مرة منذ سنة 2014 تسجل زيادة في عدد الوفيات وهذا بسبب الازمة الصحية التي شهدتها العالم كذلك. (ياسين.ع، 22 جانفي 2022)

فيما إختلف الأمر نوعا ما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد واجهت أزميتين إستراتيجيتين تتمثلان في تأثير الثورات العربية المتمثلة بإحتجاجات الربيع العربي التي حدثت في كل من مصر وتونس واليمن وليبيا وسوريا المعرضة لسقوط نظام الحكم الا أن الوضع

الفصل الثاني.....دراسة مناخ الإستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2021/2010)

السعودي تميز بسياسة متغيرة وغير متماثلة في ذلك الوقت، وتقوم اليوم بقيادة تيار عربي تمثله أنظمة ملكية وهي الأنظمة الوحيدة في المنطقة التي لاتزال تحافظ على إستقرارها نسبيا وإتسمت بأنها سياسة محافظة. (العكوك، 23 جويلية 2011)

أكد بيان للمتحدث الأمني بإسم الوزارة أن الأنظمة المعمول بها في المملكة تمنع منعا بتاتا كافة أنواع التظاهرات والمسيرات والإعتصامات والدعوة لها وهذا لتعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم وأعراف المجتمع السعودي وذكرت بأن قوى الأمن مخولة بأخذ كافة الإجراءات لمنع محاولات الإخلال بالنظام بأية صورة كانت وتطبيق الأنظمة بحق. (الشرق الأوسط، 2011/03/05)

فوفقا لمنظمة الشفافية الدولية التي نشرت مؤشر مدركات الفساد السنوي شهدت السعودية انخفاضا في نسبة الفساد فيها بين عامي 2016 و2018 ليصبح تقييم شفائيتها 100/49.

أما بالنسبة لحجم السكان والنمو الديمغرافي للمملكة يكشف تقرير صادر عن الهيئة العامة للإحصاء تحطى عدد السكان فيها 35 مليون نسمة بنهاية النصف الأول من 2020، فلوحظ أن عدد الوفيات كبير مقارنة بالسنوات الأخرى وهذا نتيجة تفشي الوباء بها، (<https://www.alarabiya.net>) ومن جهة أخرى تعد الجزائر ذات كثافة سكانية أعلى من المملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية للمناخ الإستثماري في الجزائر والمملكة العربية السعودية

يجمع هذا العنصر العديد من العوامل والمؤشرات الاقتصادية التي لها أهمية كبيرة في تحريك عجلة الاقتصاد بصفة عامة والإستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة ولكل دولة مهما كان مستواها الاقتصادي ومنها يتخذ المستثمر قراراته بالإستثمار، ومن أهم المؤشرات التي تكون المحددات الاقتصادية للمناخ الإستثماري إختارنا دراسة بعضا منها مثل معدل التضخم وسعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي و... التي نرى أنها تعبر كثير عن مدى سلامة الاقتصاد لدولة ما وإستقراره. وهذا ما سنبينه من خلال تناول إحصائيات دولتي المقارنة خلال الفترة الزمنية (2010-2022) والظاهرة في الجدول رقم (1).

وقبل تحليلنا لمعطيات الجدول يجدر بنا أولا التعريف بالمؤشرات الاقتصادية المختارة، حيث يعتبر معدل التضخم هو نسبة التغير في أسعار الإستهلاك خلال فترة زمنية معينة مقارنة بالعام السابق، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه إجمالي القيمة النقدية لسلع والخدمات التي أنتجت داخل الحدود الوطنية لبلد ما خلال مدة زمنية معينة، أما سعر الصرف فيعرف بأنه السعر النسبي لعملة نقدية مقارنة بعملة أخرى، أي عدد الوحدات من العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

أما معدل البطالة فيعد أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما مل يكن هناك تصور حقيقي ذلا. عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلة عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة. (رحيمي، فرقاد، و العايب، 2018، صفحة 145).

الفصل الثاني.....دراسة مناخ الإستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة
(2021/2010)

السنة	معدل التضخم (نسبة مئوية)		سعر الصرف (عملة محلية مقابل الدولار)		عجز أو فائض في الموازنة (الناتج)		الناتج الإجمالي (دولار)		المحلي (بالمليار مئوية)		معدل البطالة (نسبة مئوية)
	الجزائر	السعودية	الجزائر	السعودية	الجزائر	السعودية	الجزائر	السعودية	الجزائر	السعودية	
2010	13.9	5.34	72.93	3.75	-1.1	6.7	161.21	528.21	10.0	5.5	
2011	24.5	5.83	72.94	3.75	-2.6	9.4	200.01	671.34	10.0	5.8	
2012	8.89	2.87	77.54	3.75	-0.9	8.0	209.06	735.97	11.0	5.5	
2013	3.25	3.53	79.37	3.75	-1.4	7.9	209.76	746.65	9.8	5.6	
2014	2.92	2.24	80.58	3.75	-8.0		213.81	756.35	10.6	5.7	
2015	4.78	1.21	100.69	3.75	1.7	5.8	165.98	654.27	11.2	5.6	
2016	6.40	2.07	109.44	3.75	-13.4	-17.2	160.03	644.94	10.5	5.6	
2017	5.59	-0.84	110.97	3.75	-8.6	-9.2	71.10	688.59	11.7	6.0	
2018	4.27	2.46	116.59	3.75	-7.5	-5.9	174.91	786.52	11.7	6.0	
2019	1.95	-2.09	119.35	3.75	-13.2	-4.5	171.77	792.97	11.4	5.7	
2020	2.4	3.44	126.78	3.75	-11.7	-11.3	145.01	700.12	14.2	7.4	
2021	6.5	3.2	135.06	3.75	-13.4	-3.1			13.4	6.9	
2022	7.6	2.2			-10.4	-1.8			11.1		

الفرع الأول: بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر والمملكة العربية السعودية

الجدول رقم (1): مؤشرات الإقتصاد الكلي لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية

المصدر: من إعداد الطالبين، بالإعتماد على مجموعة البنك الدولي، على موقع الإلكتروني: www.worldbank.org وآفاق

الإقتصادات العربية 2020، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واتئمان الصادرات الكويت، العدد:4، 2019، ص على الموقع الإلكتروني:

www.dhaman.org

<https://www.stats.gov.sa> و <https://www.aa.com.tr> و <https://ar.tradingeconomics.com>

أولاً: معدل التضخم

الفصل الثاني.....دراسة مناخ الإستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2021/2010)

يعبر مصطلح التضخم عن الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات، سواء كان هذا الارتفاع ناتجا عن زيادة كمية النقد بشكل يجعله أكبر من حجم السلع المتاحة، أو العكس أي أنه ناجم عن زيادة في الإنتاج فائضة عن الطلب الكلي، أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج. (https://www.aljazeera.net، 2008)

ونأتي الآن إلى تحليل معطيات الجدول رقم (1) حيث نرى أن المملكة العربية السعودية شهدت إنخفاضاً في معدل التضخم مقارنة بالجزائر ما قبل سنة 2010، فقد حققت في سنة 2011 نسبة 5.83%، مقارنة بالجزائر التي تشهد ارتفاعاً في هذه السنة، باعتبارها سجلت زيادة بالضعف عن العام السابق بمعدل 24.5% و هذا نتيجة الارتفاع الملحوظ الذي شهدته المواد الفلاحية الطازجة و المواد الغذائية الصناعية، إلا أن السعودية لازالت تشهد تراجع كبير في معدل التضخم بسنة 2012 و سجلت نصف معدل العام السابق بنسبة 2.87%، و هذا بسبب الاستقرار و الجمود النسبي في أسعار الأراضي و ارتفاع أسعار الذهب، في حين أن الجزائر سجلت تراجع بثلاث اضعاف عن العام السابق بمعدل قدره 8.89%، ناتج عن الصعود الخيالي لأسعار المواد الاستهلاكية مثل (اللحوم بأنواعها: لحم الخروف و البقر و الأسماك والدواجن، و كذلك المنتجات الغذائية الصناعية و البطاطا)، مما نجم عنها تضخم في الأسعار الداخلية، بسبب فشل الحكومة في التنويع، الأمر الذي يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي، و في سنة 2014 شهد العالم انهيار سريع في أسعار المحروقات و من هنا بدأ التأثير يظهر على الاقتصاد الجزائري في تسجيل تراجع بنسبة 2.92%، بسبب إفتقار التنويع في القطاعات مثل قطاع الزراعة و قطاع البناء و الأشغال، على غرار المملكة العربية السعودية التي لم تظهر عليها آثار الازمة النفطية إلا بعد عام من الازمة، بحيث سجلت تراجع طفيف و يعتبر اقل معدل مسجل لحد الساعة بنسبة 1.21%، و هناك ما يؤكد أن نتيجة هذا الإنخفاض هو إنحصار الضغوط التضخمية الناشئة عن اصلاح أسعار الطاقة التي أعلنت عنها الحكومة، و أهم ما حصرت فيه هذه الأخيرة هو توجيه الإنفاق الحكومي و إنخفاض أسعار المواد الغذائية العالمية و تكاليف الواردات و أسعار الأغذية و زيادة أسعار البنزين و قسم التعليم و قسم الترقية و الثقافة و الرحلات السياحية.

وإستمر ارتفاع معدل التضخم في الجزائر بسبب ما خلفته الازمة العالمية النفطية، مما أدى إلى تسجيلها معدل 6.40% في سنة 2016، على عكس المملكة العربية السعودية التي سجلت أول إنكماش منذ 10 سنوات، بإعتباره ثاني تضخم موجب خلال عام 2017 بنسبة 0.4%، ويعود السبب في ذلك إلى دعم ستة أقسام رئيسية وهي: فرض ضريبة إنتقائية على التبغ والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة وارتفاع قسم التعليم والاتصالات والسلع والخدمات المتنوعة، إضافة إلى قسم الصحة.

لوحظ ولأول مرة تسجيل السعودية أدنى معدل تضخم منذ نهاية 2019 عند بلوغه نسبة 2.0%، ناتج عن الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية و إنخفاض في جانب التعليم والسكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، متأثراً بإنخفاض أسعار إيجارات السكن، بينما الجزائر شهدت تراجع طفيف في المعدل ب 1.95%، ويعود الى انخفاض أسعار المنتوجات الفلاحية الطازجة و المواد الغذائية فقط، اما بالنسبة للمنتجات الغذائية الصناعية و المواد المصنعة و مجموعة السلع والخدمات فقد سجلت نسبة مرتفعة.

حيث إستمر هذا الوضع إلى غاية 2020 بسبب جائحة كورونا، وهذا ما أكدته تقرير أفاق الاقتصاد العالمي في سنة 2021، حيث كان من المتوقع إستمرارية الإرتفاع في الشهور الأولى من السنة، وبحلول منتصف 2022 ذكر التقرير أن أسعار الغذاء حول العالم قفزت بما يقارب 40% أثناء الجائحة.

الفصل الثاني.....دراسة مناخ الإستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2021/2010)

سجلت المملكة العربية السعودية تطور في معدل التضخم ب 3.44%، وظهر هذا الإرتفاع نتيجة زيادة أسعار النقل وأسعار الأغذية والمشروبات، وكرد فعل لما سبق سعت الدولة إلى تعزيز خزائنها التي إستنزفت بسبب الصدمة المزدوجة لإنهيار أسعار النفط وجائحة كورونا، بالإضافة إلى تخفيضات تطوعية لإنتاج النفط جرى تبينها للمساعدة في إستقرار الأسعار العالمية، في حين سجلت الجزائر في هذه الفترة إرتفاع في معدل التضخم بنسبة 6.5%.

كما تشهد آفاق الاقتصاد العالمي انتكاسة حادة في سنة 2022 راجع الى الغزو الروسي لأوكرانيا، في حين ان الاقتصاد العالمي لم يتعافى بعد من الازمة الصحية بشكل كامل، سجلت الجزائر نسبة متوقعة وهي 7.6%، نتيجة تراجع مستويات الإنتاج والإنتاجية، في حين أن السعودية تتوقع معدل تضخم بمقدار 2.2%، و يعتبر مرتفع بسبب الحرب و مشكلة الإمدادات الناتجة عنها لتكامل ما بدأته جائحة كورونا منذ مطلع 2020 مما إنعكس على الأسعار التي وصلت إلى معدلات من بين الأعلى عالميا بحيث جاءت هذه الأخيرة أقل دول الشرق الأوسط والدول العربية في معدل التضخم. وعليه نستطيع ملاحظة تفوق إقتصاد المملكة العربية السعودية على الجزائر منذ سنة 2010 إلى غاية الوقت الحاضر، خصوصا على مستوى معدل التضخم الذي أثبتت أنها قادرة على التحكم فيه بما يخدم إقتصادها وعلاقتها السياسية.

ثانيا: سعر الصرف

يقصد بسعر الصرف هو عملية تحويل عدد وحدات من عملة معينة بعدد وحدات من عملة أخرى، أي ما يوازي قيمة أو ثمن عملة معينة مقومة في شكل وحدات من عملة أخرى، وتتطلب عملية تحويل العملات لبعضها معرفة الوسائل والأساليب وكذا مختلف القوى التي تؤثر في تحديد نسب مبادلة عملات الدول المختلفة، وبالتالي معرفة معدل أو سعر العملة الوطنية بما تساويه أو تعادله من وحدات العملة الأجنبية. (علي الجيلاني، 2015، صفحة 7)

ومن معطيات الجدول رقم (1) سنقوم بتحليل الفرق في سعر الصرف بالمقارنة بين الجزائر و المملكة العربية السعودية، وقامت هذه الأخيرة بإتباع نظام تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي بقيمة 3.75 ريال سعودي، واستقر طيلة هذا السنوات بالرغم من الازمات النفطية التي تعرض لها العالم إلا أنها لازالت محافظة على ثبات سعرها، بينما الجزائر التي شهدت تذبذب كبير في سعرها، بسبب مروره بأزمات غير مسبوقه من التراجع الحاد مع مرافقة الارتفاع الكبير في أسعار المواد الاستهلاكية مما هدد بشكل جدي القدرة الشرائية للمواطنين، بدأ سعر صرف الدينار مقابل الدولار في التراجع بعد الازمة النفطية التي أثرت في البلاد نتيجة لإعتمادها بشكل كبير على الإيرادات النفطية و في سنة 2015 سجلت 100.69 دينار جزائري مقابل الدولار الواحد، و مع تداعيات الازمة الصحية التي تسببت في زيادة أسعار الصرف بشكل كبير و أصبحت في 2021 تساوي 135.06 دينار جزائري مقابل دولار، باعتبار أن البنك المركزي الجزائري هو من يقوم بتحديد سعر صرف الدينار سنويا على ضوء المؤشرات الاقتصادية منها الميزان التجاري وميزان المدفوعات ومداخيل المحروقات وإحتياطيات النقد الأجنبي.

ثالثا: عجز أو فائض في الموارد

يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات فاذا كان الفرق موجبا معنى ذلك وجود فائض في الميزان التجاري اما اذا كان الفرق سالبا فان ذلك يمثل عجزا في الميزان التجاري اما حجم التجارة الخارجية فيتضمن اجمالي قيمة الصادرات والواردات. أي أن الميزان التجاري هو الحساب الذي يظهر صادرات وواردات الدولة ومقدار الفائض او العجز في الميزان التجاري.

الفصل الثاني.....دراسة مناخ الإستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2021/2010)

ميزان المدفوعات هو السجل الذي يلخص كل التبادلات المالية والسلعية التي يقوم بها الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في بلد ما مع الأفراد والشركات، والمؤسسات المختلفة في بقية أنحاء العالم . هذا ويمثل العجز والفائض في ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية حصيلة الرصيد الصافي للمعاملات والتي تسمى بالفائض إذا ما كانت التحويلات الداخلة للدولة أكبر من تلك الخارجة منها أو بالعجز في الحالة العكسية. (شومان، 2022)

نظرا لمعطيات الجدول رقم (1) قمنا بدراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، توصلنا من خلاله إلى أن الميزان التجاري الجزائري قد شهد عجز في الفترة ما بين 2010 و 2014 إلا أنه بعد الأزمة النفطية و في سنة 2015 و لأول مرة يسجل الميزان التجاري فائض ب 1.7% بالمقارنة مع المملكة العربية السعودية التي لم تشهد عجز أبدا طيلة هذه الفترة بينما كانت تسجل دائما فائض في الميزان التجاري إلى أن سجل البلدين عجز كبير في سنة 2016، الأولى بنسبة 13.4-% والثانية بنسبة 17.2-% بإعتباره أو تسجيل للعجز بالنسبة للمملكة العربية السعودية ومن هذه الفترة بدأ البلدين في تسجيل عجز في ميزانها التجاري إلى سنة 2022 التي لازالت تشهد نفس الوتيرة.

رابعا: الناتج المحلي الإجمالي

إن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في بلد ما. يتم حسابه بشكل دوري ، عادةً على أساس ربع سنوي أو سنوي ، لقياس كيفية تغير القيمة الاقتصادية لأنشطة الإنتاج المحلي بمرور الوقت. تشير أرقام الناتج المحلي الإجمالي الإيجابية إلى توسع الاقتصاد بينما تشير الأرقام المتراجعة إلى انكماش الاقتصاد. إذا كان التغيير الدوري في الناتج المحلي الإجمالي سالبًا لفترتين متتاليتين ، فقد تبدأ أجراس الإنذار في الرنين لأنها ستعتبر إشارة إلى حدوث ركود اقتصادي. الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر متأخر - بمعنى أنه لا يتم حسابه إلا بعد انتهاء فترة التركيز. لذلك ، فإنه لا يأخذ في الحسبان التغيير الاقتصادي في الوقت الفعلي ، ولكن فقط في وقت لاحق. نظرًا لأنه يقيس التغير في القيمة الاقتصادية الإجمالية في فترة كبيرة نسبيًا، فغالبًا ما يُنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي على أنه مؤشر اقتصادي معياري للصحة الاقتصادية للبلد ونموه. (<https://www.avatrade.ar.com>، 2019)

وحسب معطيات الجدول رقم (1) سنقوم بالمقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، حيث نجد أنه قد تم تسجيل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للبلدين وذلك في سنة 2011 مقارنة بالعام السابق، بواسطة النتائج التالية 200.01 مليار دولار و 671.24 مليار دولار، مما نتج عنه تحسن في الدخل القومي الإجمالي، ولازال يسجل تطور بشكل إيجابي طيلة السنوات من 2010 إلى 2014، وبعد حدوث الأزمة النفطية ظهرت التأثيرات على كلا البلدين بشكل سلبي في سنة 2015 بتسجيلهما ناتج محلي منخفض مقارنة بالسنوات السابقة بحيث سجلت الجزائر في هذه السنة قيمة 165.98 مليار دولار، بينما كان الناتج في سنة 2014 قد وصل إلى 213.81 مليار دولار، و بالمقابل فإن المملكة العربية السعودية قد سجلت 654.27 مليار دولار بعدما كان آخر تسجيل لها هو 756.35 مليار دولار في سنة 2014، تواصل الإنخفاض في البلدين حتى سنة 2016 التي لازالت متأثرة بعد الأزمة، غير أنه في سنة 2017 بدأ الناتج المحلي الإجمالي يتعافى و يتزايد في البلدين، إلى حين قدوم الصدمة الثانية التي أحدثت الإختلال في البلدين و هي تداعيات الأزمة الصحية في سنة 2020 و التي تسببت في حدوث طفرة بالناتج المحلي الإجمالي، فكان تسجيل الجزائر هو 145.01 مليار دولار، بينما السعودية سجلت ناتج بقيمة 700.12 مليار دولار، وعليه نستطيع القول أن

الفصل الثاني.....دراسة مناخ الإستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2021/2010)

الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للمملكة العربية السعودية مرتفع جدا مقارنة بالجزائر التي لازالت ضعيفة جدا في تطوير اقتصادها الداخلي.

خامسا: معدل البطالة

يعتبر معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها، وعادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة. (رحيمي، قرقاد، و العايب ، 2018، صفحة 145)

كما هو موضح في الجدول رقم (1) و عن طريق مقارنة النتائج المسجلة من طرف البلدين، نجد أن معدلات البطالة مرتفعة في الجزائر ب 10.0% في سنة 2011 راجع إلى فشل الحكومة في التنوع الاقتصادي، و كسر اعتمادها المفرط على الأسواق العالمية للنفط والغاز فمن هذا الجانب الذي كان سببا لإهمالها في السعي من أجل خلق بيئة سياسية وتنظيمية تشجع روح المبادرة والإستثمار الخاص، في حين ان المملكة العربية السعودية سجلت 5.8% برغم من إقتصادها القوي و النامي و المزدهر إلا أن معدل البطالة مرتفع قليلا، و خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016 لازال البلدان يسجلان زيادة طفيفة بالنسبة لمعدل البطالة، و برغم من الازمة النفطية المسجلة في سنة 2014 إلا أنها لم تؤثر في معدلات البطالة، حيث أنه في سنة 2017 سجل البلدان نسبة بطالة مرتفعة، حيث عرفت الجزائر نسبة مقدرة ب 11.7%، و السعودية 6.0% و الذي يعتبر أكبر تسجيل لهما مقارنة بالسنوات السابقة، و يعود السبب في ذلك إلى اعتماد البلدين على توظيف اليد العاملة الأجنبية لعدم الثقة في العمالة الوطنية و كذلك عدم توافق مؤهلات المدارس العليا مع إحتياجات السوق، و التعليم الذي تم توفيره للطلاب في البلدين بعيد كل البعد عن واقع سوق العمل و متطلباته، و في سنة 2020 جاءت الكارثة التي عصفت بالاقتصاد العالمي و هي وباء كورونا الذي نجم عنه إغلاق للمصانع و تسريح عدد كبير من العمال، من هنا سجل أكبر معدل بطالة خلال هذه الفترة، الجزائر 14.2% بينما السعودية 7.4%، ومن هنا بدأ معدل البطالة في تذبذب خلال السنوات المقبلة.

المطلب الثالث: المحددات القانونية للمناخ الاستثماري في الجزائر والمملكة العربية السعودية

سنقوم في هذا الجزء لتطرق إلى البرامج الإصلاحية المتبعة في سياسة الانفتاح الاقتصادي والقوانين المفروضة على المستثمرين الأجانب في الجزائر والمملكة العربية السعودية.

لقد قامت الجزائر بمعالجة مسألة الاستثمارات بإنتهاج قوانين وسياسات إصلاحية بدأت منذ إستقلالها وإصدارها لأول قانون يخض الإستثمار إلى غاية وقتنا الحاضر، حيث جاءت القوانين المسنونة في مجملها لفتح الباب أمام المستثمرين والتخلي تدريجيا عن التخوف من المستثمرين الأجانب وفكرة الإستعمار الاقتصادي، حيث قدمت العديد من الحوافز والضمانات للمستثمرين لتشجيعهم على الإستثمار داخل الجزائر.

قانون المالية التكميلي لسنة 2009 من أهم ما جاء به هذا القانون هو منع المستثمرين الأجانب من إمتلاك والسيطرة على المشاريع التي يقيمونها، ومنع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من القيام بأي عملية من عمليات التجارة الخارجية، أي بيع الواردات على حالها، ويجب على المستثمر الأجنبي إدخال مبالغ من العملة الصعبة أكثر من التي يحولها إلى الخارج، وقد تم الإقرار ضريبة على الأرباح المحولة. (قريد، 2015/2014، صفحة 317، 318)

الفصل الثاني.....دراسة مناخ الإستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2021/2010)

اما قانون الإستثمار لسنة 2016 اهم ما جاء فيه هو إلغاء العراقيل التي تحول دون عملية تحويل الأرباح إلى الخارج، وتكون تسوية المنازعات عن طريق اللجوء إلى الوساطة والتحكيم الخاص، في حين تم تسهيل الحصول على العقار الصناعي خصوصا الغير مستغل منه، وهذا لتنمية القطاعات الخاصة بحيث منح لها كافة التسهيلات خاصة الإستثمارات الأجنبية قصد منافسة المنتجات المستوردة وتشجيع الإستهلاك المحلي (مفتاح، 2020/2019، صفحة 137)

وحدثنا بتاريخ 19 ماي 2022 تمت مناقشة مشروع القانون الجديد الإستثماري الذي تضمن جملة من التدابير المتعلقة بتحسين مناخ الإستثمار وتوفير الظروف الملائمة له، ضمن رؤية شاملة ومستقرة تراعي ما يلي:

- تكريس مبادئ حرية الإستثمار والشفافية والمساواة، تماشيا مع أحكام الدستور 2020.
- إعادة تنظيم الإطار المؤسسي المتعلق بالإستثمار من خلال:
- 1. تركيز مهام المجلس الوطني للإستثمار، على إقتراح السياسة الوطنية في مجال الإستثمار و تنسيقها و تقييم تنفيذها.
- 2. تحويل (الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار) إلى (الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار) وذلك بمنحها دور المروج والمرافق للإستثمارات عبر:

- إستحداث شبك وحيد ذي إختصاص وطني، للمشاريع الكبرى والإستثمارات الأجنبية.
- إستحداث شبابيك وحيدة، غير ممرزة للإستثمار المحلي، وتعزيز صلاحيتها، من خلال تأهيل ممثلي الهيئات والإدارات العمومية لديها.
- محاربة البيروقراطية، عبر رقمنة الإجراءات المتصلة بعملية الإستثمار عن طريق إستحداث المنصة الرقمية للمستثمر.
- التسليم الفوري لشهادة تسجيل المشروع الإستثماري.
- توسيع نطاق ضمان تحويل المبالغ المستثمرة والعائدات الناجمة عنها، إلى المستثمرين غير المقيمين.
- إستحداث أنظمة تحفيزية للإستثمار في القطاعات ذات الأولوية، والمناطق التي توليها الدولة إهتماما خاصا، من أجل ضمان توجيه أفضل للمزايا الممنوحة للإستثمار.

وكانت هناك ملاحظات ومقترحات تم إدراجها خلال النقاش والمتمثلة في:

- تعزيز الضمانات المتعلقة بتكريس مبدأ حرية الإستثمار.
- تعزيز النظام القانوني لحماية المستثمرين من التعسفات البيروقراطية عبر إستحداث آلية مستقلة رفيعة المستوى، تضم قضاة وخبراء إقتصاديين وماليين توضع لدى رئاسة الجمهورية، وتتولى الفصل في الشكاوى والطعون المقدمة من قبل المستثمرين.
- وضع (الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار)، تحت سلطة السيد الوزير الأول.
- إلحاق ممثلي مختلف القطاعات المعنيين لدى الشبابيك الوحيدة بالوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار، مع منحهم صلاحية إتخاذ القرارات المتعلقة بالإستثمار.
- التخلي عن مظاهر التسلط والسيطرة، في معالجة ملفات المستثمرين، وتقليص آجال دراستها، إلى أقل من شهر مع الإعتماد على المعايير الدولية في إستقطاب الإستثمارات، وبالتركيز على السرعة والنجاعة والديمومة.
- دعم الإستثمارات التي تساهم في تقليص فاتورة الإستيراد، وتعتمد على المواد الأولية المحلية.

الفصل الثاني.....دراسة مناخ الإستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2021/2010)

- تسليط أقصى العقوبات، على كل من يعرقل بشكل أو بآخر، عمليات الإستثمار، مهما كان مركزه وطبيعة مسؤوليته.
- كما كلف السيد رئيس الجمهورية الحكومة بإستكمال النصوص المتعلقة بمختلف الوكالات المكلفة بالعقار، مع إنهاء عملية حصر الأوعية العقارية المتاحة أو غير المستغلة، لضمان وضعها تحت تصرف المستثمرين بشكل شفاف وعقلاني. (<https://www.echoroukonline.com> جريدة الشروق)

ولقد شهدت الإستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية تطور تاريخي مر على أربعة مراحل زمنية:

المرحلة الأولى:

إتسم نظام الإستثمار بالتشدد إتجاه الإستثمارات الأجنبية، بحيث أن حصة المستثمر الأجنبي لا تزيد عن 49% من رأس المال، وجوب توظيف العمالة السعودية ولا يمكنه تحويل أمواله وأرباحه، ولا يمنح له أي إعفاء ضريبي أو جمركي.

المرحلة الثانية:

صدور نظام ثاني للإستثمار يحتوي على العديد من المزايا المشجعة لكنها لم تكن تشكل إمتيازات جوهرية.

المرحلة الثالثة:

صدور النظام الثالث للإستثمار جاء معبرا عن حاجة الدولة إلى تكنولوجيا حديثة وخبرات فنية وإدارية للمساهمة في دعم الإقتصاد الوطني، لتخفيف من الإعتماد على مورد واحد وهو البترول، وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين.

المرحلة الأخيرة:

وهي المرحلة الحالية بصدور نظام محتواه عدم الإخلال بأنواع نشاط الإستثمار الأجنبي، يمكن للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص في أنشطة مختلفة، و يمكن للإستثمارات الأجنبية أن تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو مشتركة مع طرف محلي، و أن يتمتع أي مشروع إستثماري بعدة حوافز وضمانات وهي حرية إنتقال الحصص بين الشركاء وغيرهم، أن تكون المواصفات الفنية للمنتج وأسلوب إنتاجه مطابقة للمواصفات السعودية أو الخليجية أو الدولية، و يمكن للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل حصته المباعية أو فائض التصفية أو الأرباح التي حققها المشروع إلى الأرباح أو التصرف فيها ويحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي إلتزامات تعاقدية خاصة بالمشروع، وتكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على المنشأة المرخص لها، وتقدم لهم كل الخدمات والإجراءات لتسهيل وإنجاز جميع المعاملات المتعلقة بالإستثمارات. (جوامع، 2015/2014، صفحة 226)

إلى أن جاءت الرؤية الجديدة للإستثمارات بالمملكة العربية السعودية بمنح إمتيازات ضريبية لعدد من المناطق، شملت الحوافز الضريبية العديد من المزايا التالية:

- . خصم 50% من تكاليف التدريب السنوي للعمالة السعودية.
- . خصم 50% من الأجور السنوية المدفوعة للسعوديين.
- . خصومات إضافية تمنح إذا زاد رأس مال المستثمر عن مليون ريال سعودي.

الفصل الثاني.....دراسة مناخ الإستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة
(2021/2010)

وقد تضمن نظام الإستثمار الأجنبي بالمملكة مجموعة من الحوافز التنظيمية وذلك من خلال إنشاء هيئة عامة للإستثمار لإعطاء تراخيص الإستثمار للمستثمرين الأجانب، وملكية الأجانب للشركات والأراضي بنسبة 100%، ولا يوجد قيود على إعادة تحويل رأس المال، ولا على ضرائب الدخل الفردي، بينما إمكانية تحويل الخسائر الآجلة في بيان الميزانية العامة لآجل غير مسمى، وللمستثمرين الأجانب الحق في الإستفادة من المؤسسات التمويلية المتخصصة المحلية والدولية والتي تشمل:

- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية.
- صندوق النقد العربي.
- برنامج تمويل التجارة العربية.
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار.
- البنك الإسلامي للتنمية. (الديان، 2019/2018، الصفحات 17-18)

المبحث الثاني: تحليل حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

بعد دراستنا للمناخ الاستثماري لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية، تمكنا من لمس قدر الاختلاف بين الدولتين استطعنا تشكيل صورة مبدئية عن أحسن إقتصاد من بين هاتين الدولتين في إطار هذه الدراسة والمحددات المختارة. لكن هذا الأمر غير كافي لتشكيل الصورة الصحيحة والخروج بالنتيجة النهائية، لذلك سوف نعمل على تحليل حركة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدولتي المقارنة من جانب الحجم والتوزيع القطاعي والجغرافي أيضا.

المطلب الأول: رصد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية

بدلت كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية جهودا كبيرة نحو تطوير بيئة أداء الأعمال لديها من محاور متعددة، وإضافة إصلاحات إدارية وهيكلية، ذلك لمواكبة التطورات المتلاحقة في الإقتصاد العالمي، حاولت تحسين هيئة مناخ الإستثمار من أجل زيادة في حجم تدفقاته لكل دولة، ولمعرفة حجم هذه التدفقات سنستعين بالجدول رقم (2) الموالي:

الجدول رقم (2): تدفقات الاستثمار الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2021-2010

الوحدة: مليار دولار

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
1,1	1,12	1,381.	1,50	11,2	1,636.	584.	1,506.	1,696.	1,499.	2,580.	2,30
	5	9	6	32	3	-5	7	9	4	6	1.2

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالإعتماد على تقارير

مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2017، صفحة 61

نشرة ضمان الاستثمار مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، 2020، صفحة 18.

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019 مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2019، صفحة 56.

مناخ الإستثمار في الدول العربية 2021، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2021. صفحة 48.

تقرير مناخ الإستثمار 2020 في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2020، صفحة 39.

على الموقع الإلكتروني التالي: www.dhaman.org

كما هو موضح في الجدول أعلاه، شهدت الجزائر تقلبات في الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2010 إلى 2020، بحيث نلاحظ أنه في سنة 2011 هناك ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالعام الماضي، سجلت 2,580.6 مليار دولار و ترجع هذه الزيادة الى تحرير الاقتصاد لاسيما المخصصة و الإصلاحات و التدابير الجديدة التي اتخذتها الجزائر لجذب هذا الكم من التدفقات و ذلك بهدف تنمية الاقتصاد، و في سنة 2012 سجلت تراجع كبير ليصبح 1,499.4 مليار دولار مقارنة بالسنة الفارطة، اما الانخفاض الكبير المسجل بعد هذه الفترة و لأول مرة سجلت الجزائر تراجع سلمي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا في سنة 2015 ب 584.5- مليون دولار، نتيجة سحب الاستثمارات بعد الصدمة النفطية التي تعرضت لها الجزائر عام 2014 و بعد انهيار أسعار النفط، وكذلك آثار بعض القوانين مثل قاعدة 49/51، ثم حصل تراجع في العديد من الاستثمارات في مجال المحروقات، بإعتبارها نقطة انعطاف حادة في أسعار البترول و انخفضت الاسعار الى اقل من 30 دولار بعد ما تعدت 147 دولار في 2008، و هذا نتيجة ظهور انتاج النفط الصخري الذي اتاحته التكنولوجيا و التغير في السلوك الاستراتيجي للابوك التي تعد اكبر الأطراف الفعالة في سوق النفط الخام العالمية و تراجع الطلب العالمي و خاصة من الأسواق الصاعدة و الهبوط المتواصل في استهلاك النفط، (حدادي و بن عبد الفتاح، د.ت، صفحة 109) و هذا ما أدى الى تخوف المستثمرين من إتخاذ القرار في نقل رأس المال الى الأسواق الجزائرية.

ومن ثم عرف تدفق الاستثمار ارتفاعا في 2016 مسجلا 1,636.3 مليار دولار أي تحسن محسوس بعد النتائج السلبية التي سجلتها في 2015، واستطاعت الجزائر جلب استثمارات جديدة وهذا راجع جزئيا لتحسن السياسات الاستثمارية والتحسين الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي ووضعت قانون جديد حول الاستثمار وفر الكثير من التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية. (وكالة الانباء الجزائرية، الجمعة 09 جوان 2017/18:17)

ورغم ما سبق إلا أنها تراجعت بشكل طفيف في عام 2017 وسجلت 1,232.1 مليار دولار، الا انها تبقى متنوعة وذلك بفضل استثمارات المجمعات الآسيوية التي قامت بها مجموعة الاتصالات الصينية هواوي وجنوب كوريا سامسونغ التي فتحت مصنعها الأول في تركيب الهواتف النقالة في البلاد. (وكالة الانباء الجزائرية، الخميس 07 جوان 2018/15:50)

وفي 2018 حدث تغير إيجابي مقارنة بالعام الماضي وسجلت ارتفاع بتسجيلها 1,506 مليار دولار، وهذا بفضل الاستثمار في قطاعات النفط والغاز والسيارات وبفضل الاحكام الجديدة المقترحة في اطار قانون المحروقات الجديدة الذي يهدف الى تحفيز الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات. (وكالة الانباء الجزائرية، الخميس 13 جوان 2019، 10:02)

أما سنة 2020 سجلت 1,125 مليون دولار، بحيث شهدت تراجع بسببين هما جائحة كورونا و السبب الثاني هو القيود الجديدة التي تم ادراجها في قانون المالية التكميلي لسنة 2019 التي أعطت الأفضلية للمستثمر الجزائري بنسبة 51% سواء كان حكوميا ام خاصا في حال دخوله في شراكة مع مستثمر اجنبي أي تخصيص حصص لا تزيد عن 49% للمستثمر الأجنبي فقط لا أكثر، و تسرى هذه القاعدة على كافة المشاريع و القطاعات الاقتصادية بحجة حماية الاقتصاد الوطني من نفوذ المال الأجنبي، الا ان هذه القاعدة جاءت محل انتقاد من قبل دول اجنبية و منظمات دولية بمرر انها قيدت رغبات العديد من المستثمرين الأجانب و كانت هذه احد أسباب عزوف الشريك الأجنبي من اغلب ميادين الاستثمار المتوفرة في الجزائر (aljazeera, 17/9/2019)

الفصل الثاني.....دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة
(2021/2010)

ورغم ما سبق فقد سجلت الجزائر تطور في ارصدة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 وشهدت وتيرة متزايدة في هذه الارصدة برغم من الاحداث التي مرت بها وهذا بتسجيلها رصيد 19,570 مليار دولار خلال 2010، و33,086 مليار دولار سنة 2020.

أما فيما يخص تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية فيمكننا القول أنها تختلف تماما عن تلك الواردة إلى الجزائر، سنستعين بالجدول رقم (3) الموالي لمعرفة ذلك بدقة أكثر:

الجدول رقم (3): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2020

الوحدة: بالمليار دولار

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
5,5	5.486	4.5620	3.209	1.419	7.453	8.141	8.012	8.865	12.182	16.31	29.23

المصدر: بالإعتماد على مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2017، صفحة 64.

نشرة ضمان الاستثمار مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، 2020، صفحة 20.

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019 مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2019، صفحة 58.

مناخ الإستثمار في الدول العربية 2021، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2021 صفحة 48.

تقرير مناخ الإستثمار 2020 في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2020، صفحة 39. على الموقع الإلكتروني التالي: www.dhaman.org

نلاحظ من الجدول أعلاه، تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية لفترة ما بين 2010 إلى 2020 و من حيث الملاحظ انها سجلت في عام 2011 تراجع ب16,31 مليار دولار و هذا مقارنة بالسنة الماضية التي سجل فيها أكبر تدفق، راجع الى الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية بحيث سجلت في هذه الفترة متوسط ما يقارب 100 دولار للبرميل، إلا أنها بدأت في التراجع بشكل كبير حيث سجلت أقل تدفق في عام 2014 مقارنة بالسنوات الأخرى ب 8,012 مليون دولار و ذلك بسبب الازمة النفطية العالمية التي تخلف عنها إختيار كبير في التدفقات الموجهة لسعودية، و في عام 2017 سجلت

أضعف تدفق من الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016 بتسجيل 1,419 مليون دولار، بدأت السعودية تسترجع تدفقاتها بشكل جيد في عام 2020 مقارنة لعام 2017 و سجلت 5,486 مليار دولار و هذا بسبب اطلاق ولي العهد الأمير محمد بن سلمان للاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي تستهدف زيادة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن المؤكد ان السنوات التي تلت رؤية 2030 لم تكن مواتية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فالإجراءات التي استهدفت نخبة رجال الاعمال في 2017 وحادثة مقتل جمال خاشقجي 2018 كبحت الاستثمار الخاص وجاءت ضربة الثانية من جائحة كورونا وحسب تحليل الاقتصاديون فإن المملكة ربما ستبدأ قريبا في فقدان المصدقية في أعين المستثمرين (يورونيوز، 2021/11/19) ورغم ما سبق فقد سجلت المملكة العربية السعودية تطور في ارصدة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 وشهدت وتيرة متزايدة في هذه الارصدة برغم من الاحداث التي مرت بها وهذا بتسجيلها رصيد 176,377 مليار دولار خلال 2010، و 241,86 مليار دولار سنة 2020.

إذا ما قارنا بين الدولتين من جانب معيار حجم الإستثمار الأجنبي المباشر فنستطيع القول أن الجزائر سجلت تدفقات ضعيفة مقارنة بما تسجله المملكة العربية السعودية وذلك راجع للأسباب السابقة ذكرها، مما يخول هذه الأخيرة إلى إكتساب المرتبة الأولى في هذه المقارنة لحد الآن.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة

بعد هيمنت الأقاليم الثلاثة وهي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان طوال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية في رصد حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الدولية، إلا أن الإستحواذ الجديد للمشاريع إتجاهها في السنوات الأخيرة لقيادة الدول الآسيوية.

الفرع الأول: حالة الجزائر

لقد عرف التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تطورا على مر الزمن وهذا نتيجة تغير إحتياجات الدولة للقطاعات مع ظهور التحرر الاقتصادي والتكنولوجيا الحديثة.

فقد تم إنشاء أهم 5 شركات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من جانفي 2015 إلى ديسمبر 2019 و تعتبر هي أكبر مجمع الصيني سيتيك (CITIC Group) للبناء، و قامت بإنشاء مشروع بتكلفة 6,000 مليون دولار، و شركة هندسة البناء الحكومية الصينية (CSCEC) و أنشأت مشروع واحد بتكلفة 3,300 مليون دولار، و شركة أندروما الأندونيسية (Indorama)، و تمتلك 3 شركات بقيمة 3,151 مليون دولار و شركة توتال الفرنسية للطاقة (Total)، تمتلك مشروعين خلال الفترة المذكورة بتكلفة 1,929 مليون دولار، و المؤسسة المصرية العامة للبترول (Egyptian Genenal Petroleum Corporation) بمشروع واحد بقيمة 1,404 مليون دولار (نشرة ضمان الاستثمار، 2019، صفحة 18).

وتعتبر أهم القطاعات المستثمرة في الجزائر هي:

الجدول (4): تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2015-2019

الوحدة: المليون دولار

القطاعات	المواد الكيميائية	النقل والتخزين	المعادن	الفحم والنفط والغاز	المعدات الأصلية للسيارات	المعادن	العقارات	مواد البناء	المطاط	الفنادق والسياحة
التكلفة الاستثمار ية بالمليون دولار	7,931	3,362	3,150	1,726	1,410	813	669	579	249	202

المصدر: نشرة ضمان الإستثمار، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، المؤسسة العربية

لضمان الإستثمار واثمان الصادرات، الربع الثاني، 2019، صفحة 18 على موقع إلكتروني: www.dhaman.org

بتحليل معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة قد توزعت بشكل غير متوازن في عدد القطاعات الإقتصادية الوطنية خلال الفترة الممتدة من جانفي 2015 إلى ديسمبر 2019 و بحسب ما تم نشره بواسطة المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات، و الملاحظ تطور القطاعات الأخرى في الإستثمار بغير القطاعي النفطي، بحيث إحتل قطاع المواد الكيميائية الصدارة بتكلفة 7,931 مليون دولار، ثم قطاع النقل والتخزين مع قطاع المعادن بتكلفة إستثمارية مرتفعة متمثلة في 3,362 و 3.150 مليون دولار، ويليه قطاع الفحم والنفط والغاز مع المعدات الأصلية للسيارات بقيمة إجمالية مقدرة ب 1,726 و 1,410 مليون دولار، أما بالنسبة للقطاعات المتبقية فقد سجلت تكاليف متوسطة ب 669 مليون دولار بالنسبة لقطاع العقارات، و 579 مليون دولار لمواد البناء، و 249 مليون دولار للمطاط وأضعف قطاع سجل فيه هو الفنادق والسياحة بتكلفة 202 مليون دولار مقارنة بالقطاع الاول.

الجدول رقم (5): الاستثمار حسب أنشطة الأعمال الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2019

النشاط	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات
التصنيع	12,883	42
الاستخراج	3,450	2
اللوجستيات والتوزيع والنقل	3,305	2
اعمال البناء	867	3
خدمات الأعمال	196	16
كهرباء	170	1
المبيعات والتسويق و الدعم	114	19
التعليم والتدريب	42	4
التجزئة	19	3
الصيانة والخدمات	4	1

المصدر: نشرة ضمان الإستثمار، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واتمان الصادرات، الربع الثاني، 2019، صفحة 18 على موقع إلكتروني: www.dhaman.org

نجد من خلال ما سبق توضيحه في الجدول أن الإستثمارات حسب أنشطة الأعمال في الجزائر شهدت تطور بارزا خلال الفترة الممتدة من جانفي 2015 إلى ديسمبر 2019، حيث أن نشاط التصنيع احتل الصدارة من حيث عدد المشروعات المتمثلة ب 42 مشروع بتكلفة إستثمارية كبيرة قدرها 12,883 مليون دولار، يليه في المركز الثاني نشاط الإستخراج واللوجستيات والتوزيع والنقل بتسجيل مشروعات لكل منها بمقابل تكلفة إستثمارية مقدرة ب 3,450 و 3,305 مليون دولار، ويأتي بعدهم نشاط الأعمال ب 3 مشاريع بتكلفة الاستثمارية 867 مليون دولار، في حين سجلت أنشطة الأعمال التالية نفس التكلفة و تمثلت في خدمات الاعمال وهذا بإنشاء 16 مشروع بتكلفة 196 مليون دولار، والكهرباء أنشأت مشروع واحد ب 170 مليون دولار والمبيعات والتسويق والدعم أسست 19 مشروع بتكلفة 114 مليون دولار، في حين تم تنفيذ 4 مشاريع في نشاط التعليم والتدريب بقيمة استثمارية 42 مليون دولار والتجزئة بثلاث مشاريع بتكلفة 19 مليون دولار، ليأتي نشاط الصيانة والخدمات في المرتبة الأخيرة بإقامة مشروع واحد قدر ب 4 مليون دولار.

الفرع الثاني: حالة المملكة العربية السعودية

الفصل الثاني.....دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة
(2021/2010)

تشهد المملكة العربية السعودية تطور كبير في التوزيع القطاعي على مر الزمن و هذا لحاجة الدولة إلى التنوع الاقتصادي، بحيث تعتبر أكبر المشاريع المسجلة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة ما بين جانفي 2015 إلى ديسمبر 2019 وهي شركة توتال الفرنسية (Total) بإمتلاكها مشروع واحد وبتكلفة 9,000 مليون دولار وثاني أكبر مشروع هو مجموعة ماجد الفطيم (Majid Al Futtaim Group)، وجاءت في شكل إختصار ب (MAF Group) وقامت بإنشاء 10 مشروعات بقيمة 4,366 مليون دولار، وثالث شركة هي إكسون موبائل (Exxon Mobil) بإمتلاكها مشروع واحد فقط، والشركة الرابعة هي EMKE Group أنشأت 16 مشروع خلال هذه الفترة بتكلفة 2,599 مليون دولار، وخامس مشروع هو الخليج سيفور (Gulf Cvro) بمشروع واحد بتكلفة 2,159 مليون دولار. (نشرة ضمان الاستثمار، 2019، صفحة 20)

الجدول (6): تكاليف الإستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2015-
2019

الوحدة: المليون دولار

القطاعات	التكلفة الاستثمارية
المواد الكيميائية	13,546
العقارات	12,529
الفحم و النفط و الغاز	12,028
البلاستيك	2,919
الفنادق	1,753
الأغذية و المشروبات	1,491
مكونات إلكترونية	1,236
خدمات الأعمال	1,094
البرمجيات و تكنولوجيا المعلومات	751
الاتصالات	740

المصدر: نشرة ضمان الإستثمار، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، المؤسسة العربية لضمان

الإستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، 2019، صفحة 20 على موقع إلكتروني: www.dhaman.org

وتحليل معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية قد توزعت على 10 قطاعات مهمة خلال الفترة الممتدة من جانفي 2015 إلى ديسمبر 2019 و بحسب ما تم نشره بواسطة المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، وإحتل قطاع المواد الكيميائية والعقارات والفحم والنفط والغاز الصدارة في الإستثمارات الأجنبية المباشرة بتكاليف إستثمارية مرتفعة جاءت حسب القطاعات الأولية ب 13,546 و 12,529 و 12,028 مليون دولار، بينما إرتفعت

كذلك في قطاع البلاستيك بتكلفة استثمارية 2,919 مليون دولار، و1,753 مليون دولار في قطاع الفنادق، و 1,491 مليون دولار في الأغذية والمشروبات، و 1,236 مليون دولار في مكونات إلكترونية، وأخير خدمات الأعمال ب 1,094 مليون دولار، ويليهما تسجيل تكاليف متوسطة مقارنة بالقطاعات الأخرى مثل البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات ب 751 مليون دولار وقطاع الاتصالات بتكلفة 740 مليون دولار.

الجدول رقم (7): الاستثمار حسب أنشطة الأعمال الواردة إلى المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2015-2019

النشاط	التكلفة (المليون دولار)	عدد المشروعات
التصنيع	31,578	79
أعمال البناء	14,028	34
اللوجستيات و التوزيع و النقل	1,257	31
التجزئة	1,197	102
خدمات الأعمال	1,078	117
تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	1,042	8
المبيعات و التسويق و الدعم	825	109
إعادة التدوير	777	2
الكهرباء	634	2
البحث و التنمية	372	14

المصدر: نشرة ضمان الإستثمار، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واتئمان الصادرات، الربع الثاني، 2019، صفحة 20 على موقع إلكتروني: www.dhaman.org

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن الإستثمارات حسب أنشطة الأعمال في المملكة العربية السعودية حققت قفزة نوعية خلال الفترة الممتدة من جانفي 2015 إلى ديسمبر 2019، وذلك بتصدر نشاط التصنيع من حيث عدد المشروعات المتمثلة ب 79 مشروع بتكلفة إستثمارية كبيرة جدا قدرها 31,578 مليون دولار، ويليه نشاط أعمال البناء الذي سجل 34 مشروع مقابل تكلفة إستثمارية قدرت ب 14,028 مليون دولار، ويأتي بعده نشاط اللوجستيات والتوزيع والنقل ب 31 مشروع بتكلفة 1,257 مليون دولار، ثم نشاط التجزئة الذي أنشاء فيه 102 مشروع ب 1,197 مليون دولار، ثم 102 مشروع في نشاط خدمات الأعمال بقيمة استثمارية 1,078 مليون دولار، في حين تم تنفيذ 109 مشروع في المبيعات والتسويق والدعم وهذا بتكلفة 825 مليون

الفصل الثاني.....دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة
(2010/2021)

دولار، ومشروعين في نشاط إعادة التدوير ب 777 مليون دولار، ومشروعين كذلك في نشاط الكهرباء بقيمة 634 مليون دولار، ليأتي نشاط البحث والتنمية في المرتبة الأخيرة بإقامة 14 مشروع بتكلفة مقدرة ب 372 مليون دولار.

تشارك الجزائر والمملكة العربية السعودية في تدفق الواردات القطاعية، ألا وهو قطاع المواد الكيميائية لكن هذه الأخيرة سجلت ضعف التكاليف مقارنة بالجزائر، وكذلك أنشطة الاعمال الواردة إلى الجزائر تتمركز على الأنشطة الخاصة بقطاع المحروقات وشهدت مشاريع كبيرة خاصة في نشاط التصنيع، في حين أن السعودية لازالت تسجل ضعف ما تسجله الجزائر من ناحية التكلفة وعدد المشاريع.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة التوزيع الجغرافي والأقاليم المستثمرة في كل من الدولتين الجزائر والمملكة العربية السعودية.

جدول رقم (8): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019

الوحدة: المليون دولار

الدولة	التكلفة	عدد المشروعات	عدد الشركات
هونج كونج	6,000	1	1
الصين	3,827	12	7
سنغافورة	3,151	3	1
فرنسا	2,266	16	15
مصر	1,553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
إسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
أخرى	1,576	134	108

الفصل الثاني.....دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010/2021)

الإجمالي	21,056	188	152
----------	--------	-----	-----

المصدر: نشرة ضمان الإستثمار، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، 2019، صفحة 18 على موقع إلكتروني: www.dhaman.org

يرز الجدول السابق أنه تم دراسة الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة من جانفي 2015 إلى ديسمبر 2019، ويتضح إستحواذ دول آسيا والمحيط الهادي على النصيب الأكبر من إجمالي المشاريع الكبرى بقيمة 12,883 مليون دولار أي بنسبة 65%، والمتمثلة في الدول التالية هونغ كونغ أقامت مشروع واحد وشركة واحدة ب 6,000 مليون دولار، والصين قامت بإنشاء 12 مشروع و 7 شركات بتكلفة إستثمارية قدرها 3,827 مليون دولار، أما اليابان 3 مشاريع وشركتين بقيمة 385 مليون دولار، وسنغافورة التي أقامت ب 3 مشاريع وشركة واحدة بقيمة 3,151 مليون دولار، أما بالنسبة لتركيا فقد أقامت مشروعين وشركتين ب 714 مليون دولار، بينما دول أوروبا الغربية فقد إستحوذت على 19% من المشاريع الإجمالية و هذا بتكلفة 4,019 مليون دولار وكانت أهم الدول المستثمرة منها هي فرنسا التي قامت بإنشاء 16 مشروع و 15 شركة كل هذا بتكلفة 2,266 مليون دولار وإسبانيا 7 مشاريع و 7 شركات بقيمة 517 مليون دولار، ثم سويسرا ب 6 مشاريع و 5 شركات بقيمة 400 مليون دولار، بينما دول إفريقيا فقط أحتلت نسبة 8% فقط بقيمة 1581 مليون دولار وأكبر الدول المستثمر هي مصر 3 مشاريع و 3 شركات بقيمة 1,553 مليون دولار، أما الشرق الأوسط فقد امتلك نسبة 4% من إجمالي الإستثمارات بتكلفة 882 مليون دولار وكانت أبرز الدول المستثمرة منه هي قطر قامت بإنشاء مشروع وشركة بقيمة 666 مليون دولار، بينما الدول الأوروبية الناشئة بنسبة 3% بقيمة 714 مليون غير أن أمريكا الشمالية أخذت النسبة الأقل ب 1% بقيمة 4 مليون دولار، يوجد دول أخرى مستثمرة ب 134 مشروعات و 108 شركة بقيمة 1,576 مليون دولار وإستفاداة الجزائر خلال هذا الفترة بمشاريع الإجمالية قدرت ب 188 مشروع و 152 شركة بقيمة إستثمارية 21,056 مليون دولار.

جدول رقم (9): أهم الدول المستثمرة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2015-2019

الوحدة: المليون دولار

الدولة	التكلفة	عدد المشروعات	عدد الشركات
الإمارات	10,783	138	76
الولايات المتحدة	10,135	104	84
فرنسا	10,053	13	12
الكويت	4,269	18	13
سويسرا	2,244	20	9
اليابان	2,233	20	16
هونغ كونغ	1,511	3	3

الفصل الثاني.....دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة
(2021/2010)

الصين	1,501	14	11
سنغافورة	1,497	11	5
المملكة المتحدة	1,430	37	32
أخرى	7,425	135	112
الإجمالي	53,079	513	373

المصدر: نشرة ضمان الإستثمار، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، 2019، صفحة 20 على موقع إلكتروني: www.dhaman.org

الملاحظ من الجدول أعلاه أن كمية الإستثمارات التي في السعودية خلال الفترة الممتدة من جانفي 2015 إلى ديسمبر 2019، والتي يتضح من خلالها إستحواذ دول أوروبا الغربية على المشاريع المقامة في الدولة بنسبة 31% وتكلفة استثمارية كبيرة مقدرة ب 16,320 مليون دولار ومن أهم دول الإقليم المستثمرة هي فرنسا بالدرجة الأولى التي أقامت 13 مشروع و 12 شركة بقيمة 10,053 مليون دولار ثم تليها سويسرا إلى قامت بإنشاء 20 مشروع و 9 شركات بقيمة 2,244 مليون دولار وأخيرا المملكة المتحدة ب 37 مشروع و 32 شركة بتكلفة 1,430 مليون دولار، وكذلك دول الشرق الأوسط التي تعتبر مستحوذا بشكل كبير على المشاريع القائمة بالسعودية وذلك بنسبة 30% من إجمالي المشاريع ومن أبرز دولها هي الإمارات ب 138 مشروع و 76 شركة بقيمة 10,783 مليون دولار ثم تليها الكويت ب 18 مشروع و 13 شركة بتكلفة إستثمارية 4,269 مليون دولار، أما دول أمريكا الشمالية فتعتبر مستحوذا بنسبة قليلة عن الأقاليم الأخرى بنسبة 20% وبقيمة 10,548 مليون دولار باعتبار الولايات المتحدة هي المستمرة ب 104 مشروع و 84 شركة بقيمة 10,135 مليون دولار، وتليها دول آسيا والمحيط الهادي التي كانت نسبتها ب 17% وبقيمة 9,028 مليون دولار، وتعتبر اليابان أبرز هذه الدول ب 20 مشروع و 16 شركة ب 2,233 مليون دولار، ثم هونغ كونغ ب 3 مشاريع و 3 شركات بقيمة 1,501 مليون دولار، ثم الصين ب 14 مشروع و 11 شركة ب 1,501 مليون دولار وسنغافورة ب 11 مشروع و 5 شركات ب 1,497 مليون دولار، أما دول إفريقيا فقدت كانت نسبة الاستثمارات منها قليلة وأخذت نسبة 2% بقيمة 951 مليون دولار ودول أوروبا الناشئة فقد كانت قليلة بنسبة 1% وتكلفة إستثمارية 325 مليون دولار، والإستثمارات الواردة من أمريكا اللاتينية فقد كانت ضعيفة ب نسبة 0.2% أي بقيمة 125 مليون دولار، وهناك دول أخرى أنشأت لم يتم ذكرها أنشأت 135 مشروع و 112 شركة بقيمة 7,425 مليون دولار موزعة على الأقاليم ومن هنا إستفادة السعودية خلال هذه الفترة من إجمالي 513 مشروع و 373 شركة بتكلفة 53.079 مليون دولار.

المبحث الثالث: تقييم المناخ الاستثماري للجزائر والمملكة العربية السعودية وفق مؤشر البنك الدولي

سنحاول في هذا المبحث دراسة البلدين والمقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية في المؤشرات الدولية ومعرفة الأداء الدولية الداخلي.

المطلب الأول: تقييم المناخ الاستثماري لدول المقارنة وفق مؤشر الحرية الاقتصادية

أظهرت الدراسات أنه لأول مرة منذ 25 عام تراجع مستوى الحرية الاقتصادية على مستوى العالم، وأرجع القائمون على الدراسة إلى أن سبب التراجع هو الازمة المالية العالمية التي عصفت بالإقتصاد العالمي وما أنجز عنها من السياسات الحكومية ذات الابعاد الخاصة بحماية إقتصادها. (جريدة البلاد اون لاين)

بجيث أن مجمل ما أشار له التقرير هو أثار الركود العالمي، ففي سنة 2009 إختلف بين دول العالم العربي، وهناك كثير من الحالات التي تم فيها تفادي الأزمة بسبب الإفتقار الى التكامل الإقتصادي العالمي في هذه الدول، وأشار أيضا إلى أن الدول العربية التي تعتمد على أسعار النفط هي التي تضررت بشدة في البداية لأن ميزانها التجاري يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات النفطية. (جريدة الفجر)

الجدول رقم (10): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2022

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البلد													

45.8	49.70	46.90	46.20	44.70	46.50	50.10	48.90	50.80	49.60	51.00	52.40	56.90	القيمة
167	162	169	171	172	172	156	157	146	145	140	132	105	الترتيب العالمي

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالإعتماد على التقارير التالية: (middle east – north africa) و

(Index of economic freedom world rankings 2022) والموقع الإلكتروني التالية:

www.heritage.org و www.knoema.com

شهدت الجزائر تراجع مرتبتها في مؤشر الحرية الاقتصادية سنة 2011 مقارنة بالعام الفارط، حيث عادت ب 27 مرتبة لتحتل المركز 132 عالميا، وبلغت درجة الحرية فيها 52.40 درجة، أي تغير سلبي ب 4.5 درجة، بسبب ما سجلته من تغيرات في ثبات حقوق الملكية ب 30.0 درجة، والعبء الضريبي ب 83.5، والحرية المالية ب 30.0، وسجلت تراجع في نزاهة الحكومة ب 28.0 درجة، وحرية الأعمال ب 69.4، وحرية العمل ب 52.9، والحرية النقدية ب 74.4، وإنفاق الحكومة ب 72.8، وحرية الاستثمار 20.0، إلا أنها أحرزت تقدم في حرية التجارة ب 72.8 وهذا مقارنة بالسنة الماضية.

وتراجعت في مركزها على مؤشر الحرية الاقتصادية حسب المعهد الكندي الذي صنف الإقتصاد الجزائري في خانة الإقتصاديات المقيدة، نتيجة إحتلالها المرتبة 145 عالميا من بين 177 دولة سنة 2013، وهذا بتراجعها ب 13 مرتبة على سنة 2011، حيث بلغت درجة الحرية هذا العام 49.60 درجة، بتسجيلها تراجع ب 2.8 درجة، ولم تسجل أي تقدم بالنسبة للسنة المقارنة ويعود السبب في هذا إلى تدني مرتبتها هو النظام القضائي الغير فعال و قانون الإستثمار وكذلك قضايا الفساد التي إنكشفت مؤخرا و دفعت بمسؤولي الشركات الحكومية الكبرى مثل شركة سوناطراك الى المتابعة القضائية، و رغم تسجيلها لبعض التقدم في تعزيز لبيئة العمل إلا أن العوائق البيروقراطية كبيرة على النشاط التجاري والتنمية الاقتصادية وهذا بسبب أسواقها الغير محفزة وهذا ما أدى إلى ظهور نسبة بطالة عالية وسط الشباب لإستخدام الحكومة سقوف الأسعار والرسوم الجمركية ومخططات إعادة التوزيع للسيطرة على هذه العوائق، وسجلت في الترتيب العام للحرية الفردية مرتبة مقبولة بدرجة 2.2 على العموم حيث أكد التقرير أن الأنظمة القمعية تنعدم فيها الحريات الشخصية، وشهدت تراجع في حرية الأعمال بدرجة 4.2، وحرية العمل ب 0.3، والعبء الضريبي ب 3.1، وإنفاق الحكومة بدرجة كبيرة 18.3، وحرية التجارة ب5، بينما سجلت إرتفاع في نزاهة الحكومة بدرجة واحدة مع ثبات في باقي المعايير. (ساري، 2013/09/21)

وقعت في المرتبة 157 عالميا سنة 2015، مقارنة بسنة 2013 التي تراجعت فيها الجزائر ب 12 مرتبة، وحصلت على درجة حرية 48.90، لوحظ تغير سلبي ب 0.7 درجة، ويعود السبب في هذا التراجع هو الإنخفاض الكبير الذي شهدته في حرية العمل بدرجة 2.1، والحرية النقدية ب 5.4، وحرية التجارة ب7، والعبء الضريبي ب 0.4، والإنفاق الحكومي ب5.4، وهذا لعدم مقدرتها على إضافة تحسينات لتتحرر من الفساد المنتشر وكذلك أهملت الحكومة سياسة الحفاظ على الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة، إلا أنها حسنت قليلا في نزاهة الحكومة بدرجة 7، وحرية الاعمال ب1.4، مع ثبات في المعايير الأخرى

الفصل الثاني.....دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة
(2021/2010)

نلاحظ أن الجزائر سجلت أكبر تراجع مقارنة بالسنوات الأخرى و ترتيبها العالمي وأحرزت المرتبة 172 عالميا في سنة 2017 وهذا نتيجة تراجعها ب 15 مرتبة مقارنة بسنة 2015، وذلك بتراجع في درجة الحرية ب 2.4، وحازت على 46.50 درجة في هذا المؤشر، رغما عن هذا التراجع إلا أنها تحسنت لأول مرة في حقوق الملكية بدرجة 8.2، والعبء الضريبي ب 1.1، والإنفاق الحكومي ب12.3، وحرية الإستثمار ب 10، وحرية التجارة ب 2.5، وظهور لأول مرة قيمة في الفعالية القضائية ب 29.6، والصحة المالية ب 19.8، بينما هناك تراجع في نزاهة الحكومة بدرجة 8.2، وحرية الاعمال ب 4.5، وحرية العمل بدرجة واحدة، والحرية النقدية ب 4.2، وثبات في الحرية المالية.

سجلت الجزائر لعام 2019 في خانة " الإقتصاديات الغير الحرة على الإطلاق" مما ساهم في جعل البلاد طاردة للإستثمارات الأجنبية مما يؤكد عدم نجاح الخطط الوطنية الهادفة لتوسيع حجم الإستثمارات الخارجية، تم تصنيفها في المرتبة 171 عالميا وفي درجة 46.20، وأهم ما جاء به التقرير هو أن الفساد لازال منتشر في القطاعات الإقتصادية الخاصة وقطاع الحكومة خاصة مجال الطاقة الذي يعتبر العمود الفقري للإقتصاد الجزائري وهذا ما تم نشره من تسريبات خاصة بتهريب الأموال من قبل شخصيات كبيرة متورطة في الجزائر، وسجلت تقدم مقارنة بعام 2017 في الفعالية القضائية بدرجة 6.6، وحرية العمل ب 0.4، والحرية النقدية ب 7.9، وحرية التجارة ب 4.1، بينما تراجع في حقوق الملكية بدرجة 6.6، ونزاهة الحكومة ب 2.8، وحرية الاعمال ب 0.5، و العبء الضريبي ب 4.7، و إنفاق الحكومة ب 2.3، وحرية الإستثمار ب 5، والصحة المالية ب 1.1، مع ثبات في باقي المعايير.

وفي سنة 2021 بلغت درجة المؤشر 49.7 هذا ما جعل إقتصادها يتقدم عن السنوات السابقة ليحتل المرتبة 162، مما يدفع إلى زيادة في نتيجتها الإجمالية بمقدار 3.5 مقارنة بسنة 2017، ورغم الأزمة الصحية التي شهدها العالم إلا أنها لم تؤثر في تقدم الجزائر في هذا المؤشر، نتيجة لحصولها على نتائج أفضل لأول مرة مقارنة بالفترة السابقة في فعالية القضاء الذي تحصل على درجة 41.6، والحرية النقدية التي سجلت 84.3 درجة، والصحة المالية ب 49.1، وإرتفاع في حقوق الملكية ب 2.4 درجة، ونزاهة الحكومة ب 3.8، وحرية الاعمال ب 1.9، وحرية العمل ب 1.4، والإنفاق الحكومي ب6.7، وتراجع كبير في العبء الضريبي بدرجة 9.2، وحرية التجارة ب 10، بينما ثبات في باقي المعايير .

رغم تبطأ النمو الإقتصادي الذي شهدته الجزائر من عام 2017 إلى 2021، الذي تحول إلى سلمي في عام 2022، وقد تم كسر ما قامت بإنجازه في الخمس سنوات السابقة وذلك من أجل التوسع في الحرية الإقتصادية، وبهذا إحتلت الجزائر المرتبة 167 عالميا، بدرجة حرية 45.8، أي تراجع ب 3.9 درجة مقارنة بالعام الماضي، نتيجة للإخفاض في حقوق الملكية بدرجة 6.1، والفعالية القضائية ب 11.9، و نزاهة الحكومة ب 2.7، وحرية الأعمال ب 13.5، والصحة المالية ب 10.5، و الحرية النقدية ب 4.2، وسجلت إرتفاع في معيارين هما: حرية العمل بدرجة 0.2، وإنفاق الحكومة ب 1.7، مع ثبات باقي المعايير

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
البلد													

الفصل الثاني.....دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة
(2021/2010)

55.5	66.00	62.40	60.70	59.60	64.40	62.10	62.10	62.20	60.60	62.50	66.20	64.10	القيمة
118	63	83	91	98	64	78	77	77	82	74	54	65	الترتيب العالمي

الجدول رقم (11): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2022

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالإعتماد على تقارير التالية: (middle east – north africa) و

(Index of economic freedom world rankings 2022) وعلى موقع: www.knoema.com و

www.heritage.org

حازت المملكة العربية السعودية على أفضل مرتبة لها تاريخيا في عام 2011 وهذا نتيجة تحقيقها للمرتبة 54 عالميا من بين 186 دولة أي تقدمت ب 11 مرتبة مقارنة بالسنة السابقة، وتحصلت على درجة 66.20 في مؤشر الحرية الاقتصادية أي زيادة بقيمة 2.1 درجة، ويعود إلى إرتفاع المعايير التالية وهي: حقوق الملكية 45 درجة، ونزاهة الحكومة ب43، وحرية الاعمال ب 86.1، والعمل ب 77، والحرية النقدية ب 64.3، وإنفاق الحكومة ب74.6، إلا أنها شهدت تراجع في حرية الإستثمار ب 40 درجة، مع ثبات العبء الحكومي بدرجة 99.4، والحرية المالية ب 50.

ومن هنا بدأ ترتيب المملكة العربية السعودية بالإنحدار حتى وصل في سنة 2013 إلى المرتبة 82 عالميا أي تراجع ب 28 مرتبة مقارنة ب 2011 ويعتبر تراجع كبير جدا وحصلت على درجة حرية 60.60، أي تراجع ب 5.6 درجة، بسبب عودة مراتب حقوق الملكية ب 5 درجات، وحرية الأعمال ب 17.9 درجة، وحرية العمل ب 7.8، وحرية التجارة ب 4.9، والإنفاق الحكومي ب 22.4، وشهد إرتفاع في نزاهة الحكومة بدرجة واحدة، والحرية النقدية ب 1.4، والعبء الحكومي ب 0.2، بينما ثبات في المعايير الأخرى.

نرى إستقرار في عامي 2014 و2015 فتقدمت إلى المرتبة 77 عالميا، إلا أننا سنقوم بمقارنة بين 2013 و2014، فنلاحظ أن درجة الحرية لهذه السنة كانت 62.20 درجة، ولوحظ تغير سلبي في نزاهة الحكومة ب 0.3 درجة، وحرية التجارة ب 3.3، وحرية الاعمال ب 0.9، وتغير إيجابي في حرية العمل ب 6.6 درجة، والحرية النقدية ب 3، العبء الحكومي ب 0.1، والإنفاق الحكومي ب 10.9، بينما بقيت المعايير الأخرى مستقرة.

تقدمت المملكة العربية السعودية ب 13 مرتبة في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2017 وهذا بإحتلالها المرتبة 64 عالميا من بين 180 دولة مقارنة مع عام 2014، وصنفت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية النسبية وإعتبرها ثاني مجموعة بين المجموعات الستة وسجلت إجمالي 64.4 نقطة من أصل 100 بنسبة تغير إيجابي ب 2.2 من درجة الحرية، في حين حققت تقدم في حقوق الملكية ب 22 درجة، نزاهة الحكومة ب 2.2، وحرية الاعمال ب 6.5، والحرية النقدية ب 1.4، والحرية التجارة ب 4.2، وتسجيلها لمعايير جديدة وهي الفعالية القضائية التي أحرزت فيها 65.0 درجة والصحة المالية ب65.7، بينما تراجعت في الإنفاق الحكومي ب 8.6 درجة، وحرية العمل ب 7.3، بينما ثبوت في باقي المعايير

شهدت في سنة 2018 أكبر تراجع ب 34 مركز وجاءت في المرتبة 98 عالميا، بإعتباره أكبر تراجع شهدته السعودية من فترة 2010 إلى 2017، وسجلت 59.6 درجة في مؤشر الحرية، أي تغير سلبي ب 4.8 درجة، وتعود الأسباب في تغير حقوق الملكية ب 8.9 درجة، والفعالية القضائية ب 4.8، وحرية العمل ب 3.7، والإنفاق الحكومي ب 2.5، والصحة المالية ب 46، وتقدم في نزاهة الحكومة ب 4 درجة، وحرية الأعمال ب 0.2، والحرية النقدية، وإستقرار باقي المعايير وفي سنة 2020 تقدمت ب 15 مرتبة مقارنة بسنة 2018 وجاءت في المرتبة 83 عالميا وحصلت على درجة حرية 62.40، أي تغير إيجابي ب 2.8 درجة، وهذا راجع لتسجيل تقدم في حقوق الملكية ب 11.5 درجة، الفعالية القضائية ب 12.1، والحرية النقدية ب 7.2، والإنفاق الحكومي ب 9.8، وحرية الاستثمار ب 5، تراجع في نزاهة الحكومة ب 0.3 درجة، وحرية الاعمال ب 7.4، وحرية العمل ب 1.5، والعبء الحكومي ب 0.1، والصحة المالية ب 0.4، والحرية التجارة ب 2.8، مع ثبات بقية المعايير وبلغت درجة الحرية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية 66.0 درجة، مما جعل إقتصادها يحتل المرتبة 63 الأكثر حرية في مؤشر 2021 أي تقدم ب 20 مركز وذلك نتيجة زيادة نقاطها الإجمالية التي تقدر ب 3.6 نقاط، بحيث لأول مرة تسجل تحسن كبير مقارنة بالسنوات الماضية من 2010 إلى 2020 في المعايير التالية: سجلت أكبر النسب في حقوق الملكية 68.7 درجة، والفعالية القضائية ب 76.7، ونزاهة الحكومة ب 53.2، الحرية النقدية ب 82.3، وسجلت إرتفاع في إنفاق الحكومة ب 1.1 درجة، والصحة المالية ب 11.7، وحرية الأعمال ب 16.9، والتجارة ب 0.4، وسجلت تراجع لأول مرة في العبء الحكومي ب 99.1، وإستقرار في باقي المعايير.

جاءت السعودية في المرتبة 118 عالميا وهي أكبر مرتبة عادة فيها على الأعوام السابقة بحيث تراجعت عن العام السابق ب 55 مرتبة، وتحصلت على درجة في مؤشر الحرية ب 55.5 وتعتبر هي الأضعف مقارنة بالسنوات الأخرى أي تغير سلبي ب 10.5 درجة، فشهدت أكبر تراجع بالنسبة للأعوام السابقة خاصة في الفعالية القضائية ب 40.9 درجة، وحرية العمل ب 22.1، و حقوق الملكية ب 22، والصحة المالية ب 13.1، وكذلك تراجع طفيف في نزاهة الحكومة ب 0.5 درجة، وحرية الأعمال ب 15.4، والحرية النقدية ب 3.3، وحرية التجارة بدرجة واحدة، وإنفاق الحكومة ب 5.6، بينما سجلت إرتفاع في العبء الحكومي ب 0.2 درجة، وتوازن باقي المعايير.

بالمقارنة بين البلدين نلاحظ أن ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية ضعيف جدا وتعتبر من الإقتصاديات المقيدة نظرا لضعفها في جميع المؤشرات الخاصة بهذا المؤشر، بينما المملكة العربية السعودية تعتبر من الدول المتطورة والغير مقيدة ودرجة مؤشرها عالية، هذا راجع إلى مركزها في المجموعة الثانية من بين المجموعات الستة.

المطلب الثاني: تقييم المناخ الإستثماري لدول المقارنة وفق مؤشر التنافسية العالمية

يعتبر هذا المؤشر من اهم المؤشرات وأبرزها انتشار وله عدة مؤشرات فرعية تساهم في قياسه للقدرة التنافسية العالمية، تلتف وراء حزمة من السياسات الاقتصادية والمؤسسية والصحية والتعليمية والعليمة لتنمية الاقتصاد على المستوى المتوسط ويقوم على دراسة وتحليل أقطار الاقتصاد من خلال ثلاث ابعاد:

1- المتطلبات الأساسية وهي كل ما تعلق بالبيئة الإقتصادية الكلية والإطار المؤسسي والبنية التحتية للبلاد وإرتكازها على

تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والحالة الصحية والتعليمية في البلاد.

2- أما الركيزة الثانية فهي تدرس كل ما تعلق بالمهارات مثل كفاءة سوق المنتجات وأسواق العمل وحالة النظام المالي وحجم الاسواق المعتبرة فيها.

3- أما الركيزة الثالثة فهني متعلقة بتطوير ديناميكية الأعمال والقدرة على الابتكار من خلال دراسة حالة بيئة الأعمال بالإضافة إلى معالجتها لقضايا التعاون.

الجدول رقم (12): تطور مؤشر التنافسية العالمية في الجزائر خلال الفترة 2019-2010

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البلد										
قيمة المؤشر	3.9	4.0	3.7	3.79	4.08	3.97	3.98	4.1	53.8	56
ترتيب العالمي	86	87	110	100	79	87	87	86	92	89

المصدر: من إعداد الطالبين، بالإعتماد على تقرير التنافسية، (THE Global Competitiveness Report.2010/11-2011/12-2012/13-2013/14-2014/15-2016/2017-2018-2019)

على موقع الإلكتروني: www.weforum.org

شهدت الجزائر تراجع في مؤشر التنافسية العالمية سنة 2011 مقارنة بالعام الماضي، بمرتبة واحدة لتتصل على المركز 87 عالميا، مما قابله زيادة في قيمة المؤشر ب 0.1 درجة لتصبح 4.0 درجة، وتعود أسباب هذا التراجع هو الإطار المؤسسي الذي تراجع ب 38 مركز، بحيث أن السبب الناجم هو الضعف الموجود في حقوق الملكية والملكية الفكرية والسياسة المالية وعدم استقرار السياسة التي تشتهر بالفساد والرشاوي وعدم استقلالية القضاء التي تفصل في المنازعات و الاطار القانوني غير جيد و الاعمال التجارية الإرهابية وكثرة العنف والجريمة و ليس لديها كفاءات عالية لتقوم بحماية المستثمرين داخل الدولة، و البنية التحتية تشهد ضعف كبير هي و الصحة و التعليم الابتدائي ، إلا أن البيئة الاقتصادية للبلاد تشهد تطور في اجمالي المدخرات الوطنية والتضخم السنوي و معدل الفائدة والدين الحكومي، اما معززات الكفاءة فقد كانت ضعيفة كذلك بسبب ضعف التعليم العالي والتدريب الذي يواجه عدم الكفاءة في أسواق العمل و المنتجات، إلا ان هناك تحسن في العلاقات بين العمال وأصحاب العمل و مرونة تحديد الأجور، الا ان الجزائر لازالت تفتقر لتطور التكنولوجي وذلك بتوفير تقنيات حديثة ذات استيعاب تكنولوجي جديد و توفير نطاق عالي في استخدام الانترنت من خلال تحسين من اشتراكات الانترنت ذات النطاق العريض والنطاق الترددي، والميزة التنافسية فيها ضعيفة و هذا بسبب تعقيد عمليات الإنتاجية و التسويق و الاستعداد لتفويض السلطة، ضعف القدرة على الابتكار والمؤسسات تفتقر الى البحث و التطور والتعاون بين الجامعة والصناعة في البحث وشراء الحكومة لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة

شهدت الدولة في هذه الفترة زيادة في معدلات الحصول على التمويل والفساد ومعدلات الضريبة واللوائح الضريبية واستقرار الحكومة والنقابات والتضخم وصحة عامة متردية وأنظمة العمل التقييدية وعاكسها هذا في بيروقراطية الحكومة الغير فعالة والقوة العاملة الغير متعلمة بشكل كافي وعدم استقرار السياسة وعدم كفاية امدادات البنية التحتية وضعف اخلاقيات العمل والقوى العاملة الوطنية ولوائح العملات الأجنبية والجريمة والسرقه.

تراجعت بشكل كبير في عام 2012 لتتحصل على المرتبة 110 عالميا، بتسجيلها تغير سلمي في قيمة المؤشر ب 0.3 درجة، وتعود الأسباب الى الإطار المؤسسي الفاشل بحيث ان الجزائر تفتقر الى الاستقلالية القضائية وعدم ثقة الجمهور في السياسيين وهذا بسبب الرشاوي وعدم الشفافية في صنع السياسات والخدمات الحكومية وضعف البنية التحتية وبيئة الاقتصاد والصحة والتعليم.

اما من ناحية المهارات تعتبر ضعيفة من حيث كفاءة أسواق العمل والسلع والأسواق المالية بحيث تفتقر الجزائر الى تكنولوجيا المعلومات ولازالت تعتمد على طرق تقليدية في بعض الاعمال ولازال هناك تخلف في التكنولوجيا واستخدام الانترنت وشراء اشتراكات النطاق العريض، إلا أنها تشهد ارتفاع في البيروقراطية الغير فعالة والقوة العاملة الغير متعلمة و عدم استقرار السياسة و عدم كفاية الإمدادات للبنية التحتية و اللوائح الضريبية و الجريمة و السرقه و أنظمة العمل التقييدية و تدهور الصحة العامة، اما الحصول على التمويل و الفساد و ضعف اخلاقيات العمل و التضخم فقد شهد تراجع كبير، و فشل في استقرار الحكومة و النقابات

تقدمت الجزائر و في عام 2014 جاءت في المركز 79 عالميا أي تقدم ب 31 مركز مقارنة بسنة 2012، ويعود إلى الارتفاع بشكل أساسي في البيئة الاقتصادية الكلية الأكثر سلامة و لازالت تظل أهم قوة تنافسية في البلاد، ومع ذلك لوحظ تحسن أيضا في مجالات أخرى مثل المؤسسات بتحويل الأموال العامة و الامن المادي و ان كان ذلك من مستوى منخفض تظهر بعض جوانب التعليم و الصحة أيضا اتجاهها إيجابيا على سبيل المثال يبدو ان جودة التعليم اخذت في التحسن سيكون من الضروري اجراء اصلاح شامل للإطار المؤسسي و زيادة التركيز على كفاءة السلع و العمالة و تطوير الأسواق المالية من حيث شدة التنافسية المحلية و مدى الهيمنة على السوق و تفعيل سياسة مكافحة الإحتكار و تخفيف من تأثير الضرائب على حوافز الإستثمار و التخفيض في التعاريف الجمركية و جعل الإستثمارات ذات ملكية أجنبية، من اجل وضع نمو الجزائر على مسار أكثر استدامة.

تفتقر الجزائر الى الاستقرار السياسي والبيروقراطي ودرجة الفساد العالية فيه وفشلت في الحصول على التمويل الا انه يجب عليها تفعيل عوامل الابتكار والتطور من خلال تحسين بيئة الاعمال وتطوير معهد البحث العلمي من خلال التعاون بين الجامعة والصناعة من أجل إنتاج منتجات تكنولوجية مبتكرة.

خسرت 8 مراتب في عامي 2015 و 2016 و تحصلت على المركز 87 عالميا في أي تراجع ب 8 مراتب عن العام السابق، و هذا بتغير سلمي في قيمة المؤشر ب 0.10 درجة، ناجم عن التدهور في المتطلبات الأساسية خاصة البيئة الاقتصادية مثلا حقوق الملكية وثقة السياسيين و عبء التنظيم الحكومي، إلا انها حسنت من الاطار المؤسسي و البنية التحتية في البلاد و الصحة، و التعليم العالي و التدريب و ركزت على تطوير الكفاءات الخاصة بأسواق العمل و السلع و الأسواق المالية و التكنولوجيا من خلال توفير تكنولوجيا متطورة و الزيادة في استخدام الانترنت ذات النطاق العريض المتنقل و الثابت، و حسنت من حجم الأسواق و عوامل الإبتكار في بيئة الاعمال و التعاون.

الفصل الثاني.....دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة
(2021/2010)

تراجعت في عام 2018 مقارنة بسنة 2016 لتحصل على المرتبة 92 عالميا، الا ان هذا التغيير نجم عن الارهاب و الجرية المنظمة و رأس المال الإجتماعي و عدم شفافية الميزانية ونسبة الفساد المرتفعة، والتخلف في الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، أما البيئة الاقتصادية شهدت عدم استقرار و تضخم مرتفع و ديون كثيرة، إلا انها تقدمت في الصحة و التعليم الإبتدائي، و لم تطور في مهارات الموظفين و لازالت تواجه صعوبة في العثور على موظفين ذو كفاءة عالية، لكنها تراجعت كفاءة أسواق الإنتاج و العمل و تدهور في النظام المالي و حجم السوق، إلا أنها طورت في ديناميكية الاعمال من حيث القدرة على الإبتكار.

شهدت الجزائر تقدم ف عام 2019 مقارنة بالسنة الماضية، لتتمركز في المرتبة 89 عالميا، و أحرزت تقدم في تطوير مؤسساتها و تعزيز بنيتها التحتية و اعتماد تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و تحسين في بيئة الاقتصاد و الصحة و التعليم و تطوير المهارات في أسواق العمل و الإنتاج و النظام المالي و تعزيز ديناميكية الأعمال من حيث تكلفة بدء النشاط التجاري و معدلات استرداد الاعسار و المواقف اتجاه مخاطر ريادة الاعمال و الاستعداد لتفويض مع السلطة و تنمية الشركات المبتكرة و تطوير القدرة على الابتكار في التنوع في اليد العاملة و توفير الاختراعات الدولية المشتركة و طلب براءات الاختراع و مؤشر جودة مؤسسات.

الجدول رقم (13): تطور التنافسية العالمية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2019-2010

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة المؤشر	5.2	5.2	5.2	5.1	5.1	5.07	4.84	4.8	67.5	70
ترتيب العالمي	21	17	18	20	24	25	29	30	39	36

المصدر: من إعداد الطالبين، بالإعتماد على تقرير التنافسية، (THE Global Competitiveness

Report.2010/11-2011/12-2012/13-2013/14-2014/15-2016/2017-2018-2019

على موقع الإلكتروني: www.weforum.org

تقدمت المملكة العربية السعودية بأربع نقاط إلى المركز 17 عالميا في سنة 2011 وشهدت الدولة عدد من التحسينات في قدراتها التنافسية في السنوات الأخيرة مما أدى إلى وجود إطار مؤسسي قوي و أسواق فعالة و اعمال متطورة ساهمت التحسينات في الاطار المؤسسي (زيادة في 9 أماكن) لاسيما التقدير الأفضل للوضع الأمني من قبل الشركات و المؤسسات الخاصة و كذلك إستفادة بيئة الاقتصاد الكلي من ارتفاع أسعار الطاقة مما دفع بميزان الميزانية فائض في عام 2010 على الرغم من انها كانت لا تزال أقل بكثير من مستويات ما قبل الازمة بالإضافة الى ذلك ساعدت اكبر حزمة تحفيز للبلاد بين مجموعة العشرين على تحسين البيئة التحتية للبلاد بقدر ما تستحق التطورات الأخير الثناء، تواجه البلاد تحديات كبيرة في المستقبل، لا تصل الصحة و التعليم الى معايير البلدان الأخرى ذات مستويات الدخل المماثلة على الرغم من أن بعض التقدم واضح في النتائج الصحية و ان جودة التعليم تتزايد بسرعة الا ان الأمور تتحسن من مستوى منخفض و نتيجة لذلك لا تزال البلاد تحتل المراتب الأدنى في ركيزة الصحة و التعليم الابتدائي.

ولا يزال هناك مجال للتحسين في ركيزة التعليم العالي و التدريب و هذا من خلال تطوير النظام التعليمي و زيادة في جودة المدارس بتزويدها بتكنولوجيا متطورة، و تعزيز سوق العمل أكثر كفاءة له أهمية كبيرة بالنسبة للمملكة نظر للعدد المتزايد من الشباب الذي سيدخلون سوق العمل في السنوات القادمة سيكسب الاستخدام الأكثر فعالية للمواهب أهمية مع اقتراب النقص العالمي في المواهب و محاولات الدولة تنوع اقتصادها الامر الذي سيتطلب قوة عاملة أكثر مهارة و تعليما و يمكن تعزيز استخدام احدث التقنيات هذه منطقة تستمر فيها المملكة في التخلف عن دول الخليج الأخرى و تراجع في حجم الأسواق المحلية و الأجنبية و طورت الانتاجات المحلية لتصبح ذات معايير دولية.

خسرت سبع مراتب و جاءت في المرتبة 24 عالميا سنة 2014 و بالمقارنة بسنة 2012 نلاحظ انها أصبحت اقل إيجابية في جودة التعليم و مستوى المنافسة المحلية تحتاج الدولة الى تعزيز قدرتها التنافسية لزيادة تنوع إقتصادها و خلق عدد كاف من الوظائف للقوى العاملة المتنامية بشكل عام و تميزت قدرتها التنافسية بمستويات عالية من الاستقرار الاقتصادي الكلي مع ديون منخفضة ومعدلات تضخم وضرائب مرتفعة و ميزانية ثابتة و عدم كفاية في امدادات البنية التحتية، كما استفادة الدولة من كبر حجم سوقها الذي يعتبر الأكبر بين اقتصاديات دول مجلس الخليج و مع ذلك لا زالت تواجه تحديات مهمة في المضي قدما، على سبيل المثال : لا تستوفي الصحة و التعليم معايير البلدان الأخرى، و لازالت في حاجة الى خلق فرص عمل ووجب عليها التركيز في تحسين مستويات التعليم و إصلاح أسواق العمل و المنتجات و الأسواق المالية ، و تحسين التعليم العالي و التكنولوجيا الخاصة ببيئة الأعمال.

جاءت في المرتبة 30 و ذلك بخسارتها 6 مراكز بشكل رئيسي سنة 2017، نتيجة تدهور بيئة الاقتصاد الكلي في أعقاب إنخفاض أسعار الطاقة كشفت الدولة مؤخرا عن برنامجها الطموح للتنمية الاقتصادية و الذي يهدف إلى تنوع الاقتصاد على النطاق واسع من أجل تقليل الإعتماد على النفط بحلول عام 2030 و سيتطلب تحقيق التنوع الأعلى بناء القدرات في قطاعات الصناعات و الخدمات المتطورة سيكون من الضروري تحسين التعليم العالي و التدريب لاسيما في جودة التدريب و الرياضيات و العلوم و أيضا في الإدارة و التعليم الإبتدائي و لكن تعزيز سوق العمل ليكون أكثر مرونة من خلال ضمان إستخدام المواهب ذات كفاءة عالية، توفير الإمكانيات للتحسين فيما يتعلق بالأسواق المالية التي لا تزال تشهد تراجع في عدم الإستقرار من الاقتصادات النظيرة .

احتلت المرتبة 39 عالميا في سنة 2018 وكان رصيدها 67.5 و هذا لاعتمادها على البيئة الاقتصادية و التي لازالت صامدة إتجاه الاضطرابات التي حدثت في السنوات الأخيرة، و التي شهدت إنخفاض في أسعار النفط، لكنها تمتلك بنية تحتية حديثة و حجم

سوق كبير، وهي الان تحاول العمل على مجموعة الإصلاحات المدرجة في رؤية 2030 بمجرد تنفيذها، التي تعمل على زيادة ديناميكية القطاع الخاص و قدرته على الابتكار في البلاد و تطوير قطاع التكنولوجيا المعلومات و الإتصال، و التي تعد حاليا من بين نقاط الضعف النسبية فيها على وجه الخصوص، بينما تحتاج مؤسسات البحث و التعليم الرسمي إلى تحسين من أجل تحفيز مستوى الابتكار في الدولة في السنوات الماضية زادت الدولة بشكل كبير من مشاركتها في نظام التعليم و بمتوسط العمر المتوقع للمدرسة (18) سنة من المقرر أن تكون قوتها العاملة المستقبلية واحدة من أكثر القوى العاملة تعليما على مستوى العالم و مع ذلك سيكون من المهم بنفس القدر للمملكة تحسين جودة برامجها التعليمية و توافيقها مع إحتياجات الاقتصاد لضمان حصول الخريجين على المجموعة الصحيحة من المهارات و أخيرا تتأثر كفاءة سوق العمل بعدد من القيود و اللوائح التي تقسم السوق و تقلل من المستوى العام للكفاءة و استخدام المواهب، و رغم هذا الا انها لازالت تشهد تراجع في عوامل الابتكار و التطوير و استخدام تكنولوجيا متطورة.

تقدمت المملكة بثلاث مراتب لتصل الى المركز 36 عالميا سنة 2019 و هذا مقارنة بالعام الفارط، لتخطو لأول مرة خطوات واسعة لتنويع اقتصادها من المتوقع ان يتوسع القطاع غير النفطي في عام 2019 و سيتم نشر المزيد من الاستثمارات العامة و الخاصة خارج قطاع المعادن ان تصميم المملكة على الشروع في عملية نحو التحول الهيكلي لاقتصادها يتجلى في الغالب من حيث تبني تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المرتبة 38 و هي الركيزة التي حصلت فيها المملكة على 9,4 نقطة تدعم هذه النتيجة الانتشار السريع لتكنولوجيا النطاق العرض (زادت الاشتراكات في الانترنت عرض النطاق) و زيادة مستخدمي الانترنت في الوقت نفسه تتحسن القدرة على الابتكار تدريجيا على وجه الخصوص الزيادة في عدد طلبات البراءات و مستوى نفقات البحث و التطوير من الناتج المحلي على الرغم من هذه الجهود الا ديناميكية الاعمال لا تزال محدودة بسبب اللوائح الت تبطئ دخول وخروج شركات الجديدة على سبيل المثال تعتبر لوائح الاعسار دون المستوى الأمثل و لا يزال الامر يستغرق وقتا طويلا نسبيا لبدء النشاط و بالمثل فان سوق العمل جامدة الى حد ما ولا تتمتع بما يكفي من الجدارة و هناك حاجة لاستخدام المواهب بشكل لاستكمال الاستثمارات التي تم القيام بها لتحديث الاقتصاد و تنويعه.

بالمقارنة بين البلدين نلاحظ ان الجزائر متأخرة جدا في مؤشر التنافسية وهذا راجع إلى السياسة البيروقراطية والفساد الإداري المنتشر فيها وتخلفها في جلب وعدم معرفة تطبيق تكنولوجيا متطورة، أما فيما يخص المملكة العربية السعودية فهي متقدمة في مؤشر التنافسية وهذا لتطور التكنولوجيا فيها والوضع الأمني السليم، وهي متطورة جد مقارنة بالجزائر التي تعتبر ضعيفة ومتخلفة.

المطلب الثالث: مؤشر سهولة أداء الأعمال

يصدر هذا المؤشر من طرف البنك الدولي ومؤسسة التمويل منذ سنة 2004، حيث يختص هذا المؤشر في تتبع الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من التسهيلات الخاصة بسهولة أداء الأعمال، بواسطة قياس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية للدولة، كما يساهم في قياس الجانب المؤسسي لمناخ الإستثمار، ويتكون المؤشر من عشرة مؤشرات وهي:

1. **بدأ النشاط:** يدرس هذا العنصر المشاكل التي تواجه أي مستثمر عند بدأ نشاطه التجاري مثل: عدد الإجراءات، متوسط

المدة الزمنية، التكلفة والحد الأدنى لرأس المال المطلوب كنسبة من الدخل الوطني الإجمالي للفرد. (سعيد، 2007/2006،

2. استخراج تراخيص البناء: يشمل الإجراءات والخطوات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع، وكذلك الحصول على التراخيص والتصاريح، وتقديم جميع الإشعارات المطلوبة لبدء المشروع.
3. مؤشر الحصول على الكهرباء: يدرس الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى المستودع.
4. مؤشر تسجيل الممتلكات: يقيس سهولة ضمان حقوق الملكية بما فيها عدد الإجراءات والخطوات والمدة والتكلفة المتعلقين بنقل ملكية عقار التي يتحملها المستثمر لتسجيل الملكية ويتضمن أرض أو مستودع معياري.
5. مؤشر الحصول على الائتمان: يبين الإجراءات المتعلقة بتبادل المعلومات والحقوق العامة لكل المقرضين.
6. مؤشر حماية المستثمرين الأقلية: يدرس قوة حماية المساهمين الأقلية والمتمثلة في كل من الشفافية وقدرة المساهمين على مقاضاة الموظفين والمدبرين بسبب سوء الإدارة في استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية.
7. مؤشر دفع الضرائب: يظهر الضرائب والإشتراكات الإجبارية التي يجب على كل شركة متوسطة الحجم دفعها أو سحبها، تشمل عدد الأقساط التي يجب دفعها وعدد الساعات ونسبة الأرباح التي تدفع كضرائب.
8. التجارة عبر الحدود: يكشف عن التفاصيل الخاصة بتكاليف السلع المتبادلة تجاريا في عمليات التصدير والإستيراد، وذلك بحساب المدة الزمنية المستغرقة وحسب التكلفة.
9. إنفاذ العقود: يقيس درجة سهولة أو تعقيد تنفيذ العقود التجارية، حسب الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية النزاع التجاري منذ رفع الدعوى إلى غاية دفع التعويضات.
10. تسوية حالات الإعسار: يوضح الوقت والتكلفة اللازمة لحل قضايا الإفلاس بالإضافة إلى قياس نقاط القوة والضعف الموجودة في الإطار القانوني الساري على إجراءات التصفية. (قلوح و بن براهيم، 2021، صفحة 46)

الجدول رقم (14): حالة الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2010-2020

السنة	المؤشر العام	بدء المشروع	استخراج التراخيص	انفاذ العقود	الحصول على الائتمان	الحصول على الكهرباء	دفع الضرائب	حماية مستثمري الأقلية	تسجيل الملكية	التعامل مع حالات الاعسار	التجارة عبر الحدود
2010	136	148	110	123	135		168	73	160	51	122
2011	136	150	113	127	138		168	74	165	51	124

127	59	167	79	164	164	150	122	118	153	148	2012
129	62	172	82	170	165	129	126	138	156	152	2013
133	60	176	98	174	148	130	129	147	164	153	2014
131	97	157	132	176	147	171	120	127	141	154	2015
106	73	163	174	169	130	174	176	122	145	163	2016
178	74	162	173	155	118	175	102	77	142	156	2017
181	71	163	170	157	120	177	103	146	145	166	2018
173	77	165	179	156	96	180	112	117	150	157	2019
172	81	165	179	158	102	181	113	121	152	157	2020

المصدر: من إعداد الطالبين، بالإعتماد على مناخ الاستثمار في الدول العربية 2021، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2021 ص 9. على موقع الإلكتروني: www.dhaman.org
(Doing Business 2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019) على موقع
الإلكتروني: www.doingbusiness.org

تحصلت الجزائر على المرتبة 136 عالميا سنة 2010 في مؤشر أداء الأعمال وحافظت على نفس المركز سنة 2011 لكنها شهدت تحسن طفيف في بعض المؤشرات الأخرى، وعادت بمرتبتين في مؤشر بدء المشروع وبهذا أصبحت في المرتبة 150 عالميا كما تقدمت في التكلفة بنسبة 12.9% كنسبة من دخل الفرد والحد الأدنى من رأس المال ب 34.4% من دخل الفرد فقط مع إستقرار في باقي المؤشرات الأخرى المتمثلة في عدد الإجراءات ب 14 إجراء، والوقت 24 يوم. بالإضافة إلى عودة مركزها بثلاث مراتب في مؤشر إستخراج تراخيص البناء وبهذا أصبحت تحتل المرتبة 113 عالميا وشهدت تحسین في التكلفة الرسمية ب 44% فقط مع ثبات باقي المعايير المتمثلة في عدد الإجراءات 22 إجراء، والزمن المستغرق 240 يوم ما قابله عودة بقدر أربعة مراتب في مؤشر تسجيل الملكيات وبهذا أصبحت تحتل المرتبة 165 عالميا مع تحسین في الوقت المستغرق لإنهاء الإجراءات ب 47 يوم والتكلفة الرسمية أصبحت 7.1% من قيمة العقار وثبات في عدد الإجراءات ب 11 إجراء.

ومن جهة أخرى شهد مؤشر الحصول على الإئتمان عودة ب 5 مراتب وبهذا أصبحت تحتل المركز 138 عالميا، حيث أنها لم تقم باي تحسین وكانت في المراكز الأخيرة الضعيفة فكانت قوة الحقوق القانونية (0-10) فيها ضعيفة جدا بقيمة 3 درجات، ومؤشر مدى عمق المعلومات الإئتمانية (0-6) بقيمة 2 درجات، تغطية السجلات العامة للمعلومات الإئتمانية 0.2% من عدد السكان

الراشدين، ومؤشر تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية ب 0% من عدد السكان الراشدين. وشهدت تراجع بمركز واحد في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية وبهذا إحتلت المرتبة 74 عالميا، ونرى محافظتها لم تقم بأي تحسين في مؤشرات الفرعية التي كانت متوسطة مثلا: مؤشر نطاق الإفصاح (0-10) قيمتها 6، مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10) بقيمة 6، ومؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء (0-10) بقيمة 4، مؤشر قوة حماية المستثمرين (متوسط المؤشرات الثلاثة السابقة) (0-10) بقيمة 5.3. ونرى محافظتها على مرتبتها في مؤشر دفع الضرائب الذي احتلت فيه المرتبة 168 عالميا، مع تحسن الوضع في عدد المدفوعات الضريبية السنوية إلى 34 مرة أي تم اختصار عدد الدفعات، وثبات في الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية ب 451 ساعة سنويا، في حين تم تخفيض نسبة الضريبة من اجمالي الربح خلال الفترة وذلك في معدل الضريبة على الأرباح بدون ضريبة ب 6.6% مع استقرار في معدل الضريبة على العمل ب 29.7%، ومعدل الضريبة الأخرى ب 35.7%.

كما شهدت وسجلت تراجع بمرتين في مؤشر التجارة عبر الحدود وبهذا إحتلت المرتبة 124 عالميا، وقامت بتحسين الوضع بتخفيض في عدد المستندات اللازمة لإتمام عملية التصدير ب 8 مستندات، وتراجع في مؤشر الوقت المستغرق للتصدير ب 17 يوم، وتحسن الوضع في تكلفة التصدير بقيمة 1,248 دولار لكل شحنة، ما يقابله ثبات في عدد الوثائق المطلوبة للإستيراد ب 9 مستندات، وتراجع في الوقت المستغرق لها ب 23 يوم، وتحسن في تكلفة التوريد ب 1,428 دولار لكل شحنة. وعادت ب 3 مراكز في مؤشر إنفاذ العقود وإحتلت بذلك المرتبة 127 عالميا، لكنها شهدت تحسنا في الوضع بتخفيض عدد إجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية ب 46 مستند، واستقرار الوقت اللازم لإصدار حكم نهائي في العقد ب 630 يوم، بينما ثبتت في التكلفة الرسمية ب 21.9% من قيمة المطالبة والملاحظ أيضا بقاء مرتبتها في مؤشر إغلاق المشروع التي احتلت فيه المرتبة 51 عالميا، ولم تقم بأي تحسين في المؤشرات بحيث كان معدل إستيراد الأموال 4.7 بالسن لكل دولار، والفترة اللازمة لتصفية النشاط ب سنتين ونصف وكانت تكلفة إغلاق النشاط 7% من قيمة الشركة لكن لم يحدث أي تغير. ((المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، 2010، الصفحات 10-18)

في سنة 2012 عادت ب 12 مركز واحتلت المرتبة 148 عالميا، هذا ما جاء به بعض التعديلات بالإضافة إلى تراجعها ب 3 مراكز في مؤشر بدء المشروع بحيث شهدت ثبات عدد الإجراءات والوقت المستغرق مع تحسن في التكلفة 12.1% كنسبة من دخل الفرد والحد الأدنى من رأس المال ب 31% من دخل الفرد فقط. بينما في مؤشر إستخراج تراخيص البناء عادت ب خمس مراتب وبالإضافة إلى تحسن في التكلفة الرسمية ب 23.1% فقط وفي عدد الإجراءات ب 19 إجراء، وتراجع في الزمن المستغرق ب 281 يوم، في حين لوحظت العودة بمرتين في مؤشر تسجيل الملكيات وقامت بتحسين في عدد الإجراءات اللازمة ب 10 إجراءات وتناقص في الوقت المستغرق ب 48 يوم، مع ثبات في التكلفة الرسمية.

ونرى كذلك تراجع ب 12 مرتبة في مؤشر الحصول على الائتمان، بحيث لم تقم بأي تحسين في قوة الحقوق القانونية ومؤشر تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية، لكن شهدت زيادة في مؤشرين هما مدى عمق المعلومات الائتمانية (0-6) بقيمة 3 درجات، وتغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية 0.3% من عدد السكان الراشدين، وتتواصل التراجعات وهذه المرة بمقدار خمس مراتب في مؤشر حماية المستثمر بالمقابل لم تقم بأي تحسين في مؤشرات الفرعية، والتقدم بأربعة مراكز في مؤشر دفع الضرائب مع تطور الوضع في عدد المدفوعات الضريبية السنوية إلى 29 مرة أي تم اختصار عدد الدفعات، واستقرار الوقت المستغرق للتعامل مع

الفصل الثاني.....دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010/2021)

السلطات الضريبية، وثبات النسب الضريبية من اجمالي الربح خلال الفترة . كما سجلت تراجع بثلاث مراتب في مؤشر التجارة عبر الحدود وثبات في عدد المستندات اللازمة لاتمام عملية التصدير ، و الوقت المستغرق لها وتكلفتها، مع القاء على نفس الحال في عدد الوثائق المطلوبة للإستيراد، و تراجع في الوقت المستغرق لها ب 27 يوم، مع تحسن في تكلفة التوريد ب 1,318 دولار لكل شحنة، وتقدمت ب 5 مراكز في مؤشر انفاذ العقود وقابله تحسین الوضع بتخفيض عدد إجراءات اللازمة لانفاذ العقود التجارية ب 45 مستند، و ثبات في الوقت اللازم لإصدار حكم نهائي في العقد، والتكلفة الرسمية .ونلاحظ أيضا تراجع ب 8 مراتب في مؤشر إغلاق المشروع حيث قامت بتعديل في عدد الإجراءات الى 45 اجراء، مع تحسین في المؤشرات بحيث كان معدل إستيراد الأموال 4.7 بالسنت لكل دولار، وبقاء الفترة اللازمة لتصفية النشاط كما هي، وارتفاع تكلفة اغلاق النشاط ب 21.9 % من قيمة المطالبة . و هنا ظهر ولأول مرة إستخدام مؤشر توصيل الكهرباء بحيث كانت عدد الإجراءات فيه 6 إجراءات، والوقت المستغرق هو 159 يوم و التكلفة الرسمية هي 1.579% من الدخل الفردي . (الصادرات، 2011، الصفحات 10-19)

وفي 2015 شهدت الجزائر تراجع في رتبها و احتلت المرتبة 154 عالميا، أي تراجع بمقدار ستة مراتب هذا نتيجة لما جاءت به بعض التعديلات، كما تقدمت ب 12 مركز في مؤشر بدء المشروع بحيث تحسنت في عدد الإجراءات و الوقت المستغرق ب 22 يوم وفي التكلفة 11 بنسبة % كنسبة من متوسط الدخل القومي للفرد مع تحسن الحد الأدنى من رأس المال ب 24.1% من متوسط دخل الفرد فقط، وقد تم تسجيل تراجع ب 9 مراتب في مؤشر إستخراج تراخيص البناء و تحسن في عدد الإجراءات 17 إجراء، في حين أن الزمن المستغرق فيها قدر ب 204 يوم . و في التكلفة الرسمية فسجلت ب 0.7% تقدما ب 17 مرتبة في مؤشر توصيل الكهرباء وتحسن في عدد الإجراءات ب 5 إجراءات، و تراجع في الوقت المستغرق هو 180 يوم وقابله تطور في التكلفة الرسمية هي 1.319 % من الدخل الفردي، و احزرت تطورا بمقدار 10 مراتب في مؤشر تسجيل الملكيات مع ثبات في عدد الإجراءات اللازمة و تقدير في الوقت المستغرق ب 55 يوم، مع بقاء في التكلفة الرسمية على حالها.

وحدوث تراجع ب 21 مرتبة في مؤشر الحصول على الائتمان، وزيادة الضعف في قوة الحقوق القانونية وجاءت بدرجتين، كذلك ضعف في مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-8) ب 0 درجة، وتحسن في مؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية 2% من عدد السكان الراشدين واستقرار مؤشر تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية. كما نرى حدوث العودة ب 53 مرتبة في مؤشر حماية المستثمر مع تحسن مؤشر نطاق الإفصاح (0-10) ب 5 درجات ، و ثبات في مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، و مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء، وقد ظهرت لأول بعض المؤشرات الفرعية الأخرى مثل: مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح (0-10) سجلت 5 درجات، و مؤشر نطاق حقوق المساهمين (0-10.5) سجلت 7.5 درجة، و مؤشر قوة الهيكل الإداري (0-10.5) سجلت 1.5 درجة، و مؤشر نطاق الشفافية في الشركات (0-9) سجلت 3 درجات، و مؤشر نطاق الحوكمة و حقوق المساهمين (0-10) سجلت 4 درجات، سجلت تراجع في مؤشر نطاق قوة حماية المستثمرين (0-10) بدرجة 4.5.

كما عادت ب 12 مرتبة في مؤشر دفع الضرائب وتحسن الوضع في عدد المدفوعات الضريبية السنوية بمعدل 20 مرة، وبقاء الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية، مع ثبات في نسبة الضريبة على الأرباح وتم رفع من معدل الضريبة على العمل ب 30.6%، ومعدل الضريبة الأخرى ب 35.6%. كما سجلت تراجع بأربعة مراتب في مؤشر التجارة عبر الحدود وثبات في عدد

المستندات اللازمة لاتمام عملية التصدير ، و الوقت المستغرق لها و الرفع في تكلفتها بقيمة 1.270 دولار امريكي لكل حاوية، مع بقاء في عدد الوثائق المطلوبة للإستيراد، و تراجع في الوقت المستغرق له ب26 يوم، بالإضافة إلى تحسن في تكلفة التوريد ب 1,330 دولار لكل شحنة.

كما نجد وقوع تراجع ب 38 مرتبة في مؤشر إغلاق المشروع مع ثبات في الوقت المستغرق و تخفيض في التكلفة الرسمية ب 7% من الممتلكات وقابله ارتفاع في معدل الإستيراد ب 41.7 بالسنت لكل دولار وظهور بعض المؤشرات الفرعية الأخرى مثل: النتيجة (0) للبيع بالتجزئة و (1) لاستمرار المشروع)بدرجة 0 ومؤشر الشروع بالإجراءات (3-0) 3 درجات ومؤشر إدارة أصول المدنيين (6-0) 2 درجات و مؤشر إجراءات إعادة التنظيم (3-0) 0.5 درجة و مؤشر مشاركة الدائنين (4-0) 1 درجة و مؤشر صلابة إطار الإعسار (16-0) 6.5 درجة. فحدث وأن أحرزت تقدم ب 17 مركز في مؤشر توصيل الكهرباء مع ملاحظة ثبات في عدد الإجراءات، و الوقت المستغرق والتكلفة الرسمية. (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، 2014، الصفحات 14-23) احتلت الجزائر في سنة 2016 المرتبة 163 في تقرير سهولة ممارسة الأعمال بحيث تعتبر هذه المرتبة متأخرة جدا على أنها عادت ب 9 مراكز عن تقرير العام الماضي بالمقارنة بمجموعة من الدول المشاركة في التقرير وهي 189 دولة، فوجد البنك الدولي للمناخ الاستثماري للجزائر قد قيم على انه سلبي، وذلك بسبب الظروف السلبية التي تمر بها عمليات الاستثمار والتي تضل حسب التقرير من الوجهات الصعبة و الأكثر مخاطرة بالنسبة للمستثمرين، و ذلك عائد لإجراءاتها القانونية المعقدة و الطابع المركزي و البيروقراطي للإدارة و كذلك نتيجة لثقل اتخاذ القرار و ارتفاع تكلفته مما يدفع المستثمرين لمواجهة العديد من المشاكل في مجال تسوية الضرائب و الرسوم رغم قيام الجزائر بتخفيض الضغط الجبائي، و عدم وجود هيئات و مؤسسات تساهم في اعداد الإجراءات و التدابير و الوثائق للقيام باي مشروع.

فمن خلال هذا التقرير نلاحظ ان الجزائر لم تحقق أي تقدم ولا يوجد أي تحسن ملحوظ من ناحية استقطاب الاستثمارات، رغم انها سجلت تراجع بدء العمل التجاري بأربعة مراتب عن العام الماضي حيث قامت بتسهيلات في إلغاء شرط الحصول على السجلات الجنائية للمديرين. بالإضافة إلى تقدمها ب 5 مراتب في مؤشر استخراج التراخيص و هذا ما جعل التعامل مع تصاريح البناء أسهل من قبل من خلال إلغاء الشرط القانوني لتقديم نسخة مصدقة من سند ملكية عند التقدم بطلب للحصول على رخصة بناء، إلا انها سجلت تراجع قوي ب 56 مركز في مؤشر انفاذ العقود وفي حماية المستثمرين ب 42 مرتبة، وشهدت عودة كبيرة في مؤشر إنفاذ العقود ب 56 مرتبة، ومؤشر الحصول على الائتمان ب 3 مراتب، و حسنت من مركزها في مؤشر الحصول على الكهرباء ب 17 مرتبة، بحيث أنها تطورت في مؤشر دفع الضرائب ب 7مراتب، و تراجعت في مؤشر تسجيل الملكية ب 6 مراتب، إضافة الى تقدم في مؤشر التعامل مع حالات الاعسار ب 24 مرتبة، و مؤشر التجارة عبر الحدود الذي تقدم هو كذلك ب 25 مرتبة .

في عام 2017 شهدت الجزائر مقارنة بالسنة الفارطة تقدما ب 7 مراتب وحلت بالمرتبة 156 عالميا، و كان من أبرز التعديلات انها سجلت تقدم في مؤشر بدء المشروع ب 3 مراتب إضافة إلى العمليات التسهيلية من خلال إلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتأسيس الأعمال وقد أحرزت تطورا كبيرا جدا في مؤشر التراخيص ب 45 مرتبة مما جعل التعامل مع تصاريح البناء أسرع من خلال تقليص وقت الحصول على رخصة البناء، و سجلت تراجع كبير في مؤشر إنفاذ العقود ب 74 مرتبة، و تراجع

الفصل الثاني.....دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة
(2021/2010)

في مؤشر الحصول على الائتمان بمرتبة واحدة، بحيث أنها تقدمت في مؤشر الحصول على الكهرباء 12 مرتبة، جعلت الحصول على الكهرباء أكثر شفافية من خلال نشر تعرفه الكهرباء على المواقع الإلكترونية للمرفق و هيئة تنظيم الطاقة، و حدوث تقدم في مؤشر دفع الضرائب ب 14 مرتبة و التي جعلت دفع الضرائب أقل تكلفة من خلال خفض معدل الضريبة على الأنشطة المهنية ، كما أدى إدخال أنظمة محاسبية متقدمة إلى تسهيل دفع الضرائب و تقدم بمرتبة واحدة في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية، و تقدم بمرتبة واحدة في مؤشر تسجيل الملكية، إضافة الى تراجع في مؤشر التعامل مع حالات الاعسار بمرتبة واحدة، و مؤشر التجارة عبر الحدود الذي تراجع ب72 مرتبة .

ورغم كل التعديلات التي قامت بها إلا أنها لازالت متخلفة و مؤشراتها في تراجع مستمر حيث أنها أحرزت تراجع سنة 2018 و جاءت في المرتبة 166، وعادت في مؤشر بدء المشروع ب 3 مراتب، و سجلت تأثر سلبي في مؤشر التراخيص ب 69 مرتبة، و سجلت عودة بمقدار مرتبة واحدة في مؤشر إنفاذ العقود، كما تراجع بمرتبتين في كل من مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر الحصول على الكهرباء ، مؤشر دفع الضرائب ، بينما تقدمت ب 3 مراتب في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية، و تراجع بمرتبة في مؤشر تسجيل الملكية، إضافة الى تقدم في مؤشر التعامل مع حالات الاعسار ب 3 مراتب، و مؤشر التجارة عبر الحدود الذي تراجع هو كذلك ب 3 مراتب.

ونرى أن الجزائر حلت في المرتبة 157 عالميا لسنتي 2019 و 2020 ومحفظتها على نفس المركز و تحسن على العام السابق، وقد تم تسجيل تراجع في مؤشر بدء المشروع ب 5 مراتب، و لكنها سجلت تقدم في مؤشر التراخيص ب29 مرتبة، وتراجع آخر في مؤشر إنفاذ العقود ب 9 مراتب، وفي مؤشر الحصول على الائتمان ب3 مراتب، كما تقدمت في مؤشر الحصول على الكهرباء ب 24 مرتبة، مما جعل طريقة الحصول عليها أسهل من خلال تبسيط العمليات الإدارية الداخلية وعن طريق منح تراخيص جديدة للبائعين الذين يبيعون بمحطات فرعية مسبقة الصنع بالإضافة لحدوث تراجع في مؤشر دفع الضرائب ب 7 مراتب، وب 9 مراتب في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية، وبمرتبتين في مؤشر تسجيل الملكية، إضافة الى تراجع في مؤشر التعامل مع حالات الاعسار ب 6 مراتب، و مؤشر التجارة عبر الحدود الذي تراجع هو كذلك ب 8 مراتب و التي جعلت الاستيراد أسهل من خلال تنفيذ عمليات التفتيش المشتركة بين أجهزة الرقابة.

الجدول رقم (15): حالة المملكة العربية السعودية في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2010-2020

السنة	المؤشر العام	بدء المشروع	استخراج	إنقاذ العقود	الحصول على الائتمان	الحصول على الكهرباء	دفع الضرائب	حماية مستثمري الأقلية	تسجيل الملكية	التعامل مع حالات	التجارة عبر الحدود

الإعصار											
23	60	1	16	7		61	140	33	13	13	2010
18	65	1	16	6		46	140	14	13	11	2011
18	73	1	17	10	18	48	138	4	10	12	2012
36	107	12	19	3	12	53	124	32	78	22	2013
69	106	14	22	3	15	55	127	17	84	26	2014
92	163	20	62	3	22	71	108	21	109	49	2015
86	189	31	99	3	24	79	150	17	130	82	2016
158	169	32	63	69	28	82	105	15	147	94	2017
161	168	24	10	76	59	90	83	38	135	92	2018
159	185	18	15	83	68	122	60	32	139	92	2019
86	168	19	3	57	18	80	51	28	38	62	2020

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالإعتماد على مناخ الاستثمار في الدول العربية 2021، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار

وإئتمان الصادرات، الكويت، 2021 ص 9. على موقع الإلكتروني: www.dhaman.org

(Doing Business 2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019) على موقع

الإلكتروني: www.doingbusiness.org

احتلت المملكة العربية السعودية في سنة 2011 المرتبة 11 في تقرير سهولة ممارسة الاعمال بحيث تعتبر مرتبة متقدمة و ذلك مقارنة بالعام الماضي و بمجموعة الدول المشاركة في تقرير و التي هي 189 دولة، فحافظت على ترتيبها في مؤشر بدء المشروع و الذي احتلت فيه المرتبة 13 عالميا، بحيث شهدت تحسن في الإجراءات أي تم إختصارها ب 4 إجراءات، وكانت الأفضل في الوقت

المستغرق ب 5 أيام فقط، مع تحسن التكلفة ب 7.0% كنسبة من دخل الفرد و الحد الأدنى من رأس المال المطلوب كنسبة من متوسط الدخل الفرد هي الأفضل بدون حد ادنى والتكلفة كنسبة من متوسط دخل الفرد في القطر المعني ب 7 %، كما نلاحظ تقدمها ب 19 مرتبة في مؤشر إستخراج تراخيص البناء الى ان وصلت للمرتبة 14 عالميا، وجاءت الأفضل ب 12 إجراء فقط وتحسن الوقت المستغرق بمقدار 89 يوم و التكلفة الرسمية ب 43% كنسبة من دخل الفرد. حيث حافظت على نفس المرتبة و احتلت الصدارة الأولى عالميا و عربيا في مؤشر تسجيل الملكيات مع قيامها بتحسين عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري بإجراءين و الوقت المستغرق لانتهاء إجراءات التسجيل اصبح فيها يومين و جاءت بالمركز الأفضل بدون تكلفة من نصيب الفرد من الدخل القومي وهذا يدل على قدرتها في تطوير مرتبتها العالمية فتقدمت ب 15 مركز في مؤشر الحصول على الائتمان وجاءت في المرتبة 46 عالميا، بينما حلت في مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10) بقيمة 5 أي أن الوضع تحسن عندها فقط، وفي مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (0-6) كانت الأفضل بالحصول على العلامة الكاملة ب 6 درجات، و سجلت ثبات في مؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية ب 0% من عدد السكان الراشدين، و حصلت على تحسن في مؤشر تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية ب 18% من عدد السكان الراشدين. (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، 2010، صفحات 10-18)

حافظت على مركزها في مؤشر حماية المستثمر واحتلت المرتبة 16 عالميا والأولى عربيا وأحدثت تحسن في مؤشراتها الفرعية مثلا: مؤشر نطاق الإفصاح (0-10) التي جاءت فيه الأفضل ب 9 درجات، والأفضل في مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10) ب 8 درجات، وتحسن بدرجة واحدة في مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء (0-10)، والأفضل ب 7 درجات في مؤشر قوة حماية المستثمرين (متوسط المؤشرات الثلاثة السابقة) (0-10)، بينما نجحت في تحسن مرتبتها جاءت الأفضل في مؤشر دفع الضرائب وكانت في المرتبة 6 عالميا، لم تحدث أي تغيير في عدد المدفوعات الضريبية السنوية ب 14 دفعة، وشهدت تراجع في الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية ب 79 ساعة سنويا، ولم تقم بتحسين أي ثبات في نسبة الضريبة من اجمالي الربح خلال الفترة وذلك في معدل الضريبة على الأرباح بدون ضريبة على الإطلاق ب 2.1%، وبدون ضريبة على العمل ومعدل الضريبة الأخرى ب 14.5%.

سجلت تقدم ب 5 مراكز في مؤشر التجارة عبر الحدود وأصبحت في المركز 18 عالميا، وسجلت ثبات في عدد المستندات المطلوبة لعملية التصدير ب 5 مستندات وتعتبر الأفضل، وتحسن في مؤشر الوقت المستغرق لتصدير ب 13 يوم، وتراجع في تكلفة التصدير بقيمة 580 دولار لكل شحنة، وتحسن في عدد الوثائق المطلوبة للإستيراد ب 5 مستندات، والوقت المستغرق للإستيراد ب 17 يوم، وتراجع في تكلفة التوريد ب 686 دولار لكل شحنة.

كما حافظت على نفس المركز في مؤشر انفاذ العقود الذي كانت تحتل فيه المرتبة 140 عالميا، ولم تشهد أية تحسن بحيث كانت عدد الإجراءات اللازمة لانفاذ العقود التجارية ب 43 مستند، مع بقاء الوقت اللازم لإصدار حكم نهائي في العقد ب 635 يوم، بينما شهدت ثبات في التكلفة الرسمية 27.5% من قيمة المطالبة، ولوحظ تراجع مركزها ب 5 مراتب في مؤشر إغلاق المشروع وجاءت في المرتبة 65 عالميا، وقامت بتحسين في المؤشرات بحيث كان معدل إستيراد الأموال 36.8 بالسنن لكل دولار، والفترة اللازمة لتصفية النشاط ب عام ونصف مع ثبات في تكلفة اغلاق النشاط 22.0% من قيمة الشركة.

و من عام 2013 بدأت مرتبة المملكة العربية السعودية في التراجع عن السنوات السابقة و بهذا أحرزت المرتبة 22 عالميا إلا أن مؤشرات الأخرى لازالت في تحسن و تعديل بحيث سجلت تراجع 65 مرتبة في مؤشر بدء المشروع وشهدت تراجع في عدد الإجراءات ب 9 إجراءات، و في الوقت المستغرق ب 21 يوم، بينما تحسنت في التكلفة الرسمية ب 5% كنسبة من دخل الفرد و الحد الأدنى من رأس المال المطلوب كقيمة من متوسط الدخل الفرد هي الأفضل بدون حد ادنى من راس المال، كما نجدها رجعت ب 18 مركز في مؤشر استخراج التراخيص و زادت من عدد الإجراءات الى 14 إجراء و زيادة الوضع في الوقت المستغرق الى 103 يوم و تعتبر من الأفضل في التكلفة الرسمية ب 24.7%، كما سجلت تراجع ب 11 مركز في مؤشر تسجيل الملكيات وعدد الاجراءات لتصبح 5 إجراءات ورغم زيادة الوقت المستغرق ب 8 أيام إلا أنها لازالت الأفضل مع ثبات في التكلفة الرسمية وعودة ب 7 مراكز في مؤشر الحصول على الائتمان و لازالت ثابتة في المؤشرات الفرعية و الأفضل. حيث يوجد تراجع ب 3 مراكز في مؤشر حماية المستثمر، ومؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء بأربعة درجات و لازالت الأفضل في المؤشرات الفرعية.

ولوحظ كذلك تقدم ب 3 مراتب في مؤشر دفع الضرائب وتكون بذلك قد نجحت السعودية في تحسين مرتبتها، وحلت الأفضل بتسهيل دفع الضرائب على الشركات من خلال إدخال أنظمة التمويل و الدفع عبر الانترنت لمساهمات الضمان ب 3 مرات، و شهدت تحسن في الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية ب 72 ساعة سنويا، و معدل عنصر العمل و الاشتراكات الاجبارية جاءت اقل من 13% و تعد الأفضل دون ضرائب على الاطلاق في معدل الضرائب الأخرى ، حيث أنها تناقصت ب 18 مركز في مؤشر التجارة عبر الحدود و شهدت زيادة في تكلفة التصدير التي أصبحت 935 دولار لكل شحنة و من الوقت المستغرق للاستيراد ب 17 يوم و سجلت زيادة في تكلفة التوريد بقيمة 1,054 دولار لكل شحنة وتقدمت ب 16 مرتبة في مؤشر إنفاذ العقود كما نجحت في تحسين ترتيبها العالمي بتخفيض عدد الإجراءات لانفاذ العقود التجارية ب 40 مستند و قامت بتسهيلها وذلك من خلال توسيع حوسبة محكمها و إدخال نظام إلكتروني للتوجيه، مع بقاء وثبات في المعايير الأخرى .وتراجع ب 42 مرتبة في مؤشر إغلاق المشروع و ذلك نتيجة الزيادة في الفترة الزمنية لتنفيذ النشاط عامين و 8 اشهر و مؤشر إيجابية دور القضاء (0-1) أحرزت قيمة 0، و تراجع في معدل استرداد الأموال ب 28 بالسنت لكل دولار مع تقدم ب 6 مراتب في مؤشر توصيل الكهرباء بعدد إجراءات التوصيل التي قدرت ب 4 إجراءات فقط وبتراجع في الزمن المستغرق لتوصيل الكهرباء ب 61 يوم وفي التكلفة الرسمية ب 31.5% من دخل الفرد من خلال زيادة رسوم التوصيل. (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، 2012، الصفحات 10-19)

وفي سنة 2015 تراجعت بمراتب كبيرة في مركزها الى المرتبة 49 عالميا وتعتبر هذه البداية لتراجع المملكة العربية السعودية مقارنة بالسنوات الماضية فحدث تراجع ب 31 مرتبة، حيث أنه في مؤشر بدء النشاط بحيث هناك تحسن في كل من الوقت المستغرق ب 20.5 يوم والتكلفة الرسمية بمعدل 4.2% مع ثبات باقي المؤشرات. ولوحظ تسجيلها لتقدم ب 11 مركز في مؤشر إستخراج التراخيص مع تحسن من عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء ب 11 إجراء والأحسن بتكلفة رسمية ب 0.4% وتحسن في الزمن المستغرق ب 102 يوم، وقد عادت للوراء ب 8 مراتب في مؤشر تسجيل الملكيات على أنها لم تقم باي تغيير .

كما تراجعت ب 18 مركز في مؤشر الحصول على الائتمان و تحسنت في قوة الحقوق القانونية بدرجتين و جاءت الأفضل بالحصول على العلامة الكاملة في مدى عمق المعلومات الائتمانية وحسن تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية بنسبة تغطية

47% وبمقدار 43 مرتبة شهدت تراجع في مؤشر حماية المستثمر ومؤشر نطاق الإفصاح و اصحبت 8 درجات و مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح ب 6.7 درجة و تحسن ب 8.5 درجات في مؤشر نطاق حقوق المساهمين وكذلك نفس الشيء في مؤشر نطاق قوة حماية المستثمر المتراجع ب 5.8 درجات، بالإضافة الى مؤشرات أخرى والمتمثلة في مؤشر قوة الهيكل الإداري (0-10.5) ب 1.5 درجة و مؤشر نطاق الشفافية في الشركات (0-9) بدرجة 4.5، و مؤشر نطاق الحوكمة و حقوق المساهمين (0-10) بدرجة 4.8، مع بقاء ترتيب السعودية في مؤشر دفع الضرائب وتحسن الوضع في الوقت المستغرق ب 64 ساعة و زيادة في الضريبة على الأرباح ب 2.1% بعدما كانت بدون ضريبة في السنوات الماضية .

ومن جهة أخرى تراجعت ب 56 مركز مؤشر التجارة عبر الحدود، وزيادة مستند لتصبح 6 مستندات لازمة لاتمام التصدير وزيادة في تكلفة التصدير ب 1,285 دولار امريكي لكل حاوية، وارتفاع في عدد المستندات لتصبح 8 مستندات لازمة لاتمام الاستيراد، وزيادة في تكلفة الاستيراد لتصبح 1,309 دولار امريكي لكل حاوية.

وشهدت أيضا تقدم ب 16 مرتبة في مؤشر إنفاذ العقود و ثبات في المؤشرات الفرعية الأخرى ، بالإضافة إلى تغير موقعها و تراجعها ب 56 مرتبة في مؤشر تسوية حالات الاعسار مع تسجيل درجة 0 في مؤشر النتيجة (0 للبيع و 1 لاستمرار المشروع، و زيادة في معدل الاسترداد بقيمة 28.7 سنت على الدولار إضافة الى مؤشرات أخرى متمثلة في مؤشر الشروع بالإجراءات (0-3) بمرتبتين، مؤشر إدارة أصول المدنين (0-6) بدرجة صفر، مؤشر إجراءات إعادة التنظيم (0-3) بدرجة صفر، و مؤشر مشاركة الدائنين (0-4) بدرجة صفر، مؤشر صلابة إطار الإعسار(0-16) بدرجتين وتراجع متمثل ب 10 مراتب في مؤشر توصيل الكهرباء حيث أنها نجحت في تحسين التكلفة الرسمية ب 26% من متوسط الدخل القومي للفرد، ويلاحظ أن المملكة و لأول مرة تسجل تراجع في مؤشر أداء الاعمال مقارنة بالسنوات الأخرى الماضية بينما كانت في المرتبة 49 عالميا خلال سنة 2015 و أصبحت في المرتبة 82 عالميا في سنة 2016، و كان ذلك بتراجع قدره 33 مرتبة .

ونرى أنها قد سجلت اول تراجع كبير في مؤشر تسجيل الملكية ب 21 مرتبة و أصبحت في المركز 130 عالميا وجعلت عمليات نقل الملكية اسرع من خلال إدخال نظام محوسب جديد في السجل العقاري و لكنها سجلت تقدم في مؤشر التراخيص بأربعة مراتب، و تراجعت في مؤشر إنفاذ العقود ب 42 مرتبة، و لازالت ثابتة بترتيبها في مؤشر دفع الضرائب، و تراجع سجلته أيضا في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية ب 37 مرتبة، وكذلك في مؤشر تسجيل الملكية ب 11 مرتبة، إضافة الى مؤشر التعامل مع حالات الاعسار الذي شهد هو كذلك تراجع ب 26 مرتبة، و مؤشر التجارة عبر الحدود الذي تراجع ب 26 مرتبة و نظرا لهذا التراجع الذي شهدته تعود الأسباب إلى موارد الاقتصاد الخفي فإنها تعتبر متعددة تأتي من ضمنها التهرب الضريبي (الزكاة) بالإضافة الى الأنشطة المخالفة للقوانين مثل عمليات الرشوة و العمولات و بيع السلع المسروقة و تجارة المخدرات و تهريب السلع و الأموال و التستر التجاري و يتضمن الاقتصاد الخفي الأرقام الغير محسوبة في اجمالي الناتج المحلي لإخفائها باستعمال الأموال النقدية بدلا من الحسابات الجارية. (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واثمان الصادرات، 2014، الصفحات 14-23)

ومن هذا فإننا نلاحظ تراجع كبير بين سنتين بحيث جاء مؤشر أداء الاعمال لسنة 2017 بترتيب المملكة العربية السعودية في المرتبة 94 عالميا و هذا بعد تراجعها ب 12 مركز عن العام السابق بسبب التغيرات الحاصلة في أنها سجلت اول تراجع في مؤشر بدء المشروع ب 17 مرتبة رغم أنها قامت بتسهيل في النشاط التجاري من خلال تقليل الوقت اللازم لتوثيق النظام الأساسي للشركة،

و أصبحت في 147 عالميا و لكنها سجلت تقدم في مؤشر التراخيص بمرتبتين، و سجلت تقدم كبير في مؤشر إنفاذ العقود ب 45 مرتبة، و حدوث عودة لأول مرة في مؤشر دفع الضرائب ب 66 مرتبة و السبب الراجع في ذلك هو في جعلها دفع الضرائب أكثر صعوبة من خلال تقديم إقرارات ضريبة الدخل الأكثر تعقيدا، فقامت بتنظيم سوق العمل من خلال الزيادة من فترة الإشعار بالفصل من الدمة بسبب تسريح الموظفين، و أصبحت في المرتبة 69 عالميا، و تقدمت ب 36 مركز في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية و هذا راجع الى تعزيز الحماية للمستثمرين من خلال تعزيز هيكل الملكية و الرقابة على الشركات و زيادة متطلبات شفافية الشركات ، و كذلك تراجع في مؤشر تسجيل الملكية بمرتبة واحدة إضافة الى مؤشر التعامل مع حالات الاعسار الذي شهد تقدم ب 20 مرتبة و اصبح في 169 عالميا و مؤشر التجارة عبر الحدود الذي تراجع هو كذلك ب72 مرتبة ليصبح في 158 عالميا، و تراجع بمرتبتين في مؤشر الحصول على الكهرباء.

ونرى أيضا ان المملكة العربية السعودية تقدمت بمرتبتين خلال سنة 2018 و 2019 مقارنة بسنة 2017 وجاءت في نفس المرتبة 92 عالميا و سنقوم بدراسة لسنة 2018 والتي نلاحظ تسجيل تقدم في مؤشر بدء المشروع ب 12 مرتبة و هذا راجع الى استخدام نظام عبر الانترنت يدمج حجز الأسماء و تقديم عقد التأسيس في إجراء واحد، و حسنت أيضا نظام الدفع عبر الأنترنت، مع إلغاء الحاجة إلى دفع الرسوم شخصيا، و لكنها سجلت تراجع في مؤشر التراخيص ب 23 مرتبة، و سجلت تقدم كبير في مؤشر إنفاذ العقود ب 22 مرتبة من خلال قيامها بعمليات تسهيل عن طريق إدخال نظام إلكتروني لإدارة القضايا لإستخدام القضاة و المحامين بحيث يسمح للمدعين بتقديم الشكوى الأولية إلكترونيا و تعديل قواعد الإجراءات المدية لإدخال معايير زمنية لأحداث المحكمة الرئيسية، كما شهدت تراجع في مؤشر الحصول على الكهرباء ب 51 مرتبة، و حسنت موثوقية إمدادات الكهرباء من خلال فرض خطة تعويض جديدة لتحفيز الرفق لتحسين موثوقية الخدمة، وحدث تناقص في المرتبة في مؤشر دفع الضرائب ب 7 مراتب و سهلت دفع الضرائب من خلال تحسي منصتها على الانترنت لتقديم الملفات و دفع الضرائب، و تقدم ب 53 مرتبة في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية من خلال توفير قواعد واضحة لمسؤولي أعضاء مجلس الإدارة و تطوير دور المساهمين في القرارات الرئيسية، و تقدم ملحوظ في مؤشر تسجيل الملكية ب 8 مراتب و ذلك من خلال تحسينها في كفاءة نظام إدارة الأراضي لديها من خلال تنفيذ منصة على الأنترنت للتحقق من الملكية و العبوات و من خلال تبسيط عملية تسجيل الممتلكات بالإضافة إلى ذلك قد سهلت تسجيل الملكية من خلال تحسين آليات تسوية المنازعات في نظام إدارة الأراضي، إضافة الى تراجع في مؤشر التعامل مع حالات الاعسار، و مؤشر التجارة عبر الحدود الذي تراجع هو أيضا ب 3 مراتب مع تخفيض وقت الامتثال الوثائقي للصادرات و الواردات من خلال تقليل عدد المستندات المطلوبة للتخليص الجمركي مما جعلت عملية التصدير و الاستيراد أسهل من خلال إطلاق نافذة إلكترونية واحدة جديدة و تمديد ساعات عمل الجمارك في ميناء جدة.

وتقدمت مرتبة المملكة العربية السعودية في عام 2020 مقارنة بالعام الماضي و كان التقدم ب 30 مركز فتحصلت على الترتيب 62 عالميا، نتيجة للظروف الصحية الناجمة عن جائحة كورونا والتي أدت الى تسهيل في التعامل مع مؤشر الأداء في الدولة، بحيث سجل تقدم كبير في مؤشر بدء المشروع ب 97 مرتبة، و تقدم في مؤشر التراخيص ب 10 مرتبة، وكذلك في مؤشر إنفاذ العقود ب 32 مرتبة و تطور في مؤشر الحصول على الكهرباء ب 41 مرتبة، و تقدم في مؤشر دفع الضرائب ب 17 مرتبة، و تقدم

في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية ب 7 مراتب، و تقدمت أيضا في مؤشر تسجيل الملكية ب 5 مراتب، إضافة الى ثبات في مؤشر التعامل مع حالات الاعسار، و مؤشر التجارة عبر الحدود الذي تقدم هو كذلك ب 75 مرتبة.
وفي الأخير يمكننا القول أن الجزائر احتلت المراتب الأخير في مؤشر سهولة أداء الأعمال مقارنة بالمملكة العربية السعودية وهذا راجع الى القيود والقوانين والإجراءات والأنظمة المعقدة التي تنتهجها، لان المملكة قامت بتسهيل جميع القوانين من أجل جذب وإستقطاب المستثمرين وذلك بإنتهاج أساليب الدول النامية.

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة فعالية المناخ الاستثماري في الجزائر بالمقارنة مع المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2021، والتركيز على مؤشرات بيئة الأعمال وحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية، حيث توصلنا إلى أن الجزائر والسعودية تملكان طاقات وقدرات وفرص استثمارية معتبرة، التي تكون محل اهتمام من المستثمر الأجنبي غير أن استغلال الجزائر لهذه الطاقات يبقى بعيدا عما هو مطلوب مقارنة بالدول الأخرى وخاصة السعودية التي عرفت بأنها أكثر تحكما في اقتصادها، بالإضافة إلى استخدامات التكنولوجيا واعتماد نظام الحكومة الإلكترونية التي من شأنه إزالة العديد من العراقيل لا سيما الإدارية التي تعد من بين أهم معوقات الاستثمار في الجزائر.

كما قمنا بدراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصادين الجزائري والسعودي التي تعتبر أمرا بالغ الأهمية وذلك قصد معرفة تطور الأداء الاقتصادي الكلي وبالتالي محاولة تحديد نقاط ضعف وقوة مناخ الاستثمار في الدولتين، على اعتبار أن المتغيرات الاقتصادية الكلية تعد من أهم مكونات هذا المناخ ومن محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما توصلنا إلى أن الاستقرار القانوني للبيئة الاستثمارية في الجزائر يعرف العديد من التغيرات والتعديلات التي من شأنها أن تثير قلق وتخوف المستثمر وعدم اطمئنانه اتجاهها، مقارنة بالسعودية التي تعرف فوائدها الاستثمارية بالجمود منذ سنوات. تحتم الجزائر والسعودية بتوفير جملة من الامتيازات والمحفزات الهادفة لتعزيز ثقة المستثمر الأجنبي بمناخها الاستثماري، وأصبحنا حاليا تسعى إلى إيجاد السبل الكافية باجتذابه وتشجيعه من حيث تشريع القانونين، ومازالت تسعى إلى يومنا هذا لإصلاح مناخها الاستثماري لجذب عدد أكبر من المستثمرين الأجانب.

يعد ترتيب الجزائر ضعيف جدا ضمن أغلب المؤشرات المتعلقة بمناخ الاستثمار، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها، حيث وجدنا بأن السعودية تتفوق عليها من جانب حصيلتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد.

وتوصلنا أيضا إلى أن كل من الجزائر والسعودية دولتين نفطيتين، يعتمدان بالدرجة الأولى في اقتصادها على النفط وهو ما أثر بالسلب على التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها.

الخاتمة

وفي الختام يمكننا القول بأننا حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد مدى ملائمة مناخ الاستثمار في كل من الجزائر والسعودية بالاعتماد على مؤشر البنك الدولي، من خلال تحديد ملامح بيئة الأعمال لدى الدولتين، بعرض مختلف المحددات التي تمتلكها والتي من شأنها أن تستقطب الاستثمارات الأجنبية إليها بشكل أكبر، وذلك من خلال الاعتماد على المؤشرات العالمية التي تستعملها الدول المتقدمة لتحسين مناخها الاستثماري، من بينها مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر التنافسية، وكذلك كمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال.

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات:

1. ثبتت لدينا في الفصل الأول صحة الفرضية الأولى، فهناك محددات الاستثمار تؤثر بشكل سلبي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
2. تأكدت لدينا في الفصل الأول صحة الفرضية الثانية، أن قياس وتقييم مناخ الاستثمار في الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، يخضع لمؤشرات علمية يمكن من خلالها وتعتبر هذه المؤشرات أداة فعالة لتحليل طبيعة بيئة الأعمال ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في بلد معين من عدمه.
3. تأكدت صحة الفرضية الثالثة في الفصل الثاني، أين وجدنا بأن هناك متغيرات جاذبة وذات تأثير إيجابي على حجم الاستثمار المباشر المتدفق إلى الجزائر والسعودية، حيث تملك الدولتين وفرة في الموارد الطبيعية والانفتاح الاقتصادي وكذلك البنية التحتية وهو ما من شأنه أن يعكس قدرة الدولتين على احتوائهما لفرص استثمارية أجنبية معتبرة.
4. تبين لنا من دراسة الفصل الثاني أن الفرضية الرابعة صحيحة في شق منها دون الشق الثاني، حيث تملك الجزائر والسعودية مناخ استثمار جاذب لمختلف الاستثمارات الأجنبية، غير أن البيئة الاستثمارية في الجزائر غير مستقرة نظراً لكثرة تعديلات النصوص المنظمة للاستثمار والتي تبعث عدم الطمأنينة في نفس المستثمر الأجنبي وبالتالي تعد منفرة للاستثمار لا سيما وأن الجزائر كان لها موقف مغاير من قبل حول الاستثمار الأجنبي ومساسه بسيادتها على اقتصادها، وبالمقابل فإن بيئة الاستثمار في السعودية تعرف نوعاً من الاستقرار نظراً لجمود نصوصها، بالإضافة إلى اعتماد المملكة على رؤى استشرافية بعيدة الأمد لتحفيز الاستثمارات الأجنبية.

ثانياً: نتائج الدراسة

وعليه فقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى العديد من النتائج في الجانبين النظري والتطبيقي، نوردتها على النحو التالي بيانه:

1. النتائج النظرية:

فمن خلال الفصل النظري نستنتج ما يلي:

- يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر حيزاً كبيراً من اهتمام الدول، باعتباره أحد أهم المتغيرات المؤثر في تطور اقتصادها ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات على المستوى الدولي.
- تعتبر الاستثمارات الأجنبية من الاستثمارات الأكثر حساسية لكل الاختلالات التي تحدث في الدول المضيفة.

- إن لجوء المستثمر الأجنبي للاستثمار في دولة معينة ليس عملية ارتجالية أو عفوية وإنما يخضع للعديد من العوامل والمحددات الجاذبة للاستثمار التي ستؤثر على كفاءة وقرار الاستثمار.
- تلعب الدولة المضيفة دورا هاما من خلال سياسياتها واستراتيجيات الناجعة التي تهدف إلى توفير الإجراءات التي ترمي إلى ترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ترتبط فعالية المناخ الاستثماري في دولة ما بوجود محددات متنوعة تؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.
- يتم قياس المناخ الاستثماري لدولة ما بناء على مجموعة من المؤشرات العالمية التي تعمل على تقييم وإبراز نقاط الضعف والقوة في بيئة الأعمال لتلك الدولة، والعمل على تحسينها وإيجاد السبل الكفيلة لترقية وتشجيع الاستثمارات والحصول على أكبر حجم من تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

2. النتائج النظرية:

أما من خلال الفصل التطبيقي فنستنتج ما يلي:

- تمتلك الجزائر والسعودية العديد من المؤهلات والقدرات والفرص الاستثمارية لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، إلا أنها لم تقم باستغلالها على بشكل يدعم بيعتها الاستثمارية.
- إن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية تعد قليلة بالمقارنة مع السعودية، على الرغم من وجود بعض الاشتراكات بين هاتين الدولتين لا سيما وأن إقتصادهما يعتبر إقتصاد ريعي.
- هناك جملة من المؤشرات الاقتصادية التي تعتبر من محددات المناخ الاستثمار التي تؤثر على قرار المستثمر في توطين وتحسيد مشروعه الاستثماري في الجزائر أو في السعودية.
- إن الإنفاق الحكومي في البنية التحتية في الجزائر خلال البرامج المتلاحقة كان يمثل أحد أهم الوسائل التي راهنت عليها الجزائر قصد استغلالها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن التحليل قد اظهر أن الجزائر لم تستقطب إلا القليل من الاستثمارات الأجنبية.
- تركز الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في قطاع المحروقات، الأمر الذي لم يساهم في رفع تحدي الإقتصاد الجزائري المتمثل في تنويع مصادر دخله.
- إن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتضخم، فقد بينت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين هذا المتغير والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في الاتجاهين وهذا يتطابق ونوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر الذي يغلب عليه الشركات النفطية الأجنبية والتي معاملاتها بالدولار غالبا وبالتالي لا تتأثر بتضخم الذي يمكن أن يحدث لدينار الجزائري.
- لم تؤثر المحددات الاقتصادية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فبالرغم من استقرار المؤشرات الكلية للجزائر وكذا استقرار الوضعية المالية، واحتياطات الصرف الكبيرة لم يؤثر ذلك على قرار المستثمرين الأجانب في توطين نشاطاتهم في الجزائر.

- إن ترتيب الجزائر في مختلف المؤشرات العالمية لقياس مناخ الاستثمار يعكس عجزها في انتهاج السياسات الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك يظهر بوضوح في التخبط وعدم الاستقرار التي تميزت بها المنظومة القانونية والتشريعية المنظمة للاستثمار في الجزائر مما أعطى صورة سلبية.

ثالثا: التوصيات والمقترحات

وتبعا للنتائج المتحصل عليها نجد بأن هناك العديد من العوائق التي تقف أمام وجود بيئة استثمارية مناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي تسعى الجزائر إلى محاربتها، لذلك نوصي بما يلي:

1. محاربة البيروقراطية الإدارية التي تعرقل مختلف المشاريع الاستثمارية
2. دعم مختلف المؤسسات التي تنشط خارج قطاع المحروقات بهدف توسيع وتنمية وتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات وبالتالي التقليل من صدمات البترول على الاقتصاد الوطني
3. العمل على القضاء على الفساد في مختلف القطاعات
4. التقليل من استخدام العمالة الأجنبية، وتوظيف العمالة المحلية وذلك للتقليل من تحويلات الأموال إلى الخارج وتحقيق معدلات اعلى من النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. أحمد سمير أبو الفتوح، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015.
2. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
3. عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية "دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال"، الطبعة الأولى/ الإصدار الأول، دار الثقافة، عمان، 1429هـ 2008م.
4. إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي "من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015.
5. علي لطفي، الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة- جمهورية مصر العربية، 2009.
6. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية "المدخل العام"، الطبعة الرابعة، دار المسيرة، عمان، 2016م. 1437هـ.
7. عبد الكريم كاسي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 1434هـ. 2013م.
8. علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار رسلان، سوريا. دمشق، 2007.
9. فايز عبد الهادي أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة- جمهورية مصر العربية، 2012.
10. خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 1430-2009هـ.
11. لطيفة كلاحي، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة بعض دول MENA، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017م.
12. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار مكتبة الحامد، عمان، 1435-2014هـ.

ثانياً: المقالات العلمية

1. محمد بن متعب العتيبي، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في السعودية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض، العدد السادس، يناير 2019م

2. عبد الحكيم قلوب، الغالي بن إبراهيم، مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الأدبيات النظرية والأداء العملي . دراسة تقييمية لمؤشرات دولية خلال الفترة (2001 إلى 2018) -، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد: 11، العدد:03، 27-04-2021.
3. بكطاش فتيحة، بوعزارة احلام، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة الجزائر (3)، المجلد:10، العدد:05، أكتوبر 2020.
4. عبد المالك بضياف، آمال براهيمية، تحليل أداء الإقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال و دوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 قالة، المجلد 12، العدد 02، 2019/12/19.
5. بن مسعود محمد، مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية، مجلة الحقيقة مجلة أكاديمية محكمة، جامعة أدرار -الجزائر.
6. حكيمة حليمي، ليلي حليمي، دراسة إحصائية لمؤشر الحرية الإقتصادية و دوره في تقييم المناخ الإستثماري في الجزائر سنة 2018 طريقة ACP، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة لبلدة و جامعة سوق أهراس، المجلد:7، العدد:12، 30-12-2019. موقع: <https://www.sndl.cerist.dz>، صفحات 244 263.
7. أميرة بحري، إكرام مرعوش، مكانة الجزائر ضمن المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار -دراسة المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة باتنة 01، المجلد: 15، العدد: 01، السنة 2021.
8. دينا أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، تنمية الرفادين، جامعة الموصل، 86 (29)، 2008.
9. لعلمي فاطمة، كرومي سعيد، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، جامعة بشار وجامعة مستغانم، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد2، 2012.
10. روشو عبد القادر، مدى جاذبية المناخ الإستثماري في الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقييمية للفترة 2000 2019)، مجلة التكامل الاقتصادي، المركز الجامعي بتسمسيلت، المجلد:07، العدد:04، 2019.
11. براهيمية نبيل، دور السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، حوليات جامعة قالة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة باجي مختار. عنابة، العدد:18، 2016.
12. رفيقة حروش، نحو إستراتيجية جديدة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسات إقتصادية، العدد22، 2021.
13. طالي محمد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البلدة، العدد6.
14. ناصر بوعزيز، أولاد زاوي، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: رؤيا المستجندات، مجلة الإقتصاد الصناعي، جامعة 8ماي 1945 قالة وجامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، العدد:12 (1)، 2017.

15. لوعيل بلال، أثر الإنفتاح الإقتصادي و الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي الجزائري الفترة (2012.1970)، دراسات إقتصادية، العدد26.
16. شاهر عبيد، محمد تلالوة، معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر و سبل تفعيله في السوق الفلسطيني، رماح للبحوث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة فلسطين، العدد:31، 2019.
17. كامل مبرك، علي مكيد، دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تنوع مصادر الدخل الوطني دراسة قياسية لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة (2018.1990)، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، جامعة لمدينة، المجلد:12، العدد:01، 2021.
18. خالد عبد الرحمن البسام، تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة (2007.1980م)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز. جدة المملكة العربية السعودية، المجلد:25، العدد1، 2011.
19. مفتاح صالح، بن سمينة دلال، واقع و تحديات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية . دراسة حالة الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، جامعة بسكرة الجزائر، العددان 43 و44، 2008.
20. بن علال بلقاسم، شعني مريم، بورداش شهرزاد، دور المناطق الحرة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، مجلة نور للدراسات الإقتصادية، المركز الجامعي البيض، المجلد5، العدد02، 2019.
21. أمجد سالم يونس القويدر، أمجد سالم قويدر لطايفه، الإستثمارات الأجنبية المباشرة و أثرها على الاقتصاد السعودي دراسة تحليلية للفترة (2008.1994م)، مجلة مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، جامعة الطفيلة التقنية الأردن، العدد 52.
22. حسين عبد المطلب الأسرج، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: الواقع و الطموحات، شؤون إجتماعية، باحث إقتصادي بوزارة التجارة الخارجية المصرية، العدد:92، شتاء 2006م.
23. ثامر عبد العالي الشمري، دور الإستثمار الأجنبي و تأثيراته في بناء القدرة التنافسية للدول النامية، مجلة الفرات للعلوم الزراعية، المجلد3، العدد3، كلية الزراعة بابل، 2011.
24. زيدان محمد، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد1.
25. هوام جمعة، لمزاودة عمار، أثر إعتداد معايير المحاسبة الدولية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية . دراسة قياسية، مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات، جامعة باجي مختار . عنابة، المجلد1، العدد 34، 2014.
26. بن سمينة دلال، الإستثمار الأجنبي المباشر و دوره في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد35

- 27.. عبد الحق طير، محمد فويديري، بولرباح غريب، جاذبية الدول العربية للإستثمار الأجنبي المباشر: نظرة جغرافية قطاعية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد:06، جوان2017.
- 28.سولم صلاح الدين، طراد خوجة هشام، الإستثمار الأجنبي المباشر: بديل إستراتيجي لتعزيز مسار التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، المجلد:05، العدد:01، 2021.
- 29.دبوش عبد القادر، بيري نورة، أثر قاعدة 4951 على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر دراسة قياسية للفترة 20152000، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة قالمة، العدد22، 2017.
- 30.. عادل عيسى الوزني، دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، أبحاث اقتصادية وإدارية مجلة علمية محكمة سداسية، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، العدد5، جوان2009، .
- 31.قبائلي عبد النور، دغموم هشام، دور التقنيات الفضائية و تقنيات الإعلام و الإتصال الحديثة في ترقية مناخ الإستثمار في الجزائر، مجلة جديد الإقتصاد، جامعة الجزائر3، المجلد15، العدد1، 2020.
- 32.. أسماء بن طراد، شريط عابد، آليات تحيئة مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بحوث إقتصادية عربية، جامعة ابن خلدون . تيارت، العدادان 73.72، خريف 2015 شتاء 2016.
- 33.رايس حدة و كرامة مروة، أبحاث إقتصادية و إدارية، مجلة علمية محكمة سداسية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، العدد:12، 2012.
- 34.فريدة معارني، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010.2000)، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة محمد خيضر . بسكرة، الجزائر، العدد3، 2015.
- 35.صلاح الدين شريط، بن وراث حجيلة، فعالية المناخ الإستثماري و أثره في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف -المسيلة، العدد17، 2017.
- 36.حمزة العوادي، مساهمة سياسة الإنعاش الإقتصادي في تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، جامعة أم البواقي، المجلد:06، العدد:03، 182019.
- 37.ساطور رشيد، كباذ مريم، دراسة تقييمية للمناخ الإستثماري في الجزائر خلال الفترة (2017-2001)، مجلة دراسات إقتصادية، جامعة لونيبي علي البلدية 2، المجلد:6، العدد:2، 2019.
- 38.محمد ناصر باصم، دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية ومؤشر المساءلة و المحاسبة في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة و الدراسات الإسلامية، العدد:77، 2019.
- 39.أونسي العياشي، مناخ الإستثمار وأهميته في جذب الإستثمارات، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد 3، 2016.

40. عبد الكريم هاجر، قاسمي كمال، الإستثمار الأجنبي المباشر و أثره على تنافسية الإقتصاد الجزائري، مجلة كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف . المسيلة الجزائر، العدد16، 2016.
41. بنونة شعيب، عراب فاطمة الزهراء، إنعكاسات دور الحكومة في تهيئة مناخ الإستثمار على واقع الإستثمار (المحلي والأجنبي) في الجزائر، مجلة المؤسسات ودراسات التنمية، جامعة تلمسان وجامعة بشار، المجلد 3، العدد1، 2016.
42. ولاء مجدي رزق، منى أبو العطا حليم، بيئة الأعمال السعودية و تأثيرها على الإستثمارات الأجنبية المباشرة و الأداء الإقتصادي للمملكة وفق رؤية 2030، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، المملكة العربية السعودية، 2021.
43. علي عماد محمد أزهر، دور تنافسية الأردن في مؤشر المنتدى الإقتصادي العالمي (دراسة تحليلية عن مؤشر التنافسية العالمي للعام 2019)، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، المملكة الأردنية الهاشمية، العدد 28، 2020.
44. ربحان الشريف، هوام لمياء، تحليل واقع مناخ الإستثمار في الجزائر و تقويمه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الإدارية و الإقتصادية، جامعة باجي مختار . عنابة، المجلد1، عدد 1، 2014.
- 4- عوادي مصطفى، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، قاعة المحاضرات الكبرى أبو القاسم سعد الله بالقطب الجامعي بالشط، يومي 07/06 ديسمبر 2017.
- 5- عبد الحكيم قلوب، الغالي بن إبراهيم، مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الأدبيات النظرية و الأداء العملي . دراسة تقييمية لمؤشرات دولية خلال الفترة (2001 إلى 2018)، مجلة الإستراتيجية و التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد: 11، العدد:03، 27-04-2021.
- 6- قريد عمر، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر مالية، بنوك و إدارة الأعمال، يومي 07.06 ماي 2012.
- 7- بكطاش فتيحة، بوعزارة احلام، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، مجلة الإستراتيجية و التنمية، جامعة الجزائر (3)، المجلد:10، العدد:05، أكتوبر 2020.
- 8- عبد المالك بضياف، آمال براهيمية، تحليل أداء الإقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الأعمال و دوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، المجلد 12، العدد 02، 2019.
- 9- عامر عيساني، بوبكر سلاحي، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة تحليلية خلال الفترة: 2002-2012-، أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد20، 2016.
- 10- بن مسعود محمد، مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية، مجلة الحقيقة مجلة أكاديمية محكمة، جامعة أدرار -الجزائر.

11- حكيمة حللمي، ليلي حللمي، دراسة إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية و دوره في تقييم المناخ الإستثماري في الجزائر سنة 2018 طريقة ACP، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة لبليدة و جامعة سوق أهراس، المجلد:7، العدد:12، 2019.

12- هشام دغموم، تقييم مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، المجلد23، العدد02، 2020.

13- أسماء سي علي، تقييم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017) لدراسة تحليلية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد:15، العدد:21، 2019.

14- فايد كمال، قاسي ياسين، مناخ الإستثمار في الدول العربية و أهميته في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة. حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، جامعة علي لونيسى البليدة2 الجزائر، العدد الرابع، ديسمبر 2015. عبد الحكيم قلوب، الغالي بن إبراهيم، مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الأدبيات النظرية و الأداء العملي. دراسة تقييمية لمؤشرات دولية خلال الفترة (2001 إلى 2018)-، مجلة الإستراتيجية و التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد: 11، العدد03، 2021.

1. سامية بوناب، مجيد شعباني، دراسة تحليلية لمؤشرات الجاذبية الاقتصادية كأدوات المقارنة المرجعية بين البلدان - تقييم الجاذبية الاقتصادية للجزائر مقارنة بالمغرب-، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة سطيف، جامعة بومرداس، المجلد14، العدد19، 2018.

ثالثا: الرسائل والأطروحات

1. سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الإستثمارية و دورها في تحفيز النمو الإقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة قدمت إلى مجلس كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة كربلاء كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، قسم الإقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق، 1436هـ. 2015م.

2. بناس رضا، آثار الإصلاح الجبائي على مناخ الأعمال في الجزائر، أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال والملكية الفكرية، جامعة الجزائر 1، 2018/2019.

3. سعدي يحي، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري - قسنطينة-، 2006/2007.

4. عمار زودة، محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع الإدارة المالية، جامعة منتوري. قسنطينة، 2007/2008.

5. ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر. تونس. المغرب) "دراسة مقارنة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر. باتنة، 2007/2008.

6. دلال بن سميحة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الإجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية . دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.
7. غردى محمد، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.
8. سي عفيف البشير، عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر . دراسة حسب نموذج الجاذبية، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2016/2015.
9. قريد عمر، تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الإقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر . بسكرة، 2015/2014.
10. قادري محمد، السياسة المالية و إنعكاساتها في تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2013)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي بنكي و مالي، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان-، 2015/2014.
11. جوامع لبيبة، أثر سياسات الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية . دراسة مقارنة: الجزائر، مصر و السعودية . 2000-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، جامعة محمد خيضر . بسكرة، 2015/2014.
12. كرامة مروة، إنعكاسات الأزمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصادات العربية . دراسة حالة بعض الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر . بسكرة، 2019/2018.
13. حسين عباس حسن الشمري، الإستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو الإقتصادي (من خلال تأثيره على التغيرات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية) في بعض الدول العربية للمدة (1980.2003م) دولة المغرب أنموذجا، جامعة بابل كلية الإدارة و الإقتصاد، بحث مقدم من قبل مدرس.
14. سعدي يحيى، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري - قسنطينة-، 2007/2006.
15. مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات و تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث(ل.م.د) في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد و تنمية، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس، 2020/2019.

رابعا: التقارير

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2010، الكويت.

2. مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2017.
3. نشرة ضمان الاستثمار، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني، 2022.
4. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019 مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2019
5. مناخ الإستثمار في الدول العربية 2021، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2021
6. تقرير مناخ الإستثمار 2020 في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2020.
7. ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الثامنة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، أكتوبر-ديسمبر 2010.
8. نشرة ضمان الإستثمار، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، السنة التاسعة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، أكتوبر-ديسمبر 2011.
9. نشرة ضمان الإستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الثلاثون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2012.
10. نشرة ضمان الإستثمار، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، (أكتوبر- ديسمبر) 2014
11. نشرة ضمان الإستثمار، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، الربع الثاني، 2019.
12. تقرير التنافسية، () THE Global Competitiveness Report.2010/11-2011/12-2012/13-2013/14-2014/15-2016/2017-2018-2019 على موقع الإلكتروني: www.weforum.org
13. مؤشر الحرية الاقتصادية اعتمد على تقارير التالية: (middle east – north africa) و (Index 2022) و (of economic freedom world rankings) و على موقع: www.knoema.com و www.heritage.org